الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي / كلية الآداب

قسم التفسير

(أثر العولمة على التنمية الاقتصادية في الوطن العربية)
دراسة تحليلية نقدية في تفسير الاقتصاد

استكمالاً لمتطلبات رسالة التخصص العالي (الماجستير)

مقدمة من الطالبة

امدلله محمد علي اعواج القذافي

إشراف

أ. د. عبدالله طاهر مسعود

للعام الجامعي 2004 – 2005 ف

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي–سرت

كلية الآداب والتربية

قسم التفسير

"أثر العولمة علي التنمية الاقتصادية في الوطن العربي "

إعداد :امدالله محمد علي اعواج

أعضاء لجنة المناقشة :

1- د / عبدالله الطاهر

2- د / أحمـــد الحـــار

3- د / عبد الكريم هلال

التوقيع:

.....

.....

أ. عبدالرؤوف بابكر البيلي

أمين إدارة الدراسات العليا بالكلية

يعتمد:

أ. حمد أحمد الحاج

أمين اللجنة الشعبية لكلية الآداب والتربية

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا او اخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين .

صدق الله العظيم

البقرة الآية ﴿285﴾

إهـــــداء

إلى المعلم الأول والمحذر من أثار العولمة والمحرض على قضيه التنمية الاقتصادية في الوطن العربي والجماهيرية العظمى بصفة خاصة. المفكر الثائر (معمر القذافي)

إلى من أشرف علي هذه الدراسة وأعطاني من وقته رغم مشاغلة الكثيرة الدكتور (عبدالله طاهر مسعود)

إلى من كان رضاها زاداً لي في حلي وترحالي ودعواتها مشعلاً يضئ لي الطريق (أمي)

إلى العزيز المعطاء الذي كان عرق تعبه وسعيه الدائم مداداً لقلمي. الذي علمني كيف نعشق الحرف ونقدس الكلمة ونمسك القلم لنكتب أول حروف الهجاء (أبي)

إلى رفاق الدرب ومن قضيت معهم أجمل أيام العمر (إخوتي وأخواتي)

إلى كل الأصدقاء ..... وإلى كل من أبدى ملاحظة قيمة أو اقتراح منطقي شجعني على السير قدماً في مجال البحث ..... إليهم جميعاً أهدي ثمرة عملي هذا

الباحثة

شكر وتقـــدير

الحمد لله رب العالمين بفضله نأمل أن نكون قد وفقنا في تقديم هذه الدراسة بمساهمة جادة منا على طريق العلم والمعرفة .
يسرني أولاً أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى أ . د / عبد الله الطاهر مسعود المشرف على هذه الرسالة .

كما يسعدني أن أتقدم بخاص الشكر والعرفان إلى أمين اللجنة الشعبية للجامعة سابقاً أ. د / عبد الهادي موسى ، وأمين اللجنة الشعبية للجامعة حاليا أ. د/ محمود الفاخري ، وأمين إدارة الدراسات العليا الأستاذ / جمعة الغناي , لما أبدوه من تعاون ومساعدة للحصول على المصادر والمراجع لإنجاز هذه الدراسة .

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير والاحترام للأساتذة بكلية الآداب بقسمي التفسير والاجتماع . وعلى رأسهم الأستاذ حمد أحمد الحاج. و أ. عبد الرؤوف بابكر السيد . وكذلك أساتذة كلية الاقتصاد وعلى رأسهم الأستاذ / محمد عبد الحميد أمين اللجنة الشعبية للكلية. على ما قدموه لي من مساعدة .

كما أتوجه بخالص التقدير والاحترام إلى الإخوة أمناء المكتبات في جامعة التحدي. و لكل من قدم لي عونا أو مساعدة . إليهم جميعاً يرجع الفضل في إنجاح هذا العمل أما التقصير فإنه يعود لي وحدي .
وأخيراً أمل من الله العلي القدير وأسأله أن يكلل عملي هذا بالنجاح .

وما التوفيق إلا من عند الله

الباحثة

المقدمة

منذ بداية عقد التسعينيات ، من القرن الماضي بدأ العالم ينشغل بالظاهرة الجديدة التي لم يتفق حتى الآن المفكرون والمحللون على تحديد اسمها بمصطلح واحد رغم ما تعرضت له من جدل ونقاش . حيث أسماها بعضهم (بالعولمة) وأطلق عليها البعض الآخر اسم (الكونية) ووصفها البعض الثالث باسم (الكوكبة) ولكن رغم كل تلك الاختلافات في الأسم إلا أن لفظ العولمة هو اللفظ الذي يكاد يكون الغالب لوصف تلك الظاهرة .

ويبدو نشوء هذا المصطلح ليس حديثاً، إنما يعود إلى تاريخ قديم، وقد أصبح من أكثر المصطلحات استخداماً في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين وذلك بعد أن بدأت مظاهر الانهيار تتضح في دول الاتحاد السوفيتي السابق. حيث يشير ذلك المصطلح إلى عملية مجهولة الملامح اقتصادياً، وسياسياً، وثقافياً، وإعلامياً. لأن مصطلح العولمة من المصطلحات الأكثر غموضاً . وكان ذلك نتيجة لجدة المصطلح وتعدد العمليات التي ينطوي عليها سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية .

وتستهدف هذه الظاهرة دمج المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد في سوق عالمية واحدة في إطار النظام الرأسمالي الحر ، ولهذا تعد ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر إثارة للجدل والنقاش . لقد كان من شأن تلك الأهمية التي اتسمت بها الظاهرة ، وذلك الاهتمام الكبير الذي حظيت به من قبل الباحثين بين مؤيد ومعارض ، أن تعددت الدراسات التي عنيت بتحليلها ونقدها . حيث شملت كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد ترتبت على ظاهرة العولمة العديد من الآثار ، حيث عمت تلك الآثار كافة جوانب الحياة وكان الجانب الاقتصادي في مقدمة الجوانب التي تأثرت بظاهرة العولمة . ولم تسلم أي دولة من دول العالم من آثارها الاقتصادية.

ومن هنا يأتي تحديد مشكلة الدراسة التي سيتم البحث فيها . وهي أن ظاهرة العولمة لها آثار على حركة التنمية الاقتصادية ولهذا من الواجب البحث عن آثارها السلبية والإيجابية على عملية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي خاصة والعالم بصفة عامة .

والحقيقة هناك عدة أسباب أدت إلى اختيار هذا الموضوع للبحث والتي تتمثل في اعتبار أن هذا الموضوع من المواضيع المعاصرة والحيوية في الفكر الاقتصادي المعاصر . وأن قلة الدراسات التي أجريت على هذا الموضوع (أثر

العولمة على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي) . قد أثار انتباه الباحثة وولد لديها الرغبة القوية في دراسته.

إن هذه الدراسة تهدف إلى الإجابة عن عدة تساؤلات منها: هل لظاهرة العولمة أثار على قضية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي بصفة خاصة أم لا ؟ . هل يمكن الاستفادة من الآثار الإيجابية لظاهرة العولمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ؟ . ما هي السبل التي يمكن أن نتبعها لتفادي الآثار السلبية لظاهرة العولمة على عملية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ؟ . هل لمؤسسات العولمة آثار على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ؟

لقد اعتمدت دراستي على المنهج التحليلي والنقدي في استعراض آثار العولمة على قضية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي .

في إطار الاطلاع المتواضع على ما توفر من مصادر ومراجع حول هذا الموضوع نجد أن بعض الدراسات قد تناولته ، ولكنها لم تركز على النقاط التي سيتم تناولها من خلال هذا البحث. كالتطورات الاقتصادية على مستوى الوطن العربي ، وأثر مؤسسات العولمة على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ، والانعكاسات السلبية والإيجابية لظاهرة العولمة على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي. حيث إن هذه الظاهرة تعرضت للدراسة والبحث من خلال مجموعة كبيرة من العلماء والمفكرين كان أهمها تلك الدراسة التي قام بها محمد عمر الحاجي تحت عنوان: (ظاهرة العولمة الاقتصادية) كانت هذه الدراسة تهدف إلى تحليل ظاهرة العولمة الاقتصادية . من خلال التركيز على نشأتها ، وتطورها ، وأنواعها ، وأهدافها. ومخاطرها وتحدياتها ، ومظاهرها . ثم علاقة العولمة بالتنمية البشرية . بالتمركز الإقليمي . ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن ظاهرة العولمة ليست حديثة النشأة إنما تعود إلى تاريخ قديم . وأنها مرت بتطورات عبر مراحل تاريخية مختلفة . وأن لها أهداف وانعكاسات إيجابية وسلبية حسب ما يراها مؤيدوها ومعارضوها . وأن ظاهرة العولمة ليست إلا مشروعاً أمريكياً استعمارياً يهدف إلى إلغاء خصوصيات الأفراد والشعوب .

بالإضافة إلى دراسة محسن أحمد الخضيري تحت عنوان: (العولمة ، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر ألا دولة).إن هذا المرجع هو محاولة لفهم ظاهرة العولمة ، وهو عمل يهدف إلى التعرف على ظاهرة العولمة عن قرب تمهيداً للتفاعل الإيجابي مع واقعها ومستقبلها . حيث تناول ماهية العولمة ، ومتى نشأ مصطلح العولمة ، ما هي مؤسسات العولمة ، وما هي أهدافها ، وآثارها ، وأزمة أسواق المال الدولية . وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مصطلح العولمة ليس حديث النشأة ، وأن مؤسسات العولمة لها أهداف وآثار على حركة الاقتصاد ، وكذلك لها دور في صنع أزمة أسواق المال الدولية .

وقد تضمنت خطة الدراسة ما يلي:-

الفصل الأول: مفاهيم أساسية:

المبحث الأول : مفهوم العولمة . وهنا سوف نتناول نشأة العولمة ، الأهداف التي تسعى إليها ظاهرة العولمة من وجهة نظر المؤيدين والمعارضين .

المبحث الثاني: سنتناول فيه مفهوم التنمية باعتباره من أبرز الموضوعات التي أصبحت تحتل اهتماماً كبيراً وواسعاً من قبل الباحثين و ذلك من خلال توضيح مفهوم التخلف الاقتصادي وخصائصه الاقتصادية، والتجارية والتي تشترك فيها الدول النامية، بما فيها الدول العربية، وأهداف التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث : فسوف نتناول فيه علاقة العولمة بالتنمية الاقتصادية .

المبحث الرابع: التطورات الاقتصادية والتنموية في الوطن العربي. وهنا سنوضح علاقة التطورات الاقتصادية في العالم مع التطورات الاقتصادية في الوطن العربي سواء أكان في القطاع النفطي أو الزراعي أو الصناعي أو التجاري.

الفصل الثاني : مؤسسات العولمة وأثرها على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي المبحث الأول : سوف نتناول فيه صندوق النقد الدولي من حيث نشأته ، وأهدافه ، وتطور موارده المالية- والسيولة الدولية وحقوق السحب الخاصة ، وآثاره .

المبحث الثاني: وسنتناول فيه نشأة البنك الدولي، أهدافه، والمؤسسات التابعة له، والقروض التي يمنحها البنك الدولي، آثارها الإيجابية والسلبية على عملية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: منظمة التجارة العالمية، سنتناول أثرها على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي بصفة خاصة وسوف نأخذ جمهورية مصر العربية كنموذج على ذلك، حيث نوضح الآثار الإيجابية والسلبية لمنظمة التجارة العالمية على النظام الاقتصادي في مصر.

الفصل الثالث : الانعكاسات الإيجابية والسلبية لظاهرة العولمة على قضية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي .

المبحث الأول: سوف نوضح فيه الانعكاسات الإيجابية.لأن العولمة ما هي إلا تطور وامتداد لحركة المصالح الدولية ، وتوحيد لأسواق العالم ، وهي كذلك تعمل على تسريع تطبيقات التكنولوجيا الحديثة بتطوراتها السريعة في عملية التنمية . وكذلك تساعد على إعادة تشكيل العالم العربي إنتاجاً وتسويقاً وتمويلاً، وذلك من خلال المؤسسات الاقتصادية العالمية. كما تقوم العولمة بانتهاج سياسات يكون من شأنها تعزيز وتنمية ثروة العالم من خلال وحدة الأسواق والمال والعملة ، وكذلك من خلال تطوير الصناعة والزراعة والخدمات الإنتاجية ، وكذلك توحيد وتطبيق نظم الإنتاج والتسويق والتمويل التي تؤدي إلى نجاح عملية التنمية .

المبحث الثاني: سنتناول فيه الانعكاسات السلبية. لأن ظاهرة العولمة تتضح آثارها السلبية من خلال السيطرة على الأسواق المحلية وهذه من خلال قوى فوقية

تمارس سطوتها وتأثيرها على الكيانات المحلية الضعيفة وتسحقها وتحولها إلى مؤسسات تابعة لها .

المبحث الثالث: انعكاسات ظاهرة العولمة على قضية التنمية الاقتصادية في ليبيا. هنا سوف نتناول الانعكاسات الإيجابية والسلبية المحتملة في حالة انضمام أو عدم الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

لقد واجهتنا بعض صعوبات أثناء إنجاز هذه الدراسة . منها عدم توفر المراجع والمصادر الكافية لإنجاز الدراسة، بالإضافة إلى عامل الزمن المحدّد للدراسة. وقد تم التغلب عليها من خلال إقامة معرض للكتاب داخل الجامعة . ومعارض أخرى خارجها . وإضافة بعض الوقت المسموح به لإنجاز البحث.

الفصل الأول

مفـــــاهيم أســـاســـية

المبحث الأول

مفـــهوم العـــولمة

مفهوم العولمة

تمهيد

إن أول ما يصادف الباحث وهو يبحث عن تعريف دقيق للعولمة هو ذلك الغموض أو الصعوبة في تحديد المفهوم ، حيث يعد مفهوم (العولمة) من أكثر المفاهيم غموضاً . ولعل ذلك الغموض يرجع إلى عدة أسباب وهي كالتالي :-

أولا: إن لفظ العولمة حديث حيث " شاع لفظ العولمة في الاستعمال اليومي في الصحافة والإعلام ، ولم يدخل بعد بصورة واضحة في المصطلحات الأكاديمية ."(1)

إن ما جرى على ألسنة الصحفيين والإعلاميين ولم يدخل و يتجذر في المصطلحات الأكاديمية ، لأن اللغة الأكاديمية أكثر دقة وتحديداً من لغة الصحافة والأعلام .

ثانيا: انقسام الباحثين في مفهوم العولمة بين مؤيدين ومعارضين ، لأن الذين يستهدفون الترويج لها يأتون بتعاريف تقرن بينها وبين العالمية ، بحيث تبدو شيئاً مفروضاً لابد من الاستسلام له .

وهذا في الحقيقة غير صحيح ، لأن العولمة شي والعالمية شي آخر ، فإذا كانت العولمة تعني الرغبة في استنساخ نموذج عالمي واحد ، فإن العالمية تعني التنوع والاعتراف بالخصوصية . أي" أن من يزعمون أن العولمة تعني العالمية، وأنها واقع مفروض ومن يرفضها يعد من المتخلفين هم أصحاب النظرة السطحية للأمور ." (2)

في حين يأتي الرافضون للعولمة بتعاريف تجعلهم يبعدون كل البعد عما يروج له المؤيدون . وهذا ما أكده (السيد ياسين) عندما قال: " إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظراً لتعدد تعريفاتها . والتي تتأثر أساساً بانتماءات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً. " (3)

ثالثا : تعدد العمليات التي ينطوي عليها مفهوم العولمة من عمليات اقتصادية ، وسياسية ، وثقافية ، واجتماعية .

أي الاختلاف في الجوانب التي ينظر من خلالها إلى العولمة . فبعض الباحثين ينظر إلى العولمة من جوانبها الثقافية ، بينما ينظر آخرون إليها من جوانبها

(1) احمد عبد الرحمن وآخرون - الإسلام والعولمة - ط1 (الإسكندرية - الإشعاع الفنية للنشر - سنة 2002ف) ص 131
(2) المرجع السابق - ص 37
(3) المرجع السابق- ص 151

الاقتصادية ، في حين ينظر إليها بعض ثالث من جوانبها السياسية . وعلى هذا الأساس فإن من نظر إلى العولمة من جوانبها الاقتصادية فإنه سوف يعرفها اقتصادياً ويركز على مظاهرها وآثارها الاقتصادية ، وكذلك يفعل من نظر إليها من جوانبها السياسية ، والثقافية ، والإعلامية .

أولاً : العولمة لغة واصطلاحاً:-

1- العولمة في اللغة :

لقد استقرت مجموعة من الكلمات في معجمنا العربي الحديث بمفاهيم اصطلاحية عرفت جدلاً ونقاشاً جاداً بين مختلف التيارات الفكرية قبل أن تستقر بمعناها المحدد (العولمة) .

نلاحظ أن العولمة على وزن فَوْلَبة ، وكلمة (العولمة) نسبة إلى العَالم بفتح العين ، أي الكون ، وليس إلى العِلم بكسر العين. والعالم جمع لا مفرد له.

فالعولمة كلمة مشتقة من الفعل عولم على صيغة فوعل. واستخدام هذا الاشتقاق يفيد أن الفعل يحتاج لوجود فاعل ، أي أن العولمة تحتاج لمن يعممها على العالم. كما أن العولمة ترجمة لكلمة(Mondialisation) الفرنسية ، بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، والكلمة الفرنسية المذكورة إنما هي ترجمة (Globalisation) ، الإنجليزية التي ظهرت أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية ، بمعنى " تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله " (1)

فهي إذن مصطلح يعني جعل العالم عالماً واحداً موجهاً توجيهاً واحداً في إطار حضارة واحدة. ولذلك قد تسمى الكونية أو الكوكبة. وتستخدم هنا كلمة (الكونية) اشتقاقاً من كلمة (الكون) بمعنى العالم ، كما استخدمت كلمة (الكوكبة) إشارة إلى الكوكب (الأرض) التي نعيش عليها.

إذن العولمة تعني عملية التوحيد الكوني ، وقد يلتقي أنصار هذا الاتجاه حول النظر إلى العالم كوحدة واحدة ، ولهذا فإن العولمة من وجهة نظر هؤلاء هي محاولة لتحقيق ما يشبه الوحدة الكونية .

ومن هنا يترجم البعض مصطلح (العولمة) على أنه (كونية) أو (كوكبة) ويؤكد هذا (حسن الخضيري) بقوله : " عندما يذكر مصطلح العولمة Clobalization ، فإنه يجعل الذهن يتجه إلى الكونية ، أي إلى الكون الذي نعيش فيه ، وإلى وحدة المعمورة من الكوكب الذي نعيش عليه. " (2)

أي أطلقت كلمة الكوكبة على العولمة للدلالة على أن المجتمعات والنظم والمفاهيم والتقنيات البشرية والكوكب الأرضي يمر بمرحلة انتقالية تمتاز بعدم

---

(1) ممدوح محمود منصور- العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد – ط (الإسكندرية دار الجامعة الجديدة - سنة 2003م) ص11

(2) محسن احمد الخضيري- مقدمة في فكر و اقتصاد وادارة عصر الدولة – ط1 (القاهرة - مجموعة النيل العربية للنشر - سنة 2000م) ص16

الاستقرار. وبأنها غير مسبوقة في التاريخ الإنساني كله. ولكن رغم كل تلك الاختلافات في الاسم إلا أن لفظ العولمة هو اللفظ الذي يكاد يكون الغالب لوصف تلك الظاهرة .

2- العولمة في الاصطلاح:

ومن خلال المعنى اللغوي يمكننا أن نقول : بأن العولمة إذا صدرت من بلد أو جماعة فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل الجميع أي العالم كله .

ومن هنا نستطيع أن نقول إذا كانت الدعوة إلى العولمة قد ظهرت فعلاً من الولايات المتحدة الأمريكية بهذا المعنى . في أوساط المال والاقتصاد . فنستنتج أن الأمر يتعلق ليس فقط بآلية من آليات التطور الرأسمالي الحديث . بل بالدعوة إلى تبني نموذج معين .

فالعولمة إلى جانب كونها نظاماً اقتصادياً . فهي أيضاً نظاماً أيدلوجيا تعكس هذا النظام وتخدمه وتكرسه . ومن هنا أطلق عليها البعض (الأمركة) Americanizalion*. لأن الأمركة هي أحد أركان العولمة . فالعولمة ليست نظاماً عالمياً أو نموذجياً عالمياً للحياة نشأ نتيجة تفاعل طبيعي للثقافات العالمية. ولكنه نظام جديد من العلاقات بين الثقافات . ونشأ في سياق صراع التكتلات الكبرى الرأسمالية على الهيمنة العالمية .إن هذا النظام يعكس إذن هذه الهيمنة في بنيته العميقة . ويكرس الموقع المتميز للولايات المتحدة الأمريكية فيها . وتعمل هذه الهيمنة على تقريب المسافات وتوحيد أنماط الحياة المادية والفكرية .

ولهذا تلعب دوراً رأسياً في دمج الدوائر الثقافية المختلفة . وإنشاء فضاء ثقافي مشترك . يسمح لمنتجات الثقافة الأمريكية أن تروج وتنافس منتجات الثقافات الأخرى إلى حد كبير .

ولهذا غير خفي على أحد أن العولمة تعني (الأمركة) إذا فهمنا من الأمركة أرجحية المساهمة الأمريكية في الإنتاج الثقافي المادي . والمعنوي الذي يملأ الفضاء العالمي الجديد . الذي أنشأته وأوجدته ثورة المعلومات.

إذن من حيث اللغة العولمة كلمة غريبة على اللغة العربية. ويقصد منها عند الاستعمال اليوم. تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله.

في الواقع يركز مفهوم العولمة على التقدم الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتية. بالإضافة إلى الترابط المتزايد على كافة الأصعدة على الساحة الدولية المعاصرة .

---

* يعني مصطلح الأمركة : تعميم الطابع أو النموذج الأمريكي . أي يشير هذا المصطلح إلى محاولة تعميم نمط حضاري يخص بلد معين (الولايات المتحدة الأمريكية) على بقاع العالم أجمع .ويرجع في هذا الخصوص إلى – ممدوح محمود العولمة – دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد - مرجع سابق - ص 16

- وكذلك عصام جبار الخرون ب العولمة من منظور شرعي. ط1 (عمان - مكتبة الحامد - سنة 2002ف) ص 33

وقد ظهرت أولا كمصطلح في مجال التجارة والمال والاقتصاد، ثم أخذ يجري الحديث عنها بوصفها نظاماً أو نسقاً أو حالة ذات أبعاد متعددة، تتجاوز دائرة الاقتصاد، أي تشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية.

" إن صياغة تعريف دقيق للعولمة يبدو مسألة شاقة ، نظراً لتعدد تعريفاتها في عالم اليوم ، خصوصا دول العالم الثالث ونحن العرب نسعى كباحثين ومثقفين ومفكرين لاستكشاف جملة من الضوابط غير الواضحة التي تتحكم في مسيرة هذه الظاهرة وتشكيلاتها المعقدة وهي تكشف لنا كل يوم على أوجه متعددة ومتنوعة في هذا العالم المتغير بجملة تحولاته الكبرى ."(1)

ولقد كثرت التعاريف التي توضح معنى العولمة ، لنذكر بعضاً منها ، ثم أذكر التعريف الذي أرى أنه يعبر عن المعنى الحقيقي لظاهرة العولمة .

يقول: (جيمس روزانو) أحد علماء السياسة الأمريكيين عن العولمة " إنها علاقة بين مستويات متعددة ، لتحليل الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيديولوجيا. وتشمل : إعادة الإنتاج . وتداخل الصناعات عبر الحدود ، وانتشار أسواق التمويل ، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول ، نتيجة الصراع بين الجماعات المهاجرة والجماعات المقيمة . " (2)

كما يعرفها (برهان غليون) بأنها " ديناميكية جديدة تبرز دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة، ويتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة."(3)

أي الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معاً في طور من أطوار الحضارة يصبح فيه مصير الإنسانية موحداً أو نازعاً للتوحيد ، الذي لا يعني هنا التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العالم ، والمجتمع البشري ، ولكنه يعني درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة وبالتالي زيادة درجة التأثير والتأثر المتبادلين . ولذلك ارتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل .

ومن هنا يمكن القول أن العولمة تعني زيادة التفاعلات الدولية وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول ، أي أن العولمة هي العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها في كل أوجه حياتها ثقافياً واقتصادياً.

---

(1) سيزا الجميل - العولمة والمستقبل استراتيجية الفكر - ط1 (الأردن - الأهلية للنشر - سنة 2000 م) ص 77

(2) جيمس روزانو - السياسية العولمة : نحو صياغة عملية ، قراءات استراتيجية - ط1 (القاهرة - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - سنة 1977م) ص 30

(3) برهان غليون - العرب وتحديات العولمة الثقافية ، مقدمات في عصر التشرذم الروحي - (مجلة الثقافة- أبو ظبي- 10 أبريل- 1997م) ص29

أي " إن هذه الكلمة تشير إلى مجموعة الظواهر والمتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية والمعلوماتية التي تمتد تفاعلاتها وتأثيراتها لتشمل معظم دول العالم ومناطقه. " (1)

وهذا يعني أن ظاهرة العولمة تشير إلى التفاعلات والعلاقات بين الدول علي المستوى العالمي ، وزيادة كثافتها ، وبالتالي يمكن أن ننظر للعولمة على أنها عملية تزيد من حجم كثافة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عبر الحدود وتزيد من التأثيرات المتبادلة بين ما هو عالمي وبين ما هو محلي . فتلاحظ أن هذا المفهوم يدور حول فكرة (التدويل) *أي تدويل العلاقات والتفاعلات بحيث لا يمكن أن تقتصر على المستوى المحلي فقط ، وإنما تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية فتصبح تفاعلات دولية . وذلك كما يرى (محمد عمر الحاجي) أن العولمة تمثل " إطارا للتفاعلات الإنسانية المعاصرة ." (2)

وهناك من أطلق على العولمة التسويق العالمي للمنتجات والسلع والنمو السريع للتجارة العالمية بحيث أصبحت حركة رأس المال الدولي أهم محركات الاقتصاد العالمي وتزايد سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة التجارة والاستثمار والإنتاج على الصعيد العالمي وبالتالي فإن هذه الشركات هي أكبر قوة تقف وراء كل التحولات الراهنة التي تحدث في النشاط الاقتصادي العالمي ، وتعاظم دور المؤسسات العالمية المتعددة الأطراف في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي كما أنها ستؤدي إلى تغير في أنماط الاستهلاك ، وهذا أدى إلى جعل الدول النامية أكثر اعتمادا على الواردات ، وهذا يؤدى إلى الحرمان وزيادة الفقر .

أي أن العولمة هنا تعني " الحركة النشطة والحرة والمتسارعة للمبادلات العالمية المالية والتجارية وهي إلغاء الحدود والحواجز التشريعية والجمركية أمام حركة تنقل السلع ورؤوس الأموال. "(3)

وهذا كما يقول (محمد عابد الجابرى) : " إن العولمة نظام يتخطى الدولة والأمة والوطن ، هي نظام ينشد رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات متعددة الجنسية، وبالتالي إذابة الدول القوميّة وجعل دورها

---

(1) عمار جيدل والآخرون - العولمة من منظور شرعي- مرجع سابق - ص 79

* التدويل : هو وضع دولة أو إقليم أو مشكلة تحت سيطرة أو اشراف أمم أو دول مختلفة .

والتدويل نظام سياسي يخضع الشئ بموجبه لإدارة دولية تشترك فيها دول متعددة تصبح سيادة تلك الأقليم تابعة لاشراف جماعي . وفي هذا الشأن يمكن الرجوع الي : عبد الفتاح مراد - منقية التجارة العالمية والعولمة والاقلمة - ب ط (الاسكندرية ، مكتب الجامعي الحديث ، من بدون) ص 233

(2) محمد عمر الحاجي - ظاهرة العولمة الاقتصادية - ط1 (دمشق - دار المكتبي - للنشر - سنة 2001ف) ص15

(3) فلاح كاظم المحنة - العولمة والجدل الدائر حولها - ط1 (عمان - مؤسسة الوراق للنشر - سنة 2003) ص 79

يقتصر على القيام بدور الشرطي تأمينا لمصالح الرأسمالية العالمية. " (1)

كما يقول :(محسن الخضيري) أن العولمة مفهوم " يعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول ،إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره." (2)
ومن أهم مؤشرات العولمة التي يطرحها (الخضيري) الآتي :-
1- حرية حركة السلع والخدمات والأفكار والتبادل الفوري دون حواجز أو حدود .
2- تحول العالم إثر التطور التقني والتيار المعلوماتي إلى قرية كونية صغيرة بل كوخ إلكتروني .
3- ظهور نفوذ وسطوة الشركات المتعددة والمتعدية الجنسيات وفوق القومية
4- بروز تيارات فكرية مناديه باحترام حقوق الإنسان وآدميته ورفع الجور والاستعباد والطغيان وكل أشكال الهيمنة والقهر، لأن الإنسان له حق العيش في حياة سعيدة وكريمة .
وهناك من يرى العولمة تعني "الاستعمار أو الهيمنة." (3)

أي ترتبط كلمة العولمة في بعض جوانبها بمفهوم الإمبريالية . والتي هي أعني مرحلة من تطور الرأسمال وهيمنته ضمن عالمية الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات . والتي لا تعرف حدوداً جغرافية . أي أنها تخرج من مفهوم الاستعمار الذي يرتبط بالسيطرة والهيمنة في حدود جغرافية وبانتماء بشري محدد.أي وصفت العلاقات الدولية المتجهة نحو التوحيد أو العولمة بالأساليب القسرية و القهرية بمفهوم (الإمبريالية) و(الاستعمار) بإشكالها المختلفة التجارية والثقافية والمعلوماتية.

وفي ظل ذلك كله فإن مهمة إيجاد صيغه مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة ، لأن الباحثين لظاهرة العولمة في مرحلة فهم وإدراك واستكشاف القوانين الخفية التي تحكم مسيرتها والتي تسهم في الوقت الراهن في تشكيلها .لأنها في الحقيقة ظاهرة غير مكتملة الملامح والقسمات.
وهنا يقول :(السيد ياسين) " إذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة . فلابد أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها.
الأولى : تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدي جميع الناس.
الثانية : تتعلق بتذويب الحدود بين الدول .
الثالثة : تتعلق بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات . وفي الحقيقة نلاحظ أن كل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية

(1) محمد عابد الجابري - العولمة والهوية الثقافية ، مجلة المستقبل العربي (بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية - العدد 228- سنة 1998ف) ص 20
(2) محسن احمد الخضيري - مقدمة في فكر اقتصاد وادارة عصر العولمة - مرجع سابق - ص 16
(3) ممدوح محمود منصور - العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والابعاد- مرجع سابق- ص 15

بالنسبة لبعض المجتمعات ، وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر ." (1)
أي تكون نتائجها سلبية على الدول الفقيرة (الدول النامية) ، وتكون نتائجها إيجابية على الدول الغنية (الدول المتقدمة) لأن العولمة ومؤسساتها ومنظماتها جاءت لخدمة الدول المتقدمة من خلال السيطرة على اقتصاديات الدول النامية.

ولهذا يمكن القول بأن العولمة هي عملية مدارة إرادية وغائية ، تستهدف من خلالها القوى المهيمنة (الولايات المتحدة الأمريكية) الاستفادة من الأوضاع الدولية التي ترتبت على التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمواصلات ، وزيادة كثافة التفاعلات الدولية ودرجة الاعتماد الدولي المتبادل وما نتج عن ذلك من تراجع في العامل الجغرافي وانضغاط الزمان والمكان ، واللاإقليمية ، وإزالة القيود والمعوقات (التحرر) .

ومن هنا يمكن النظر إلى العولمة " باعتبارها عملية ، أو مجموعة من العمليات ، لأنها تنطوي على مجموعة من الممارسات والأفعال والأنشطة الغائية المدارة والتي تتم بوعي من جانب القائمين بها ، والتي تستهدف تحقيق غايات معينة.وفي نفس الوقت يمكن أن ننظر للعولمة(كظاهرة)phenomenon.لأنها تعني ذلك الشيء أو الحدث الذي يحيط بالإنسان في الطبيعة أو في المجتمع ، وموقف الإنسان ذي العقل من هذا الحدث عندما يكشف عن حقيقة ما يحيط به . لأن الظاهرة هي ذلك الشيء الذي يظهر لنا فنلاحظه أو ندركه بحواسنا فنسعى إلى تفسيره والكشف عن حقيقته ، ومن ثم فإن إدراكنا أو انتباهنا إلى وجود الشيء هو شرط ضروري لاعتباره(ظاهرة) . أما الشيء الذي لا يمكن إدراكه أو ملاحظته لا يعتبر ظاهرة حتى وإن كان له وجود فعلي في الواقع ." (2)

كما يمكننا ونحن بصدد التعرض لمفهوم العولمة أن نميز بين مفهوم(العولمة) globalisation ، وبين مفهوم(العالمية) globalisme ونلاحظ بهذا الخصوص هناك عدة تساؤلات تدور في أذهان بعض المفكرين منها: هل هناك علاقة بين العولمة والعالمية ؟ وما الفرق بينهما ؟ وهل تؤدي أحدهما إلى الأخرى؟ فربما كان معنى (العولمة) في ظاهره يقترب من معنى (العالمية) الذي جاء به الإسلام . وهذا ما أكده القرآن في السورة المكية التي يقول فيها سبحانه وتعالى : " وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ " (3).

أي " أنه عليه السلام كان رحمة في الدين والدنيا ، أما في الدين فلأنه عليه السلام بعث والناس في جاهلية وضلالة.وأهل الكتابين كانوا في حيرة من أمر دينهم لطول مكثهم . انقطاع تواترهم ووقوع الاختلاف في كتبهم فبعث الله تعالى محمداً صلى الله عليه وسلم حين لم يكن لطالب الحق سبيل إلى الفوز والثواب . فدعاهم إلى الحق وبين لهم سبيل الثواب، وشرع لهم الأحكام وميز الحلال من الحرام .

أما في الدنيا فلأنهم تخلصوا بسببه من كثير من الذل والقتال والحروب ونصروا

(1) السيد ياسين - العرب والعولمة - ط1 (لبنان - مركز الدراسات الوحدة العربية - سنة 1998) ص 27
(2) ممدوح محمود - العولمة - دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد - مرجع سابق - ص 18- 19.
(3) سورة الأنبياء - الآية 106

ببركة دينه."(1)

أي أن الله بعث الرسول ليكون رحمة للعالمين ، بمعنى أن يهدي البشرية كافة إلى عمل الخير والأيمان بالله ، وذلك من خلال نشر القرآن الكريم الذي يعد رسالة عالمية يدعو فيها جميع الناس للدخول في دين الله ، لكي يرحمهم من ظلمات الشرك بالله وعمل الشر ، ويهديهم إلى نور الأيمان والعمل الصالح، وكذلك قوله تعالى : " إن هُوَ إلاَّ ذِكْرَى لِلْعَالِمِينَ ." (2)

أي" (إن هُوَ) يعني القرآن (ألاَّ ذِكْرَى لِلْعَالِمِينَ) يريد كونه مشتملاً على كل ما يحتاجون إليه في معاشهم ومعادهم، وقوله (إن هُوَ إلاَّ ذِكْرَى لِلْعَالِمِينَ) يدل على أنه صلى الله عليه وسلم مبعوث إلى كل أهل الدنيا لا إلى قوم دون قوم." (3)

وهنا يعني أن يصبح الإسلام هو الدين الذي يعتنقه جميع البشر في كل مكان وزمان، لكي ينظم شؤون حياتهم والعلاقات التي تدور فيما بينهم ، بحيث يخضعون لتعاليم هذا الدين عن رضا وطواعية .

وهذا ما يمكن أن يسمى بعولمة الدين ، لأن الإسلام سلك طريقة حضارية سليمة في الدعوة لعالميته ، تلك هي الخطابات التي كانت تدعو هؤلاء الملوك والحكام في كافة أرجاء العالم للأيمان بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر في كل زمان ومكان . لهذا الرسالة الإسلامية هي رسالة عالمية لجميع الناس .

ولكن هناك في الواقع فرق كبير بين مضمون (العالمية) الذي جاء به الإسلام ، ومضمون (العولمة) التي يدعوا لها الغرب عامة وأمريكا خاصة .

وبهذا الخصوص يقول: (محمد عابد الجابري) " إن العالمية تشير إلى الارتقاء بالخصوصية إلى المستوى العالمي أو بعبارة أخرى هي انفتاح المحلي على ما هو عالمي أو كوني بهدف تبادل الأخذ والعطاء والحوار والتعاون بين الحضارات والثقافات . أما العولمة فهي إرادة للهيمنة وبالتالي فهي محاولة لقمع الخصوصيات القومية ، وإنها محاولة لاختلاف الأخر وسلب خصوصيته. " (4)

أي أن العولمة هي تعبير عن مجال قد يكون بعيداً عن السياسة والاقتصاد ، بل هي تعبير عن التنوع الثقافي . فالعالمية تعني الاعتراف بالتبادل بحيث يكون العالم منفتحاً على بعضه مع الاحتفاظ بتنوعه ، ولقد كانت هذه هي السمة البارزة في الحضارة الإسلامية بشكل خاص . إذ هي تعترف بالآخرين ، وتحترم خصوصياتهم الحضارية . فالعالمية إذن لا تعني الهيمنة الاقتصادية والثقافية على الآخرين، وإنما التنوع والانفتاح،أي انفتاح الحضارة الخاصة على الحضارات

---

(1) الإمام فخر الدين الرازي - التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب ،المجلد الحادي عشر - الجزاء الحادي والعشرون والثاني والعشرون - ط1 (بيروت - دار الكتب العلمية - سنة 1990م) ص 199- 200

(2) سورة الأنعام - الآية 91

(3) الإمام فخر الدين الرازي - التفسير الكبير - المجلد السابع - الجزاء الثالث عشر والرابع عشر - مرجع سابق - ص 59

(4) محمد عابد الجابري - العولمة والهوية الثقافية - مرجع سابق - ص16

الأخرى وفقا للمبدأ القرآني " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ . " (1)

أي أن قوله تعالى : (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى) فيه وجهان(أحدهما) من آدم وحواء (ثانيهما) كل واحد منكم أيها الموجودون وقت النداء خلقناه من أب وأم . إن قلنا إن المراد هو الأول فذلك إشارة إلى أن لا يتفاخر البعض على البعض لكونهم أبناء رجل واحد ، وامرأة واحدة ، وإن قلنا إن المراد هو الثاني ، فذلك إشارة إلى أن الجنس واحد ، فإن كل واحد خلق كما خلق الآخر من أب وأم . أما قوله : (وجعلناكم شعوباً وقبائل) هذا القول فيه وجهان(أحدهما) يعني شعوبا متفرقة لا يدري من يجمعكم كالعجم ، وقبائل يجمعكم واحد معلوم كالعرب وبني إسرائيل (ثانيهما) يعني داخلين في قبائل ، فإن القبيلة تحتها الشعوب ، وتحت الشعوب البطون وتحت البطون الأفخاذ ، وتحت الأفخاذ الفصائل الأقارب. أما قوله: (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وفيه وجهان(أحدهما) أن المراد من يكون أتقى يكون عند الله أكرم يورث التقوى ، أي هي إثبات لكون التقوى متقدمة على كل فضيلة فإن قيل التقوى من الأعمال والعلم أشرف ، نقول التقوى ثمرة العلم قال تعالى :(إنما يخشى الله من عباده العلماء) فلا تقوى إلا للعالم فالمتقي العالم أتم علمه ، والعالم الذي لا يتقي كشجرة لا ثمر لها ، لكن الشجرة المثمرة أشرف من الشجرة التي لا تثمر بل هو حطب . (2)

أي إن الله سبحانه وتعالى يبين أن من غايات خلق الناس التعارف فيما بينهم وهذا إن دل على شئ إنما يدل على عالمية الإسلام حيث نلاحظ كثير من آيات القرآن تبدأ بالخطاب (يا أيها الناس) لأنه يخاطب الناس جميعا سواء أكان ذكرا أو أنثى وفي كل مكان وزمان بأن يعتنقوا الدين الإسلامي الحنيف .

ويقول (رجب أبود بوس) في هذا الصدد : " كل حضارة تقوم على عالمية مبادئها ، ولهذا السبب تكون حضارة . إنها حضارة لأن مبادئها عامة. عالمية تعني كل الإنسانية . بمعنى أن كل حضارة تعتقد أن المبادئ التي تؤسسها صالحة لكل إنسان وفي أي مكان بغض النظر عن الجغرافيا والانتماء القومي. " (3)

بمعنى أن كل حضارة من الحضارات القديمة سواء أكانت الحضارة اليونانية أو الرومانية أو الحضارة العربية الإسلامية، هي حضارة إنسانية قبل أن تكون حضارة خاصة باليونان فقط أو الرومان فقط أو العرب فقط ، بل أفكارها

---

(1) سورة الحجرات - الآية 13

(2) الإمام فخر الدين الرازي - التفسير الكبير - المجلد الرابع عشر والجزء السابع والعشرون- ط3 (بيروت - دار إحياء التراث العربي – ب س) ص 136- 137

(3) رجب أبو دبوس - مواثيق10 ط1 (الجماهيرية - الدار الجماهيرية للنشر- وسنة 2000ف) ص 149

ومبادئها وقيمها صالحة لكل الناس. فمثلا الدين الإسلامي عالمي، فالإيمان بالله ورسوله محمد عليه الصلاة والسلام لا يتوجه للعرب فقط وإنما لكل الناس وبمساهمة أجناس عدة واستوعبت الحضارة الإسلامية ثقافتهم وازدهرت بمساهماتهم الحضارة الإسلامية عالمية التوحيد.

ومن هنا جاءت صفتها العالمية . أما العولمة ليست شيئا من هذا و إنما عولمة التقنية والمعلومات التي تهدف إلى تحول العالم إلى سوق واحد أو كما سماه (روجيه قار ودي) " وحدانية السوق " (1) .

إن ما يظهر لنا من دعوتها حتى اليوم ، أنها فرض هيمنة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية من الولايات المتحدة الأمريكية على العالم ، وخاصة عالم الشرق والعالم الثالث ، وبالأخص العالم الإسلامي . فالولايات المتحدة الأمريكية بتفوقها العالمي والتكنولوجي وبقدرتها العسكرية الهائلة وبإمكاناتها الاقتصادية الجبارة وبنظرتها الاستعلائية ، ترى نفسها أنها سيدة العالم .

العولمة في أجلى صورها اليوم تعني تغريب العالم أو أمركة العالم، إنها تعني فرض الهيمنة الأمريكية على العالم ، وأي دولة تتمرد لابد أن تؤدب بالحصار أو التهديد العسكري أو الضرب المباشر ، كما حدث مع العراق والسودان وليبيا .أن العولمة كما تطرح اليوم ، إنما تصب في النهاية لصالح الأقوياء ضد الضعفاء .

وهكذا يتضح أن مفهوم العالمية ينطوي على مضمون إيجابي يتمثل في سعي الشعوب ذاتها نحو التفاعل مع غيرها على المستوى العالمي وتتبادل التأثير والتأثر فيما بينها على نحو متكافئ . وذلك عكس العولمة التي تستهدف التأثير فقط دون التأثر.أي أنها عملية في اتجاه واحد، وبالتالي فهي تنطوي علي مضمون سلبي .

الخلاصة:

إن تعريف العولمة يكشف لنا عن موقف الباحث منها، وبقدر تعدد المواقف تتعدد التعريفات حتى أنها من كثرة تعددها تبدو متعارضة . يضاف إلى ذلك أن الوعي بعملية العولمة وبمستقبل العالم على يديها لم يكتمل بعد ، لأنها لم تتبلور واقعيا بالقدر الكافي . فالبعض ينظر إليها من زاوية ثورة الاتصالات وتدفق المعلومات ، والبعض الآخر يعرفها منطلقا من التحولات الاقتصادية وحركة رؤوس الأموال والمنتجات ، وآخرون يتحدثون عن العولمة من خلال الجوانب السياسية ، والثقافية ، وتأثيرها على الدول الوطنية والثقافة القومية . وهذا النقاش والحوار حولها يتم دون وجود مفهوم محدد يتفق عليه الباحثون . رغم عدم وجود تعريف واحد للعولمة يتفق عليه المفكرون فإن من الممكن أن ننظر إلى العولمة في ضوء التعريف الأكثر انتشاراً والذي

(1) روجيه قار ودي - الولايات المتحدة طليعة الانحطاط - ترجمة . د. رجب أبو دبوس ، ط (الجماهيرية ، دار الجماهيرية للنشر ، سنة 1997) ص 47

يعرّف العولمة على أنها " حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية. " (1)

بمعنى سهولة وحرية انتقال الناس والمعلومات ورؤوس الأموال والسلع والتكنولوجيا والأفكار والمنتجات الإعلامية والثقافية بين جميع المجتمعات الإنسانية

ومن هنا يمكن أن نقول إن العولمة هي عملية تغيير الأنماط والنظم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومجموعة القيم والعادات السائدة وإزالة الفوارق الدينية والقومية والوطنية في إطار تدويل النظام الرأسمالي الحديث وفق الرؤية الأمريكية المهيمنة . والتي تزعم أنها سيدة الكون. وحامية النظام العالمي الجديد . أي أن دول العالم اليوم أصبحت أكثر اقتراباً من بعضها البعض ، لأن المسافات بين الدول أصبحت غير مهمة سواء أكانت المسافات الجغرافية أو الثقافية أو غيرها ، ولهذا فقد أصبحت أجزاء مختلفة من العالم مرتبطة بعضها ببعض أكثر من أي وقت آخر .

ثانياً : النشأة التاريخية لظاهرة العولمة :

يعد مصطلح العولمة من أكثر المصطلحات استخداماً في السنوات العشرة الأخيرة من القرن العشرين ، ومن أكثر القضايا المعاصرة المثارة على الصعيد العالمي ولكن مع ذلك يبدو أن نشوء ظاهرة العولمة ليس جديداً . إنما يعود إلى تاريخ قديم ، ويقال إن العولمة استجابة لحلم إنساني قديم ، لعله بدأ منذ زمن بعيد مع الفلاسفة والحكماء والأنبياء الذين كانوا يلتمسون مبدأ أو عقيدة دينية واحدة من شأنها أن تحرر نفوس البشر من الحدود المحلية أو القومية أو تجعلها متاحة للناس كافة . فالسؤال الذي يفرض نفسه هنا ، متى نشأة ظاهرة العولمة ؟

في الحقيقة لقد اختلفت وجهات النظر حول الإجابة عن هذا السؤال . فهناك من يرى أن للعولمة جذورا ضاربة في أعماق التاريخ ، ويرى أن تباشير العولمة ترجع إلى القرن الخامس عشر الذي شهد بداية ما يسمى بعصر الكشوف الجغرافية ، وذلك عندما حاولت كل من أسبانيا والبرتغال أن تفتح لها طريقا بحريا إلى الشرق الأقصى بداية بالإمبراطورية الإسلامية في المشرق العربي والتي كانت في ذلك الوقت تقف حائلة دون وصول النفوذ الأوروبي إلى الشرق الأقصى حيث تم وصول الأوروبيين إلى سواحل غرب أفريقيا وكان ذلك عام 1434م ، وإلى رأس الرجاء الصالح عام 1488م ، وإلى القارة الأمريكية الشمالية عام 1492م وإلى الهند عام 1498م ، وإلى جنوب الصين عام 1511م ، وإلى المحيط الهادي عبر أمريكيا الوسطى عام 1513م ، وانتهاء

(1) عصام جبلي والآخرون - العولمة من منظور شرعي - مرجع سابق - ص 44

بأول رحلة بحرية للدوران حول الأرض عام 1522م.(1)

ومن هنا بدأ الأوروبيون يفكرون في السيطرة على الأسواق العالمية لكي يتمكنوا من ترويج سلعهم ومنتجاتهم الأوروبية . وهكذا بدأت الرأسمالية التجارية التي تدل على بداية نشوء العولمة.

كما يقول :(رجب أبو دبوس) " العولمة لم تنشأ من فراغ . لكن أساسها ليس في الحضارات السابقة بل في نشوء الرأسمالية التي ليست إلا مرحلة في حضارة اليوم. "(2)

وهناك من يرى " أن العولمة ترجع جذورها إلى فتوحات الفراعنة القدماء . سواء في رحلاتهم إلى بلاد (بونت) الصومال . أو في رحلاتهم إلى بلاد الفينيقيين (الشام حاليا) أو في غزوهم للمجهول البعيد الشاسع كما تدل عليه آثارهم في الأمريكتين ووصولهم إليها قبل غيرهم بآلاف السنين " . (3)

كما " يرجع بعض المفكرين أصل مصطلح العولمة Globalizalion إلى تنبوات عالم الاتصال مارشال ماكلوهان : من أن العالم أصبح بفضل تطور قنوات الاتصال قرية كونية ." (4)

بينما" يرجع البعض الآخر أصل المصطلح إلى الفكر الفلسفي الألماني كما جاءه في مقولة هيجل الشهيرة (الدولة العالمية المنسجمة) التي تنعدم فيها التناقضات الأيديولوجية وتطبق حقوق الإنسان كأسمى صورة للدولة العالمية الإنسانية ."(5)

وهناك من يقول إن ظاهرة العولمة تحققت بفعل مجموعة من العوامل السياسية العالمية عبر العقود الخمسة عشر الماضية . وكان أول مظاهرها إدخال التنسيق على مستوى العالم للساعات وفقا لتوقيت جر ينتش عام 1884م . وظهور أول خدمة دولية للتلغراف عبر المحطات عام 1866م . ونشأة عصبة الأمم المتحدة في عام 1919م . وظهور أول إذاعة عالمية بالراديو عبر ست قارات في آن واحد عام 1930م. وظهور ميثاق منظمة الأمم المتحدة في عام 1945م . لتحقيق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تمّ إنشاء محكمة العدل الدولية في نفس الوقت، ومجلس الأمن الذي من شأنه المحافظة على السلام الدولي . كما عقدت بدايات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) منذ عام 1946م، واتفق عليها عام 1974م . وجاء

(1) ممدوح محمود منصور - العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد- مرجع سابق - ص20
(2) رجب أبو دبوس - مؤلف 10 - مرجع سابق - ص 153-154
(3) محسن احمد الخضيري - مقدمة في فكر التنمية وإدارة عصر اللادولة - مرجع سابق - ص 41
(4) كاظم الصحنة - العولمة والجدل الثاني حولها - مرجع سابق - ص 7
(5) محمد رستن - أيديولوجية الحضارة - (مجلة الشاهد - العدد 146 - نوفمبر - سنة 1997م) ص 56

إنشاء أول نظام إليكتروني لأسعار صرف الأوراق المالية في عام 1971 . وأول مؤتمر أقامته الأمم المتحدة في التنمية البشرية عام 1972م كما بدأ أول بث إذاعي مباشر للأقمار الصناعية إلى الأطباق المقامة فوق أسطح المنازل عام 1976م ، وأول استخدام تجاري للكابلات المصنوعة من الأنسجة البصرية والتي عملت على زيادة قدرات الاتصالات اللاسلكية عام 1977م . (1)
وكل هذه الأحداث العالمية والدولية ساهمت في التمكين لهذه النزعة الكونية وفي تقريب المسافات وتسهيل الاتصالات بين أطراف العالم المترامية ، إلى الحد الذي جعل البعض يشبهه بالقرية الصغيرة .

وهناك من يرى أن البدايات لنشوء العولمة هو ظهور مشروع (مارشال) الأمريكي الشهير الذي أقيم بهدف إعادة إعمار أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية والذي استهدف إلى جانب ذلك إعادة تنظيم العلاقات النقدية وأسعار الصرف ووسائل الدفع الدولية ، وقد تمثل ذلك بظهور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ومن هنا يعتبر البعض منتصف عقد الأربعينيات، البدايات الأولى لنشوء العولمة . وفي عقد الخمسينيات ظهرت السوق المشتركة . ثم السوق الأوروبية الموحدة . ثم الاتحاد الاقتصادي والنقدي . ومناطق تبادل حر. وما إلى ذلك (2) .

ولكن الذي زاد في بروز العولمة هو إعلان الرئيس السوفيتي (ميخائيل غورباتشوف) عام 1985م ، عن حلول ثورة (البيروسترويكا) ، والذي كانت بمثابة الإعلان عن انهيار الاتحاد السوفيتي سياسياً واقتصادياً . ثم بعد ذلك حادث هدم حائط برلين في عام 1989م . ثم حرب الخليج الثانية في عام 1991م. فقد كان لهذه الحوادث أثر واضح هيأ للولايات المتحدة الأمريكية الظرف المناسب لفرض سيطرتها على النفوذ العالمي . أي تمكنت من بسط نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري والحضاري على العالم وتولي مركز القيادة الواحدة المطلقة في إدارة شؤون العالم بكل أبعادها .

"ومن هنا برز ما يسمى (الأحادية القطبية ذات الطابع الأمريكي) ، حيث تمكنت هذه الأحادية من وضع النظم والقوانين وإيجاد المؤسسات المختلفة التي تجعل العولمة كونية أي شاملة كل الكرة الأرضية . وذلك من خلال تحرير التجارة تحريراً كاملاً. فظهر أول نظام تجاري دولي ملزم لكل الأقطار التي لها الرغبة في الإنضمام لهذا النظام . فقد كان الإعلان عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في عام 1995م ، بمدينة مراكش المغربية بمثابة وضع حجر

---

(1) كمال الدين عبد الغني المرسي - الخروج من فخ العولمة – ط1 (الإسكندرية - المكتب الجامعي الحديث – سنة 2002 ف) ص 14-13
للمزيد يمكن الرجوع إلى ممدوح محمود محمود - العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد - مرجع سابق - ص 22-23
(2) الشلتاني العياري - الوعي العربي وظاهرة العولمة - الوهم والحقيقة - مجلة منتدى الفكر العربي - (عمان - العدد 140 - أيار سنة 1997ف) ص 17

الأساس في بناء صرح العولمة وتأكيد نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها من أجل فتح الأسواق الدولية بعضها على بعض . وقد تم تدعيم ذلك بتوقيع أول اتفاق دولي في مدينة جنيف في سويسرا عام 1997م . يتعلق بتحرير الخدمات المتطورة وعلى وجه الخصوص التكنولوجيا المعلوماتية. "(1)

ثم صارت العولمة بعد ذلك كما لو كانت تيارا متدفقاً يسري في أوصال العالم ليوحد بين جميع أجزائه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتقنياً بحيث لم يعد لنا خيار في منعه أو استمراره . في قبوله أو رفضه .

ولقد اتضح مما سبق أن مصطلح العولمة لم ينشأ فجأة . بل مر بعدة مراحل وهي كالتالي : (2)

المرحلة الأولى – مرحلة التكوين (الجنينية).

هذه المرحلة شهدت بداية عصر الكشوف الجغرافية والفتوحات التي قام بها الفراعنة القدماء . وتكونت فيها الإمبراطوريات المترامية الأطراف مثل الإمبراطورية الإغريقية . والعثمانية . والرومانية . والعباسية . وغيرها .

المرحلة الثانية – مرحلة الميلاد .

بدأت في هذه المرحلة الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة . كمصطلح الألعاب الأولمبية و جوائز نوبل وغيرها .وفي هذه المرحلة نشأت المؤسسات المتعلقة الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول . كإنشاء صندوق النقد الدولي . والبنك الدولي وعصبة الأمم المتحدة . وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية . أي نمو المجتمعات القومية . كما بدأ في هذه المرحلة عمل منظمة التجارة العالمية التي حلت محل منظمة(الجات) ومارست أنشطتها في إزالة كافة الحواجز والقيود الفاصلة بين الدول لتحرير رؤوس الأموال والمنتجات وغيرها.كما بدأت الحكومات تتنازل شيئاً فشيئاً عن سيادتها . وكذلك تم إدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي . وتصاعد الوعي الكوني.

المرحلة الثالثة – مرحلة النمو والتمدد .

لقد شهدت هذه المرحلة نهاية الحرب الباردة . وانهيار جدار برلين عام 1989م . وشيوع الأسلحة الذرية . وازدادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية . والحركات العالمية . وتداخلت فيها الأمور الاقتصادية مع الأمور السياسية والثقافية والاجتماعية . كذلك أصبحت المصالح متداخلة ومتفاعلة . أصبحت العوالم مفتوحة دون وجود حدود سياسية بين الدول أو فواصل زمنيّة وجغرافيّة. وتمّت إزالة القيود الجمركيّة. وظهرت مناطق

(1) محمد عمر الحاجي - ظاهرة العولمة الاقتصادية - مرجع سابق - ص 20- 21

(2) المرجع السابق - ص 18- 19. كما يمكن الرجوع في هذا الخصوص ألى - محسن احمد الخضيري مقدمة في فكر اقتصاد وإدارة عصر اللاتوثة - مرجع سابق - ص 40 وما بعدها .

التجارة الحرة. كما نشأت قضية الشركات العابرة(فوق القومية) ، وتطورت أمور المعلومات والبرمجيات . كما أسهمت العولمة في هذه المرحلة بتقريب المسافات وتسهيل الاتصالات بين أطراف العالم إلى الحد الذي يجعل البعض يشبه العالم بالقرية الصغيرة .

إن مصطلح العولمة حديث الاستخدام بالرغم من أنه قديم النشأة . ويرجع السبب في ذلك إلى عدة نقاط هي:

1- يعد تطور وسائل الإعلام والاتصال ونقل المعلومات من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور العولمة حديثا . حيث إن هذه الوسائل قد عملت على تقصير المسافات بين الدول مما جعل العالم قرية صغيرة بلا حدود ولا حواجز .
وبالإضافة إلى تطور وسائل نقل الموارد والسلع بين الدول مما دعا كثير من الشركات في دول العالم الكبرى إلى إنتاج السلع وتسويقها في دول أخرى.

2- إن لظهور التكتلات الإقليمية دوراً كبيراً في ظهور العولمة ، وذلك لأن هذه التكتلات قد تنتج عنها وجود أسواق مشتركة .

3- إبرام الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) والتي تقتضي بتحرير التجارة العالمية في السلع والخدمات والأفكار .

4- ومن الناحية العسكرية : فإن بروز الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية وما واكبها من سباق على التسلح أدى إلى إرهاق أمريكيا وبريطانيا وخاصة مع تنامي القناعة لدى صناع هذه الحرب بعدم جدوى سباق التسلح على الرغم من إنفاق مبالغ باهظة عليه . وكذلك قناعة الإنسان الغربي في إيجاد حضارة عظمى تقود الكون كله بدأت تتراجع . مما ألغى الرغبة في التفوق العسكري لحساب التفوق الحضاري في مجالات تبدو أكثر جاذبية وأقل كلفة وهي المجالات الاقتصادية والفكرية . (1)

5- ومن الناحية الاقتصادية لم يعد المعسكر الرأسمالي القديم وحده في الميدان الاقتصادي ، إنما ظهرت قوى اقتصادية جديدة كالنمور الآسيوية *
بالإضافة إلى التكتلات الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي والسياسي كمجلس التعاون الخليجي وغيره . وقد أدى هذا إلى أن تحاول دول المعسكر الرأسمالي القديم الالتفاف على المكتسبات الاقتصادية التي حققتها التكتلات الإقليمية من خلال ما يسمى بالعولمة الاقتصادية .

---

(1) احمد عبد الرحمن والآخرون - الإسلام والعولمة - مرجع سابق - ص 84

* يقصد بالنمور الآسيوية : الدول التي نمت بقوة اقتصادية لفترة من الزمان وهي - سنغافورة - ماليزيا - إندونيسيا - تايلند - كورية الجنوبية . وفي هذا الشأن يمكن الرجوع إلى - المرجع السابق - ص 125- وكذلك عمار جيدل وآخرون - العولمة من منظور شرعي - مرجع سابق - ص 59.

وأخيراً يمكننا القول : بأن العولمة مفهوم حديث الظهور تاريخياً . ولكن في واقع صيرورة التاريخ الإنساني ، مسار العولمة يرجع إلى العصر الحجري ،الزراعي ، وصولاً إلى هذا العصر ، عصر الثورة الصناعية الثالثة فما هي إلا امتداد للنظام الرأسمالي الغربي بل هي المرحلة الأخيرة من التطور الرأسمالي العلماني المادي النفعي، وقد برزت في المنتصف الثاني من القرن العشرين نتيجة أحداث سياسية واقتصادية معينة منها : إنهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية عام 1961 ف ،ثم سقوط الاتحاد السوفيتي اقتصادياً وسياسياً عام 1991ف ، وما أعقبه من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالتربع على عرش الصدارة في العالم المعاصر ، وانفرادها بقيادة سياسية واقتصادية وعسكرية ،أي اعتبار الظاهرة تطوراً طبيعياً للحضارة . ولكن تختلف العولمة الجديدة عن القديمة بتقنياتها ووتائر حركتها في مختلف الفضاءات الإقليمية والمحلية والعالمية

ثالثاً : أهداف العولمة:

في الحديث عن أهداف العولمة ومراميها يتضح أن لها وجهين مختلفين تماما وجه أبيض ناصع البياض ووجه أسود قاتم السواد . أي لها وجه إيجابي ووجه سلبي .

الوجه الإيجابي : يمثل الخير بأوسع معانيه أي يوحي للأفراد والحكومات بأن الخير الذي يمثل الحياة بكل مباهجها ونعيمها بأجلى صورة وأشكاله والعز بأوسع أبوابه والعيش الرغيد الذي يحقق أماني وطموحات وأحلام الناس . وكل هذا يجعل المؤيدين للعولمة يرحبون بها لأنها تغيث الملهوف وتشبع الجائع وتلبي حاجة الفقراء وتنهض بالشعوب والحكومات وتقودهم إلى النمو والازدهار ، وتفتح أمامهم أبواب المنافسة الحرة للاستفادة من خيراتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية والثقافية دون عوائق أو قيود . وبالتالي تبعث في نفوس مؤيديها البهجة والراحة . هكذا يرى المؤيدون للعولمة لها صورتها الجميلة فيقولون لماذا لا نلحق بركب العولمة مادام الأمر كذلك؟ .

إما الوجه الآخر للعولمة (الوجه السلبي) وهو الوجه الأسود قاتم السواد، حيث يمثل الشر بأوسع معانيه والجحيم بأقبح صوره وأشكاله . لأنه يسبب الخوف والاضطراب. إذن العولمة لا تنهض بالشعوب والحكومات . كما يرى معارضوها . لأنها تزيد الجائع جوعاً والفقير فقراً . كما أنها تقضي على آمال الشعوب وتبقيها تعاني من القيود ولا تعرف للحرية طعماً ولا للحياة الكريمة لوناً فتراها غارقة في الأزمات الاقتصادية والسياسية متخبطة في المجالات الفكرية والثقافية والاجتماعية وتعمل لصالح غيرها .

هكـــذا يـرى الرافـضـون للعـــولمة لـصـــورتها البشعة وواقعـها المر ، وعليه سأبين هنا أهداف العولمة كما يراها مؤيدوها ومعارضوها .

أ- أهداف العولمة كما يراها مؤيدوها :-

1- إزالة الحواجز والحـدود التي تفصل بين دول العالم وإنهاء التوجهـات الجزئية والاقتصـاد المحلي والانعـزال القومـي ، لأن كـل هذا يعتبر عبئا ثقيلا علي كاهل عملية العولمة . أي " إن إيجـاد تـصـور لتعولم لم يعد كافيا بدون إزالة العقبات والحـواجز التـي تحـول دون العـولمة ، والتـي تـضع عراقيل أمـام التعولم ، وتكبله بقيود ، ومن ثم فإن التوجهـات الجزئية أصبحت بحكم تيار العـولمة مجـرد تـاريخ مضى يليه واقع عالمي راهن يفرض توجها كليا ".(1)أي توجـــها قـائما علـــي العـــولمة التـي تشـمـل الكـون باتسـاعه الكبيـر .

2- اقتراب الاتجاهات العالمية نحـو تحـرير أسـواق التجارة ورأس المـال وزيادة الإنتاج المحلي والعالمي والتوسـع على مدى العالم في بنى الإنتـاج وإنشاء فرص للنمو الاقتصادي على المستوى العالمي.

3- بنـاء هياكل إنتاجية مثلى لإنتـاج السـلع وتقـديم الخـدمات والأفكـار علـى مـــستوى الحجـــم الاقتـــصادي الكبيـــر الـــذي يفـــرض علـــى الأطـــراف المختلفة ، والاعتـراف بـه، باعتبـــاره واقعاً جـديداً وقـائماً على امتلاك مزايا تنافسية تميـزه عن الآخرين ، وباعتباره الأفضل والأحسـن على مستوى العالم كله وباعتباره الأكثر إشباعاً لاحتياجاتهم ، والأكثر توافقاً مع مطالبهم ، ومتسقاً مع رغباتهم ، ومناسباً مع طموحاتهم ، والأكثر استجابة والأيسـر من حيث الحيازة والانتفاع والاستخـدام والملكية والأوفـر من حيث الإتاحة ومن حيث المعروض ومن حيث شبكة التوزيع إلى حيث يرغب العميل .(2)

4- التسريع في دوران رأس المال حول العالم من خـلال الاستخدام الأمثل للعمالة المكثفة عالية المردود، وهي التي تدعي (خدمات المكاتب الخلفية)، هذه المكاتب التـي بدأت تعمـل على إدخـال البرامـج والاعتمـادات المـاليـة وصيغ المعالجات الضريبية والكثير من الأعمال الخدمية المهنية الحديثة مثل الحوسبة والدعم التقني لبرامج التكنولوجيا المكتبية . (3)

5- إيجـاد الاستقـرار في العالم والسعي إلى توحـيد وفتح أبواب التنـافس الحر ونشر التقنية الحديثة وتسهيل الحصول على المعلومات العالمية الهامة من خلال الاستفادة من الثورة المعلوماتية الحديثة.

6- حـل المـشكلات الإنـسانية المـشتركة التـي لايمكـن حلها مـن منظـور السيادة الوطنية المطلقـــة للدولة التي يقـــوم عليها النظام الدولي القـائم حتى اليوم مثل

---

(1) محسن احمد الخضيري - مقدمة في فكر الاقتصاد وادارة عصر اللادولة - مرجع سابق - ص 114

(2) المرجع السابق - ص 30.

(3) محمد عمر الحاجي - ظاهرة العولمة الاقتصادية - مرجع سابق - ص 30

انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتهديدات النووية والبيئية وتطوير الأوبئة والأمراض المعدية، وانتقال الأيدي العاملة بكثافة من منطقة إلى أخرى وانتشار الجريمة والمخدرات وغيرها.(1)

7- "إعطاء الفرصة كاملة لقوى الابتكار والخلق والإبداع والتحسين والتطوير والتنمية والانتماء لتفاعل مواهبها وملكاتها بشكل كامل ومتكامل تم من خلاله الوصول إلى منتجات سلعية وخدمية وفكرية مبتكرة وجديدة ونظم تسويق عالية الكفاءة ، ونظم تشغيل وإدارة للموارد البشرية حافز على تعظيم الإنتاجية ". (2)

8- " الانطلاق إلى آفاق شاسعة وإلى نطاقات واسعة ، وإلى مجالات غير مسبوقة تضفي قدراً كبيراً ، من التقدم والرقي والتنمية المستدامة والتحول إلى صالح الإنسانية" . (3)

وهذه هي مجمل الأهداف كما يراها مؤيدوها ومع هذا أقول إن هؤلاء يقرون بأهداف سلبية ." لأن هؤلاء المؤيدين للعولمة سيضطرون إلى الاجتماع حول كلمة واحدة مفادها تحرير أنفسهم من أسر العولمة ولو بعد حين. " (4)

ب- أهداف العولمة كما يراها معارضوها :-

إن الأهداف التي يراها الفريق المعارض وغير المتحمس للعولمة كثيرة ومتشعبة تعطي انطباعا سيئا جدا وصورة قاتمة للغاية وهي كالآتي :-

1- السيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى فوقية تمارس سطوتها وتأثيرها ذات نفوذ قوى على الكيانات المحلية الضعيفة، تسحقها وتحولها إلى مؤسسات تابعة لها. إلا أنها سوف تعمل على إدخال وتوظيف كل ما هو محلي ووطني صرف وتحوله إلى جزء من كيان عالمي محض وبصفة خاصة إذا ما كان قابلا للتعولم أما إذا لم يكن فسيتم تهميشه وعزله تمهيدا للقضاء عليه .

2- اختراق القوميات والقيام بتجزئة بعض الدول والكيانات ، والهيمنة على اقتصاديات العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال السعي لسيطرة الاحتكارات والشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاد الدولة.

3- القضاء على الهوية الثقافية والقومية وعلى تراث الأمم والشعوب الفكرية والحضارية ، وإلغاء النسيج الحضاري الاجتماعي للشعوب .

4- التحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة المصالح وما يسمي بالأمن الأمريكي على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية .

5- تعميق التناقض بين المجتمعات البشرية ومضاعفة فرص المجموعات القوية التي كانت تسيطر في الأصل على عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والتقنية

---

(1) نايف علي عبيد- العولمة والعرب - مجلة المستقبل العربي - (العدد 221 ، تموز- سنة 1997م) ص16

(2) محسن احمد الخضيري - مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة - مرجع سابق،ص115

(3) المرجع السابق - ص 166

(4) عمار جيدل - العولمة من منظور شرعي - مرجع سابق ، ص 27

والثقافية وغيرها .
6- زيادة الدول القوية غنى بينما تزداد الدول الفقيرة فقراً، أي أن هناك دولاً ظالمة ودولاً مظلومة.
7- فرض السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية على الشعوب بقصد استغلالها ونهب ثرواتها، أي بروز نوع جديد من الاستعمار في القرن الحادي والعشرين أبشع لوناً وأشد خطراً وأبلغ ضرراً مما سبق من أنواع الاستعمار التي عرفها العالم.

ثانياً يمكن القول بأن العولمة من وجهة نظر عربية إسلامية تهدف إلى ما يلي :-
أ- إحكام سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على اقتصاديات العالم بشكل عام ، وعلى اقتصاديات الوطن العربي بشكل خاص، وذلك بأساليب عدة أهمها : فتح المجال أمام الشركات الأمريكية والشركات الكبرى متعددة الجنسيات للقيام بما يسمى بالاستثمار غير المباشر ، وإيهام الوطن العربي بأنه لا سبيل للتقدم الاقتصادي إلا بنظام السوق المفتوح . أي الحرية الاقتصادية المطلقة لفتح أسواق الوطن العربي أمام المنتجات الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص .
ب- إيهام الوطن العربي من خلال الحملات الإعلامية ، بأنه ليس أمام الناس من بديل إلا الفكر الرأسمالي والثقافة الغربية اللذان يؤديان إلى تشويه الشخصية ، والقضاء على الأيدلوجيات والثقافات والحضارات التي لاتدين بالرأسمالية ، والقضاء على التقاليد والعادات(التراث)، وكذلك فرض الهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية على الشعوب ودول الوطن العربي بشتى الوسائل والطرق ومنها ثورة الاتصالات والهجمة المعلوماتية الهائلة التي تمثلها وسائل الأعلام المختلفة التي أهمها الأقمار الصناعية ، وكذلك الترويج لتجارة الأسلحة .
ج- إبقاء العالم ولاسيما الوطن العربي في حالة عدم استقرار وإثارة الفتن والحروب والخلافات الحدودية بين الدول وتغيير جغرافية العالم من خلال القضاء على بعض الكيانات السياسية وإيجاد كيانات أخرى تابعة وهزيلة لاتقوى على النهضة ولاعلى مقاومة هجمة العولمة بكافة أبعادها .
ولكن هنا نلاحظ أن العولمة ليست مستهدفة دول العالم الثالث أو الوطن العربي فقط ، بل هي ظاهرة تستهدف العالم بأكمله . أي" تتميز آليات العولمة بالسيطرة والخبث المنقطع النظير. فتراها تعمل على الهيمنة الاقتصادية والثقافية على العالم كله،لا فرق فيه بين أوروبي وآسيوي أو أفريقي أو عربي."(1)

والحقيقة " أن العولمة قد أصبحت واقعاً قائماً بالفعل بغض النظر عن الأهداف السابقة، وخاصة واقع الجانب العسكري الذي ظهر بوضوح في حرب الناتو مع

(1) عمار جيدل وآخرون - العولمة من منظور شرعي – مرجع سابق- ص 24

يوغسلافيا وحرب العراق سنة 1990م . والحصار الظالم الذي فرض على الجماهيرية العظمى ، وحرب أفغانستان سنة 2001."(1)

وكذلك حرب الخليج الثالثة المتمثلة في حرب العراق وتفكك الحكومة العراقية في عهد الرئيس المخلوع (صدام حسين) سنة 2003 م وفي ضغوط القوى الكبرى على أطراف نزاعات وصراعات دولية .

وعلى أية حال يمكن القول إن الهدف الرئيسي لظاهرة العولمة جعل الكرة الأرضية وعاء واحدا يعيش ويتعايش الجميع فيه .

إذن قضية العولمة قضية خطيرة ، حيث يعرفها رجل الشارع وتثيرها أجهزة الأعلام والمؤتمرات الثقافية والندوات وغيرها ، وقد تعددت وجهات النظر حول تعريفها لأنها ظاهرة جديدة حديثة الاستخدام ومتعددة العمليات حيث. تشمل كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . وهي في الحقيقة تعود نشأتها إلى تاريخ قديم ، وقد مرت بعدة مراحل ، وكانت تهدف إلى جعل العالم تحت سيطرة قوة فوقية واحدة لا ثاني لها وهي (الولايات المتحدة الأمريكية).

(1) محمد أحمد الساعدي - العولمة والنظام الجماهيري (رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة مصراته - سنة 2002 ف) ص 52

المبحث الثاني

مفهوم التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية:

تمهيد

لقد استطاع الإنسان البدائي الحصول على أساسيات الحياة مباشرة من الأرض والطبيعة. ومع نمو مهارات الإنسان أو قدراته تعرف على أساليب وفنون إنتاجية جديدة. استطاع عن طريقها الحصول على إنتاج أكبر من الأرض بمجهود أقل نسبيا، وبأساليب أفضل. أي أكثر كفاءة. وقد تطلب ذلك تكوين رأس المال الذي أدى إلى زيادة إنتاجية العمل .

ومن هنا يمكننا القول " بأن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل. وأرفع مستوى في الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل. " (1) فإن الدول المتقدمة اقتصاديا هي تلك الدول التي حققت الكثير في هذا الاتجاه ، بينما الدول المتخلفة اقتصاديا هي تلك الدول التي مازالت لم تحقق تقدما ملحوظاً في هذا الطريق. ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغيرات اقتصادية معينة، بل تتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية التنظيمية.

ومن هنا يُعد موضوع التنمية من أبرز الموضوعات التي أصبحت تحتل اهتماماً كبيرا وواسعاً لا من قبل المختصين في المجالات الاقتصادية فقط ، بل من قبل كافة الأوساط الرسمية والشعبية ، وعلى المستويات المختلفة المحلية والعالمية، لأن موضوع التنمية في الحقيقة ينصرف إلى دراسة حالة التخلف الاقتصادي التي تعيشها بعض الدول ، باعتبار أن هذه الحالة تمثل واقع هذه الدول في الوقت الحاضر.

إضافة إلى ذلك فإن موضوع التنمية الاقتصادية احتل مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية، بدءا من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، حتى الوقت الحاضر، وذلك لأن عدد الدول النامية، وأعداد سكانها أصبحت تشكل نسبة كبيرة مقارنة بسكان العالم . إضافة إلى أن معظم الدول النامية حصلت على استقلالها، وتعمل على التخلص من تبعيتها للدول المتقدمة والتي ظلت قائمة فترة من الزمن ، ونلاحظ أن الاقتصاديين في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، وفي الدول الرأسمالية والاشتراكية ، وفي المنظمات الدولية والإقليمية يحاولون دراسة وتحليل أوضاع التخلف والتنمية من جوانبها المختلفة،أي دراسة مظاهرها، وأسبابها، ومشاكلها. وقدّموا العديد من النظريات والأساليب

(1) محمد عبد العزيز عجمية ، ومحمد علي الليثي - التنمية الاقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها سياساتها - ب ط (الإسكندرية - الدار الجامعية للنشر - سنة 2003 ف) ص 20

والسياسات، وذلك لغرض مساعدة الدول النامية للخروج من حالة التخلف والمضي قدما نحو التقدم.

والحقيقة إن التنمية عملية شاقة تحتاج إلى جهد كبير ونفقات طائلة ووقت طويل ولن يتحقق التقدم إلا باتباع السياسات والاستراتيجيات الملائمة ووضع البرامج والخطط المناسبة لتحقيق ذلك من قبل شعوب وأبناء الدول النامية وفي الوقت نفسه يتعين على الدول المتقدمة أن تقدم للدول النامية العون المادي والمعنوي، وأن تتبع السياسات الناجحة، وتزيل العوائق أمام وارداتها، وخاصة الصناعية من الدول النامية، وكذلك يتعين على المنظمات المالية الدولية والإقليمية أن تزيد من مساعداتها الحقيقية للدول النامية . ومن هنا كان لابد لنا أن نوضح مفهوم التنمية وذلك من خلال توضيح مفهوم التخلف ومفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها.

أولا : مفهوم التخلف الاقتصادي:

الحقيقة على الرغم من تعدد التعريفات التي قدمت للتخلف الاقتصادي ، إلا أن هناك اتفاقا بين هذه التعريفات في أن التخلف يشير إلى انخفاض مستويات الدخول المعيشية في دولة ما ، لذلك فإن المفهوم الشائع للتخلف يوضح أن الدول المتخلفة هي الدول التي تعاني من انخفاض مستويات دخول المعيشة لغالبية سكانها ، وينشأ ذلك من عدة أوضاع غير ملائمة ، متمثلة في عدم قدرة الدولة على استخدام مواردها الاستخدام الأمثل والكامل . أي إعادة استخدام هذه الموارد في مجالات أخرى أكثر إنتاجية يترتب عليه زيادة الناتج القومي ، وكذلك زيادة عدد السكان بمعدل أكبر من معدل زيادة الموارد المتاحة ، مما يؤدي إلى عدم قدرة الدولة على توفير الحاجات الأساسية لجانب كبير من السكان .
أي " أن البلد المتخلف هو ذلك البلد الذي يعاني من ندرة شديدة في رأس المال ." (1)

ولكن على الرغم من صحة وجهة النظر هذه التي ترى أن ندرة رأس المال له أهمية في الإبقاء على حالة التخلف ، إلا أننا نقول إن وجود رأس المال لوحده دون توفير عناصر أخرى عديدة والتي من أبرزها الموارد البشرية الكفوة والتقنية والمتطلبات الأخرى يقلل من أهمية امتلاك رأس المال ، وقد يؤدي ذلك إلى إعاقة الاستفادة منه .
كما يرى (فليح حسن خلف) " أن البلد المتخلف هو البلد الذي يعاني من الافتقار

(1) عبد الرحمن يسري أحمد ـ دراسات في التنمية الاقتصادية ـ ط 1 (مصر ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ سنة 1973ف) ص 5

للموارد بشكل عام والموارد الطبيعية بشكل خاص، ويعاني من سوء استخدام هذه الموارد." (1)

والحقيقة على الرغم من صحة هذا القول إلا أن هناك بلدانا متقدمة لا تملك قدراً كافياً من الموارد الطبيعية، ومع ذلك استطاعت أن تتجاوز هذا النقص ، لأنه توفرت لديها عناصر أخرى مهمة ساعدتها في ذلك. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى هناك بلدان تمتلك قدرا مهما من الموارد ولكنها متخلفة ولذلك قد يكون الأمر راجعا إلى سوء أو عدم الاستخدام الكامل لها .

كما يشير بعض الباحثين إلى " أن البلد المتخلف هو البلد الذي يسيطر الإنتاج الأولي فيه على نسبة كبيرة من الناتج القومي ، وتنخفض نسبة مساهمة الصناعة التمويلية في تكوين هذا الناتج ." (2)

ومن هنا يمكن أن نربط بين حالة التقدم وبين وجود القطاع الصناعي الذي يساهم في تكوين الناتج القومي ، والربط بين حالة التخلف وانخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع وهيمنة الإنتاج الأولي المتمثل في الزراعة والصناعة الأستخراجية في الاقتصاد .

والحقيقة على الرغم من صحة ذلك إلا أن هناك بلدانا متقدمة يمثل فيها الإنتاج الزراعي نسبة مهمة في تكوين الناتج القومي بحيث تفوق نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الدخل القومي، وأن القطاع الزراعي فيها يعتبر متقدما بسبب مساهمة التطور الصناعي لديها في ذلك .

إذن فالبلد المتخلف هو ذلك الذي لا يهيئ لسكانه من احتياجاتهم ألا قدرا أقل مما تهيئه لأمثالهم الدول المتقدمة . و هنا نشير إلى كيفية التصرف في الناتج القومي وحجمه بحيث يمكننا الربط بين حالة التقدم وبين الإشباع الأكبر للاحتياجات وبين حالة التخلف وبين عدم إشباع القدر الأكبر للحاجات. وأن حالة التقدم تحقق الإشباع الأكبر للاحتياجات ، ويرافقها عدالة في توزيع الدخل ، بينما حالة التخلف لا تحقق إشباعا أكبر للحاجات ولا ترافقها عدالة في توزيع الدخل ، وهذا ما جعل معظم السكان في حالة فقر حين تسيطر نسبة قليلة من السكان على معظم الدخل. كما أن هناك بلدانا تشبع الكثير من احتياجات سكانها بقدر يفوق ما يتحقق لدى بعض الدول المتقدمة ، لأنها لازالت تعتبر من الدول المتخلفة ،كما هو الحال في الدول العربية النفطية . والتي تعرف بأنها " البلد

(1) فليح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية ، ط1 (بغداد ، الجامعة المستنصرية للطباعة ، سنة 1986ف) ص 18
(2) مهدي علي الوحيد وآخرون ، مقدمة في التنمية والتخطيط ، ط1 (بغداد ، مطبعة التعليم العالي ، سنة 1988ف) ص 74

الذي يقل فيه متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية لسكانه عن البلد المتقدم. " (1)

أي أن الدول المتخلفة هي دول غير قادرة على الاستفادة من الطاقات الإنتاجية المتاحة ، وعدم قدرتها على استخدام التكنولوجيا الحديثة ، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي وانخفاض قدرتها على توفير المستوى المعيشي المقبول لغالبية السكان .

ولكن وصف حالة التخلف وتعريفها من جانب واحد فقط يمثل نظرة غير متكاملة، لأن هذه الحالة تتضمن جوانب متعددة، كالتخلف الاجتماعي والسياسي وغيرها." أي أن الفكر الحديث يعتبر التخلف ليس ظاهرة اقتصادية فقط، ولكن ظاهرة متعددة الأبعاد. فهو يحتوي على جوانب اقتصادية واجتماعية وإنسانية. فالتخلف يعني الفقر والبطالة وعدم المساواة." (2)

نلاحظ أن التعريفات التي سبق وإن ذكرناها ركز معظمها على نتائج حالة التخلف دون التطرق إلى أسبابها ومستلزمات تجاوزها ، أي أن ندرة رأس المال ، والتكنولوجيا ، وانخفاض نسبة الناتج الصناعي ، وسوء استخدام الموارد أو عدم الاستخدام الكامل لها تمثل نتائج لحالة التخلف ماعدا التعريف الذي يشير إلى الافتقار للموارد ، فإنه يشير إلى أحد أسباب التخلف .

ومن هنا يمكننا القول إنه من الصعب إيجاد تعريف يصف حالة التخلف. والسبب يرجع إلى تعدد جوانبها من حيث الأسباب والسمات والنتائج. وعليه يمكن أن نحدد خصائص التخلف الاقتصادي. أي أن الدول العربية تشترك في مجموعة من الخصائص العامة تميزها عن الدول المتقدمة ، ولذلك يمكن اعتبار هذه الخصائص مظاهر لحالة التخلف التي تعيشها هذه الدول ، وهذا يعني أن هناك تشابها في الظروف التي تعيشها هذه الدول النامية ، ولكن كل دولة لها ما يميزها عن غيرها من الدول الأخرى .

أي أن لكل دولة حالة خاصة يمكن دراستها، وتحليلها بصورة منفردة، فنلاحظ بعض الدول النامية تعاني من الضغط السكاني، في حين يفتقر العديد منها إلى عنصر السكان وكذلك بعض الدول النامية غنية بمواردها الطبيعية، والبعض الآخر تجده شديد الفقر. كما نلاحظ أن الدول النامية تشترك في عدة خصائص وهي كالتالي :

1- الخصائص الاقتصادية:

إن الدخول القومية في الدول النامية تتماثل من حيث طريقة توزيعها

(1) محمد زكي الشافعي - التنمية الاقتصادية - ب ط (مصر - دار النهضة العربية - سنة 1968ف) ص 13
(2) محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف - التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية - ب ط (مصر - قسم الاقتصاد جامعة الاسكندرية للنشر - سنة 2000ف) ص 10

بين الأفراد داخل المجتمع ، ومن هذه الخصائص الداخلية ما يلي:
أ- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي: وهنا نلاحظ أن بعض الدول النامية تتميز بانخفاض الدخل الفردي، أي يعتبر نصيب الفرد من الناتج القومي من أهم المؤشرات التي تميز ما بين الدول النامية والدول المتقدمة اقتصاديا.

ومن الواضح " أن الدول النامية تعاني من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة . فوفقا لبيانات عام 1993م بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول التي يتحقق فيها الدخل نحو 23090 دولار سنويا . أي ما يعادل 77 ضعفا من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول منخفضة الدخل." (1)

ب- سوء توزيع الدخل القومي: وهنا نجد" أن توزيع الدخل القومي في كل دول العالم يتميز بدرجات متباينة من عدم التساوي في التوزيع. أي نشاهد التوزيع غير المتساوي للدخل في الدول النامية والمتقدمة ، ولكن الفجوة الموجودة في التوزيع بين الأغنياء والفقراء بشكل عام أكبر في الدول النامية حيث يمثل نمط توزيع الدخل في هذه الدول لصالح الطبقات الغنية في المجتمع وهذا في حالة حدوث تحسن في معيشة الأفراد وهذا لا يعني حدوث زيادة في مستوى رفاهية أفراد المجتمع ، بل يعني أن زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل إذا صاحبها سوء توزيع لهذا الدخل فإن هذا بكل تأكيد يعني زيادة درجة التخلف والفقر في المجتمع أو الدولة ."(2)

يمكن حصر أهم الخصائص الاقتصادية المشتركة للدول النامية في عدة جوانب أساسية تتمثل فيما يلي:
أ- هيمنة القطاع الزراعي على اقتصاديات الدول النامية : حيث نلاحظ أن الاعتماد على القطاع الزراعي في زيادة الناتج القومي واستيعاب العمالة يمثل مظهرا من مظاهر التخلف ، أي أن القطاع الزراعي في الدول النامية يساهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج القومي ، كذلك يستوعب عددا كبيرا من القوة العاملة ، ويعتمد عليه معظم السكان في العيش ، ولهذا معظم إنتاجه يستهلك ذاتيا، وهذا مما يؤدي إلى انخفاض حجم السوق ، وهذا الأمر لا يشجع على تطور القطاعات الأخرى ، وخاصة قطاع الصناعة وهذا ما جعل الدول التي تعتمد على الإنتاج الزراعي في حالة تخلف ، وذلك على العكس من الدول المتقدمة التي تنخفض فيها نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الإنتاج والدخل والقوة العاملة ،بل تزيد مساهمة القطاع الصناعي فيها .

(1) المرجع السابق – ص 14
(2) سالم توفيق النجفي – و محمد صالح تركي- مقدمة في اقتصاد التنمية - ب-ط (الموصل - دار الكتب للنشر - سنة 1988ف) ص 19

ومع هذا توجد بعض الدول المتقدمة التي تعتمد على القطاع الزراعي بنسبة كبيرة. ولكن القطاع الزراعي فيها يتسم بالتطور في أساليب الإنتاج ووسائله وترتفع الإنتاجية فيه وتقل القوة العاملة بسبب تطور أساليب ووسائل الإنتاج.(1)

ب- انخفاض معدلات الادخار: أي أن الدول النامية بصفة عامة تتميز بانخفاض مستوى الادخار، والسبب في ذلك يرجع إلى انخفاض الدخل القومي الذي يعتبر المصدر الرئيسي للادخار. ونحن نعرف أن الدول النامية توجه جانباً كبيراً من الدخل لتوفير السلع الأساسية. أي الاستهلاك الذاتي وهذا يؤدي إلى عدم تحقيق أية مدخرات ، وعلى الرغم من حدوث زيادة في مستويات الدخول فإن تقليد الناس في المجتمعات النامية لسلوك المجتمعات المتقدمة يترتب عليه زيادة في مستوى الاستهلاك حيث نلاحظ أن أصحاب الدخول المرتفعة في الدول النامية يميلون إلى تقليد أنماط الاستهلاك السائدة في الدول المتقدمة ، والتي تصل إليهم بصورة مستمرة من خلال وسائل الاتصال الحديثة وهذا عكس الدول المتقدمة التي يرتفع فيها النشاط الصناعي ، ونشاط التجارة الخارجية الذي أدى إلى تكوين أرباح كبيرة ساهمت في زيادة مستوى الادخار .

ج- انخفاض مستويات الإنتاجية: في الدول النامية نجد أن مستويات إنتاجية العمل منخفظه بالمقارنة مع مستويات إنتاجية العمل في البلدان المتقدمة ، ويمكن الاعتماد على متوسط نصيب العامل من الناتج في قطاع معين ، أي كمية الإنتاج مقسومة على كمية العمل كمقياس لمستوى إنتاجية العامل في هذا القطاع ولهذا نلاحظ أن انخفاض مستويات إنتاجية العمل في الدول النامية يرجع إلى عدة عوامل منها قلة رأس المال والخبرات الإدارية وغيرها ، والتي تعتبر من العناصر المكملة للعمل وهذه تسبب في انخفاض الإنتاجية ، وبالتالي انخفاض مستوى الدخل القومي .

أي أن زيادة الإنتاجية تعد حالة ضرورية للتنمية الاقتصادية، ولهذا على الدول النامية أن تعمل على زيادة الإنتاجية بكل ما يتوفر لديها وذلك من أجل إنجاز التنمية الاقتصادية. فلابد من توفير رأس المال والمهارات والحاجات الأساسية والتعليم وغيرها.

وأن رأس المال لا يقصد به كمية الأموال المتوفرة في المجتمع، أي رأس المال النقدي ولكن يقصد به رأس المال الإنتاجي المتمثل في المعدات والأدوات. أي التقنية التي تستخدم وتساهم بصورة مباشرة في العمليات الإنتاجية وكذلك من عوامل انخفاض الإنتاجية ارتفاع معدلات البطالة، إذا كانت

(1) فتح حسن خلف - التنمية الاقتصادية - مرجع سابق - ص 38

البطالة في الدول المتقدمة نتيجة لتقدم التكنولوجيا أو بسبب السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول المتقدمة . وهذا أدى إلى البطالة الواضحة التي تحدث لفترة زمنية معينة . فإن البطالة في الدول النامية كانت بسبب عدم توفير فرص العمل الكافية . وهذه ليس ظاهرة مؤقتة بل دائمة وفي تزايد. مثلا نلاحظ بطالة واضحة بين خرجي المعاهد والجامعات . وذلك نتيجة لتزايد أعداد الطلاب وعدم توفير فرص العمل الملائمة لهم وهذا يؤدى إلى قلة الإنتاجية مما يجعل الدولة في حالة تخلف .

2- الخصائص التجارية:

تتمثل هذه الخصائص في الاعتماد على التجارة الخارجية (التبعية الاقتصادية للخارج) وارتفاع نسبة الصادرات الأولية * . ونلاحظ أن معظم اقتصاديات الدول النامية تعتمد على المواد الأولية التي تشكل جزءاً رئيسياً من الصادرات إلى الدول المتقدمة وقد تكون هذه مواد زراعية أو معدنية أو غيرها من المواد الأولية . أي المواد الخام التي يتم تصديرها إلى الدول المتقدمة تكنولوجيا وبأسعار منخفضة ثم تعود إلى تلك الدول النامية على شكل منتجات مصنعة (غير قابلة للتصنيع) بأسعار باهظة، وهذا أثر على عملية التنمية وجعل الدول النامية تعاني من حالة تخلف .

وخلاصة القول إن ما يتميز به الاقتصاد القومي في الدول النامية من انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي . وسوء توزيع الدخل القومي ، واعتماد الدول النامية من الناحية الاقتصادية على الزراعة وبوسائل تقليدية وغير حديثة وانخفاض معدلات الادخار، والمستويات الإنتاجية واعتمادها على التجارة الخارجية وغيرها قد أثر سلباً على الاقتصاد القومي في الدول النامية مما جعلها تعاني من حالة تخلف .

* الصادرات الأولية : تتمثل في المواد الأولية القابلة للتصنيع (المواد الخام) التي يتم تصديرها إلى الدول الصناعية . أي المواد التي يمكن تحويلها إلى صناعات أخرى . ما الصادرات الغير الأولية : تتمثل في المواد الغير قابلة للتصنيع . لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع . د/ سالم توفيق النجفي - مقدمة في اقتصاد التنمية - مرجع سابق - ص 169.

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد تعددت تعريفات التنمية الاقتصادية، فهناك من يرى بأنها " العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم." (1)
فهنا نلاحظ أن هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي.

كما يعرفها(محمد زكي الشافعي) بأنها " العملية التي بمقتضاها يتم دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي ." (2)

أي أن التنمية الاقتصادية هي " العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن ، والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة ، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء ."(3)
ولهذا نلاحظ اختلاف وجهات النظر حول تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية ، ولذا نجد عدداً من هذه المفاهيم في الحقيقة تستند بشكل أساسي إلي فهم هؤلاء الاقتصاديين للتخلف سواء في تفسير معنى التخلف أو الأسباب التي أدت إلى حالة التخلف . حيث يكتفون بإبراز المظاهر الوضعية للمشاكل التي تعاني منها البلدان النامية ، باعتبارها أسبابا للتخلف ، حيث كان ينصب اهتمامهم في فهم التنمية على مؤثرات اقتصادية إحصائية مثل مستوى الدخل القومي ، ومتوسط دخل الفرد .

" أي أن التنمية الاقتصادية من وجهة نظر هؤلاء هي مجرد إحداث تغيرات في تلك المؤثرات."(4)

وهذا ما أكده (فليح حسن خلف) عندما قال : " إن التنمية الاقتصادية هي العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن. "(5) بمعني أن التنمية عندما تتحقق بمعدلات نمو تزيد عن معدلات نمو السكان. هذا يعني زيادة دخل الفرد الحقيقي.
ولهذا نلاحظ أن مفهوم التنمية يختلف عن مفهوم النمو ، على الرغم من أن

(1) محمد عبد العزيز عجمية و أيمان عطية ناصف ـ التنمية الاقتصادية ـ دراسات نظرية وتطبيقية ـ بـ ط (مصر ـ قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية ـ سنة 2003ف) ص 76 .
(2) محمد زكي الشافعي ـ التنمية الاقتصادية ـ مرجع سابق ـ ص 127
(3) محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف ـ التنمية الاقتصادية ـ مرجع سابق ـ سنة 2000ف ـ ص 55-56
(4) مهدي علي وحيد والاخرون ـ مقدمة في التنمية والتخطيط ـ مرجع سابق ـ ص 81
(5) فليح حسن خلف ـ التنمية الاقتصادية ـ مرجع سابق ـ ص 151

كلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع . ونلاحظ في بعض الأحيان يستخدمان كمترادفين، لأن كلاهما يعني التغير إلى الأحسن. وذلك كما يقول : (سالم النجفي) " إن مصطلح النمو الاقتصادي ومصطلح التنمية الاقتصادية في بعض الأحيان يستخدمان للدلالة على معنى واحد في النقاشات الاقتصادية التي تدور في الوسط الاقتصادي."(1)

ولكن عند الحديث عن التخلف قد تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. أي أن مصطلح النمو الاقتصادي يستخدم لوصف الدول المتقدمة اقتصاديا، في حين يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية لوصف الدول الأقل تقدما.

إذن النمو يقصد به حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن . أي " أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي."(2)

وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي . إنما يتعدى ذلك بحيث يعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الأفراد من خلال زيادة نصيبهم من الدخل الكلي ، وهذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي أو القومي معدل النمو السكاني ، ولكن في حالة ما يكون معدل نمو الدخل القومي مساويا لمعدل النمو السكاني ، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي سيكون ثابتاً . وهذا يعني أنه لا يوجد نمو اقتصادي ولكن في حالة انخفاض الدخل القومي بمعدل أقل من معدل نمو السكان ، فإن نصيب متوسط الفرد من الدخل سوف ينخفض ، وبالتالي يتدهور مستوى معيشته ، وتمثل هذه الحالة نوعاً من التخلف الاقتصادي .

إذن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل ، فإذا قارنا بين متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة نامية مثل(مصر) والأخرى متقدمة مثل (الولايات المتحدة الأمريكية) لوجدنا نصيب الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية في زيادة مستمرة عن نصيب الفرد في مصر .

أي" إذا قارنا متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية ، نجد أن متوسط نصيب الفرد من الدخل في مصر وفقاً لبيانات عام 1993م بلغ 660 دولاراً سنوياً ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بلغ نحو 24470 دولار ، أي أن متوسط نصيب الفرد من الدخل في الولايات المتحدة

(1) سالم توفيق النجفي - مقدمة في اقتصاد التنمية - مرجع سابق - ص 17
(2) محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف - التنمية الاقتصادية - مرجع سابق - سنة 2000م - ص 51

الأمريكية يعادل نحو 37 ضعفاً من متوسط نصيب الفرد من الدخل في مصر." (1)

أي" أن النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة ، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين ، ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمواً اقتصادياً ، فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا ." (2)

وعلى أية حال نلاحظ " أن مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات دون أن يهتم بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها ، وإن الزيادة في الدخل لا يعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله ، قد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء على كل زيادة في الدخل الكلي و تحرم منها الطبقة الكثيرة من الفقراء ، على الرغم من وجود زيادة في متوسط الدخل الفردي فقد نلاحظ انخفاضا في دخول الطبقة الكبيرة من الفقراء وهذا يحصل إذا كانت الزيادة في الدخول لطبقة قليلة من الأغنياء ." (3)

ولهذا نلاحظ أن مفهوم النمو الاقتصادي لا يهتم بهيكل توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، وكذلك مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغير في رفاهية الفرد. أي يركز على الجانب المادي للرفاهية ويهمل الجوانب الأخرى كحرية الرأي والوعي الثقافي وغيره ، وكذلك لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب عملية التقدم الاقتصادي المادي كزيادة نسبة التلوث ، وزيادة معدل الجريمة وغيرها وكذلك يقتصر على السلع والخدمات التي تباع وتشتري في السوق والتي يمكن حصرها ويهمل السلع والخدمات التي تنتج وتستهلك دون أن تعرض في السوق.

أما مفهوم التنمية الاقتصادية على العكس من ذلك فهي " العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوباً بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسن في نوعية الحياة، وتغيير هيكلي في الإنتاج." (4)

ولهذا فإن التنمية الاقتصادية تعني تغيرا شاملا في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها.أي" أن الفرق بين المفهومين (النمو والتنمية) هو أن النمو يتضمن بالأساس نمو الناتج القومي دون حصول تغيرات

(1) المرجع السابق - ص14- 15
(2) عبد القادر محمد عطية - الاتجاهات الحديثة في التنمية - ط (الاسكندرية - دار الجامعية للنشر - - -) ص 12- 13
(3) المرجع السابق - ص 11
(4) المرجع السابق- ص 17

مهمة وملموسة في الجوانب الأخرى، بينما تعني التنمية إضافة إلى نمو الناتج القومي حصول تغيرات مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ." (1)

كما أن التنمية الاقتصادية تعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة من الزمن. وهذا يعني أن التنمية عملية طويلة الأجل. وتعني حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة. أي التخفيف من ظاهرة الفقر والتحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد ، وتغيير في هيكل الإنتاج بما يضمن توسع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية ، فهناك عدد كبير من البلدان النامية تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية ويتم تصديرها إلى الدول المتقدمة على أن تستورد احتياجاتها من المنتجات الصناعية من هذه الدول . وهذا ما جعل البلدان النامية تابعة للبلدان المتقدمة لكي تحصل على أهم عناصر التنمية أو مستلزماتها المتمثلة في رأس المال المادي . كالأدوات والمعدات الإنتاجية والتكنولوجيا ، لأن مستلزمات الإنتاج هي أساس التوسع في الطاقات الإنتاجية في كافة المجالات .

ونلاحظ أن التغيير في هيكل الإنتاج يحتاج إلى توجيه من الحكومة حتى تحدث عملية التنمية على النحو المرغوب ، وهنا تقوم الحكومة بعملية التخطيط الاقتصادي من أجل إنجاح عملية التنمية الاقتصادية . والتخطيط هنا يعني الجهد الواعي من قبل هيئة مركزية للتأثير والسيطرة وتوجيه التغيرات الاقتصادية الأساسية مثل الناتج المحلي والإجمالي والاستهلاك الكلي والادخار والاستثمار وغيرها من المتغيرات ، وغالبا ما تكون الهيئة المذكورة هي الحكومة.

أي أن التخطيط يعني " كل ما تقوم به الحكومة لتسهيل عملية التنمية الاقتصادية وتسريعها بشكل نموذجي . كما أن النشاط الحكومي يضم المحافظة على المؤسسات ، وتوفير التعليم الملائم وفتح قنوات المعلومات والوقوف بوجه تحيزات السوق ." (2)

ونلاحظ أن حكومات الدول النامية هي أكثر الحكومات التي تحتاج إلى عملية التخطيط الاقتصادي لغرض زيادة القابلية الإنتاجية ، وزيادة الدخل القومي أي لإنجاز أهداف اقتصادية متعددة ، كارتفاع مستوى الإنتاج الكلي أو الدخل والنمو السريع في الدخل الكلي ، والمساواة الأكبر في توزيع الدخل ، واستخدام إنتاجي أكبر ، واعتماد أقل على الخارج ، واستقرار الأسعار .

ولهذا يعد التخطيط الاقتصادي " الأداة الواعية في تنظيم وتوجيه التدخل

(1) فليح حسن خلف - التنمية الاقتصادية - مرجع سابق - ص 51
(2) سالم توفيق النجفي - مقدمة في اقتصاد التنمية - مرجع سابق - ص 196

الحكومي الواسع والمستمر لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في البلد الذي اعتمده كأسلوب دائم لنظامه الاقتصادي ." (1)

ومن هنا يتضح لنا أن مفهوم التنمية مقتصر على التنمية الاقتصادية فقط ، أي الجانب الاقتصادي مهملاً الجوانب الأخرى الاجتماعية والسياسية والثقافية و غيرها ولكن عندما تطور مفهوم التنمية عالميا منذ أواسط القرن العشرين الميلادي ، انتقل من اقتصارد على التنمية الاقتصادية إلى شمولية التنمية الاجتماعية البيئية بشتى أبعادها .وأصبح من المقبول محليا وعالميا ، بل من المطلوب أن تشتمل أية خطة تنموية على إفادة الشعوب منها على أوسع نطاق ممكن ، واستعدادهم لها ومشاركتهم فيها ، فالتنمية في جوهرها تغيير يحدث بواسطة الناس ومن أجل الناس ولابد من أن يكون شاملاً . وتحقيق التنمية الشاملة في الحقيقية يتطلب مساهمة جميع القدرات، وتعددية الأنماط الإنتاجية و خلال هذه المرحلة فإن الأمر يستدعي مشاركة جميع القطاعات بما فيها القطاع الخاص المحلي ولاسيما المنتجين في تلك القطاعات ، وكذلك القطاع المشترك والقطاع التعاوني بقيادة القطاع العام المسير في إطار سياسات اقتصادية توجهها الدولة الوطنية وفقا لأولويات التنمية الشاملة المستقلة .

يتضح مما سبق أن للتنمية الاقتصادية أهدافا متعددة وهي كالتالي :

1- تعمل التنمية الاقتصادية على حدوث تحسن في مستوى معيشة الأفراد، والرفع من نصيبهم من الدخل القومي. أي الرفع من معدل الدخل القومي بحيث يفوق معدل السكان، أي تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل على مدار الزمن.

2- تهدف التنمية الاقتصادية إلى القضاء على ظاهرة التخلف والفقر، أي تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة . بمعنى آخر تعمل التنمية الاقتصادية على ارتفاع مستوى الاستهلاك للطبقات الفقيرة .

3- الرفع من المستويات الانتاجية، وذلك للتخفيض من معدلات البطالة من خلال اتباع سياسات اقتصادية لتوفير فرص العمل الكافية ، للقضاء على جانب من البطالة أو العمل على عدم زيادتها .

4- توسع الطاقة الإنتاجية والاستفادة منها ، والقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة للرفع من مستوى الأداء الاقتصادي والرفع من القدرة على توفير المستوى المعيشي المقبول لغالبية السكان .

5- تهدف التنمية الاقتصادية إلى تطوير الإنتاج الأولي وتحويله إلى صناعات متعددة ، أي إرساء أسس الصناعات الثقيلة لكي يزيد من نسبة الناتج القومي ، أي لضرورة الاهتمام بالزراعة يتعين الاهتمام بالصناعة ، وبذلك يزيد من الناتج المحلي ويتنوع الإنتاج في المجتمع وتزيد فرص العمل .

(1) مهدي علي الوحيد والآخرون ـ مقدمة في التنمية والتخطيط ـ مرجع سابق ـ ص 191

6- تقدم المجتمع ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات افضل .
7- تعمل التنمية الاقتصادية على رفع معدلات الادخار، وذلك من خلال رفع الدخل القومي، لأنه يعد المصدر الرئيسي للادخار.
8- تعمل التنمية الاقتصادية على التقليل من الاعتماد على التجارة الخارجية أي التبعية الاقتصادية للخارج .
9- تهدف التنمية الاقتصادية إلى حدوث تغيرات في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

المبحث الثالث

علاقة العولمة بالتنمية الاقتصادية

علاقة العولمة بالتنمية الاقتصادية:

بعد أن تم التعرف على مفهوم العولمة والأهداف التي ترمي إليها . وكذلك مفهوم التنمية وأهدافها . يمكننا أن نتحدث عن علاقة العولمة بالتنمية الاقتصادية . فالعولمة تتمثل في ثورة التكنولوجيا والاتصالات ونمو التجارة الدولية والشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات والمنظمات الدولية. أما التنمية فتتمثل في نمو رأس المال والموارد الطبيعية وزيادة الموارد البشرية ، وتطور التكنولوجيا ووسائل نجاح هذه المستلزمات لكي يتم نجاح عملية التنمية الاقتصادية .

ومن المعروف أن تعبير التنمية الاقتصادية يعني تطوير أوضاع الدولة الفقيرة حتى تلحق بقطار المتفوقين ولو في مؤخرته. حيث نلاحظ بعد الحرب العالمية الثانية إنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوائل الستينيات . وقد عرفت الدول ما يسمى مساعدات التنمية التي تقدمها الحكومات الغنية إلى دول العالم النامي بما فيها الدول العربية أي " ظهرت قروض التنمية من الدول الغنية والمؤسسات المتعددة الأطراف وأشهرها البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الأسيوي وبنك التنمية للدول الأمريكية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وغيرها." (1)

وهذا يعني أننا بصدد ظاهرتين متعارضتين : العولمة في الشمال والتنمية في الجنوب . والتي أطلق عليها (العولمة الاقتصادية) والتي تعني " عملية توسيع وتعميق المعاملات الاقتصادية عبر الحدود بين الأفراد والمؤسسات والحكومات المتوطنة في دول مختلفة وبطريقة تسهل من سرعة انتقال أثر التغيرات من مكان إلى باقي أرجاء الكون بدرجات متفاوتة " (2)

أي أن للعولمة أبعادا متمثلة في اتساع مجال العلاقات الاقتصادية بين الوحدات المتوطنة في دول العالم المختلفة حتى أصبحت تتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر، وتجارة السلع والخدمات، ونقل التكنولوجيا، وتبادل الأصول المالية من أسهم وسندات وعملات أجنبية وهجرة العقول والعمالة وغيرها .

بالإضافة إلى ذلك تعميق العلاقات الاقتصادية بين الوحدات المتوطنة في دول العالم المختلفة . فلم تعد العلاقات متطورة إلى مجرد تبادل السلع بين مصدرين ومستوردين في الدول المختلفة . أو قيام بعض الشركات الأجنبية بإتمام عمليات تجميع في الدول المضيفة لأجزاء تصنعها في الدولة الأم تحت ما يسمى الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

(1) إسماعيل صبري عبدالله- العرب والعولمة - " بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية " - ط1 (مصر – مركز دراسات الوحدة العربية – سنة 2000) ص 363

(2) عبد القادر محمد عطية - الاتجاهات الحديثة في التنمية - مرجع سابق – ص 239

أي " ترجع أهمية الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية في البلدان النامية بما فيها الدول العربية في السنوات الأخيرة إلى فشل النموذج التنموي المعتمد على الاستدانة الخارجية. إذ إن الدول النامية لم تكن في حاجة إلى رؤوس الأموال فقط ، بل إنها في أشد الحاجة إلى الخبرات الفنية والإدارية ، إضافة إلى تطور بنية الإنتاج وتحسين الجودة من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة." (1)

أي أن الدول النامية بما فيها الدول العربية شهدت شمول تيار العولمة بأكملها ، وخاصة فيما يخص عملية التنمية ، فالدول ذات الاقتصاد المنفتح على العالم يزيد انفتاحها عنه في أي وقت مضى ، والبلدان ذات الاقتصاد المنغلق نسبياً تشهد تحولاً جذرياً نحو الانفتاح الاقتصادي ، وتفكك بسرعة نظاماً كان يقوم على سيطرة الدولة على الاقتصاد ، وقد زادت سرعة هذا الاتجاه نحو مزيد من الانفتاح منذ عام1990 ف، فتبنت كثير من البلدان النامية ما عرف ببرنامج التثبيت الاقتصادي ، والتكييف الهيكلي، ووقع كثير منها اتفاقيات التجارة الناتجة من جولة الأورجواي ، كما أبرم بعضها اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي ، كما شهدت الدول النامية بما فيها الدول العربية نمواً متسارعاً في معدل انتقال العمالة إلى الخارج ، وكذلك حركة رؤوس الأموال كمصدر للعملات الأجنبية أكثر مما تعتمد على صادراتها من السلع والخدمات ، وترتب على ذلك ارتفاع عبء الدين الخارجي أي أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية وخاصة الدول العربية اتخذ في الأساس صورة الإقراض من الخارج أكثر من تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة التي جاءت إلى الدول النامية وقد كانت بشكل واضح في مجالات معينة من مجالات الاستثمار ، وفي الدول العربية بعينها ذهب معظمها إلى قطاع الطاقة، وكذلك تركيز التكنولوجيا المستوردة في قطاعات قليلة أهمها الطاقة والأسلحة. أي شهدت الدول النامية تسارعاً خاصة في نقل التكنولوجيا إليه وخاصة في مجالات السلاح والنفط والبتروكيماويات والتشييد والنقل والسياحة ووسائل الاتصال اللاسلكية وغيرها.(2)

وهكذا نلاحظ أن الكثيرين يعبرون عن آمال واسعة في أن تزداد سرعة العولمة ودرجة الانفتاح للاقتصاديات النامية ، وخاصة العربية في الاقتصاد العالمي نتيجة الاتفاقات الجديدة التي ترتبت على انتهاء جولة الأوروجواي في المفاوضات التجارية .وهذا يدل على أن ظاهرة العولمة التي تتجسد في الشركات متعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحرير التجارة ، والمؤسسات والاتفاقيات، كانت تلعب دوراً بارزاً ومهماً في عملية التنمية . ومن هنا يمكننا أن نقول إن العولمة لها علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية وخاصة التنمية الاقتصادية في الدول النامية بما فيها الدول العربية .

---

(1) عادل المهدي – عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية – ط1 (القاهرة – دار المعرفة الجامعية – سنة 2003ف) – ص 69

(2) جلال أمين – العولمة والتنمية العربية ، من حملة نابليون إلى جولة الأوروجواي – ط1 (بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية – سنة 1999) ص 44- 45

ولهذا فإن العلاقة بين العولمة والتنمية يمكن مشاهدتها في مختلف مناطق العالم التي تعرضت لظاهرة العولمة بغض النظر عن إيجابياتها وسلبياتها. فارتفاع درجة المساهمة في التجارة الدولية جلب منافع وأضراراً للتنمية الاقتصادية. وكذلك ارتفاع معدل الهجرة، ومعدل تدفق رأس المال، وانحسار دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع وزيادة قوة الاتصال الثقافي بين الأمم. وكما تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية. ولكنها قد تؤدي أيضاً إلى العكس من ذلك في بعض الدول الأخرى. أي أن السياسة الحكومية يمكنها أن تغير بشدة من أثر العولمة في التنمية، وتحويل بعض الآثار السلبية إلى آثار إيجابية، والعكس وذلك عن طريق تأثيرها في معدل العولمة نفسه، أو في الترتيب الزمني للإجراءات المطبقة في سبيل إحداث اندماج أكبر مع العالم الخارجي. وأن المسؤولية عن الارتفاع بالتنمية لا تقع فقط على حكومات الدول النامية التي شرعت في تطبيق سياسات أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، بل تقع أيضاً على حكومات الدول الأعلى دخلاً وهي تمارس ضغوطاً مستمرة على الدول النامية من أجل الإسراع بهذا الانفتاح.(1)

لأن حكومات الدول الصناعية يمكنها أن تؤثر في نوع السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا، بل الأفكار والمعلومات التي يجرى تدفقها والشروط التي يتم بها هذا التدفق. ولهذا أي تغيير من قبل هذه الحكومات يطرأ على هذه التدفقات يمكن أن يكون له أثر على أحوال الفقراء في الدول الأقل نمواً سواء تعلق هذا بقبول أو رفض تدفق صادرات معينة من هذه الدول، بما في ذلك تصدير العمالة أو بشروط تقديم القروض والمعلومات، وبنوع التكنولوجيا المصدرة إلى هذه الدول.

وبالتالي إن المسؤولية عن مواجهة مثل هذه الأخطار تقع ليس فقط على حكومات وشعوب الدول النامية، بل على المؤسسات العاملة في ميدان التنمية الاقتصادية والمنتمية إلى العالم الأكثر تقدماً، فحكومات وشعوب الدول النامية مسؤولة عن التمسك والثقة ببعض مؤسساتها التقليدية التي كانت تلعب دوراً فعالاً في التخفيف من أعباء الفقراء والتي مازالت قادرة على القيام بدورها الإيجابي في التنمية وتخفيف أعباء الفقراء. أما حكومات الدول المتقدمة فهي مسؤولة عن التخلص من ذلك الاعتقاد البالي والثقة العمياء بأن مؤسسة عصرية أو أي تنظيم اجتماعي حديث هو بالضرورة أفضل وأكثر فاعلية من أي مؤسسة قديمة أو تنظيم اجتماعي أبدعته ثقافة أمة فقيرة.(2)

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما نوع العلاقة بين العولمة والتنمية الاقتصادية. هل هي علاقة تبعية أم تحديث ؟

ولكي يمكننا الإجابة على هذا السؤال لابد أن نميز بين مفهوم التحديث الاقتصادي والتبعية الاقتصادية.

---

(1) المرجع السابق – ص 89

(2) المرجع السابق – ص 86

فإذن كان مفهوم التحديث " هو عملية نقل النماذج الثقافية الغربية بمختلف مفاهيمها على المجتمعات التقليدية السائدة في طريق النمو من خلال الاستناد إلى نقل التكنولوجيا والتصنيع وأساليب الحياة."(1)

أي أن التحديث يعني هنا التكامل بين العناصر التقليدية والحديثة في سياق التواصل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. بمعنى آخر التحديث يعني عملية تركيز على عناصر التكنولوجيا وأسلوب الحياة والإنتاج، والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. أي نقل النماذج الثقافية الغربية إلى المجتمعات التقليدية بناء على تصور وجود ثنائية (تقليدي – حديث) بمعنى جعل الدول الغربية المتقدمة كنموذج يحتذي به من قبل الدول المتخلفة عن طريق النقل والمحاكاة.

ولهذا فالتحديث كما يقول (فلاح كاظم المحنة) في مفهوم العولمة الواسع "يشتمل على عناصر كثيرة متداخلة وله مستويات مختلفة تبدأ من تطوير المقومات المادية للمجتمع (أي تحديثها) من إقامة بنية أساسية وشبكات للطرق ووسائل اتصال حديثة ومدن جديدة، وبنوك ومصانع وغيرها إلى المستوى الخاص بالقوانين والتشريعات التي تقنن الحياة السياسية والاقتصادية بشكل عام والتي يستلزم تحديثها بما يتماشى مع التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع . " (2)

أي أن التحديث يشير هنا إلى محاولة القضاء على جوانب التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والصحي وغيره من خلال استخدام ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا الحديثة خاصة في المجتمعات الغربية.

أما عن مفهوم التبعية فهو " يعبر عن ظرف تاريخي موضوعي تشكل تاريخياً على مدى زمني طويل يمتد إلى الفترة الاستعمارية . وقد أدى هذا الظرف الموضوعي التاريخي إلى نشوء مجموعة من العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية ،تعبر عن شكل معين من أشكال تقسيم العمل على كل صعيد يتم بمقتضاها توظيف موارد مجتمع معين (المجتمع المتخلف أو التابع) لخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجتمعات أخرى (المجتمعات المتقدمة أو المتبوعة) تمثل مركز أو قلب النظام الرأسمالي العالمي." (3)

إن حاجة دول المركز (المتقدمة) للتوسع خارج حدودها بعد امتداد الثورة الصناعية . وخصوصاً في القرن التاسع عشر وما بعده. ولذلك فإن دول الأطراف (النامية) بحكم تخلفها ومن خلال اتصالها مع العالم الخارجي، فهي مضطرة إلى الاعتماد على دول المركز المتقدمة في تصريف فائض إنتاجها الذي يتمثل في

(1) علي غربي وآخرون – تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة – ط1 (مصر – دار الفجر للنشر – سنة 2003) ص 42
(2) فلاح كاظم المحنة – العولمة والجدل الدائر حولها – مرجع سابق – ص 42- 43
(3) علي غربي وآخرون – تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة – مرجع سابق - ص133

المنتجات الصناعية الاستخراجية والزراعية . وذلك كان نتيجة لضعف قدرتها على تحويل هذه المنتجات الأولية إلى منتجات أخرى مما جعلها مضطرة لتصدير هذه المنتجات الأولية إلى دول المركز التي تقوم بتصنيعها وإعادة تصديرها إلى دول الأطراف بشكل سلع مصنعة لسد حاجاتها. ومن هنا برزت تبعية دول الأطراف النامية الاقتصادية بشقيها (الاستيراد والتصدير) . وقد ساعد في تحقيق هذه التبعية توجه الشركات الأجنبية للعمل في دول الأطراف. (1)

ولهذا" فإن التبعية الاقتصادية للخارج من الناحية التاريخية جاءت عن النمط الاستعماري للاستثمار الأجنبي الذي تمرست به الدول المتخلفة خلال القرن التاسع عشر. فكانت مستويات الدخل والتشغيل والمعيشة بالدول المتخلفة تتوقف هذه الأحوال أساساً على مستوى الأحوال الاقتصادية بالدول الصناعية المتقدمة." (2)

وبالإضافة إلى ذلك " تتخذ التبعية صورة الاعتماد على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية من الدول المتقدمة في تمويل جانب يعتد به من الاستثمار القومي . أي أن التبعية المالية تتمثل في الاقتراض من الدول المتقدمة دول المركز . وعبر المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها الدول المتقدمة وعبر الأشكال الرسمية والمؤسسات المالية الخاصة وهو ما أدى إلى اعتماد متزايد للدول الأطراف النامية على القروض وقد تنامت هذه القروض بشكل متزايد." (3)

بمعنى أن التبعية المالية تتمثل في تراكم الديون من خلال القروض وخاصة ذات المدى الطويل التي تمنحها الدول المتقدمة للدول النامية من خلال مؤسسات عالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وكل هذا انعكس على الصعيد الاجتماعي وبالتحديد على السلوك والعادات الاستهلاكية للمجتمعات النامية التي تتلقى مثل هذه المعونات . أي إقحام مواد استهلاكية عبر المعونات التي تقدمها الدول المتقدمة سواء كان غذاء أو ملبساً أو غيره قد تؤدي إلى تغيير العادات الاستهلاكية . وذلك بالقضاء على الأذواق المحلية التي كان إشباعها يعتمد على ما يوفره الإنتاج الداخلي لتحل محلها الأذواق الداخلية أو المستوردة التي أحدثتها المواد الأجنبية سواء كانت غذائية أو غيرها .

ولذا فإن " تلك التبعية تتجلى من خلال المعونة وخلق طلبات جديدة لا تلبي إلا من طرف الدول المانحة لها، ثم أنها تشكل أحد المسالك التي تتراكم عبر الديون الخارجية وتعمل على تغيير العادات الاستهلاكية والأذواق المحلية. " (4)

---

(1) فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي ، ب ط (ـــــ ـ الجامعة المفتوحة للنشر ، سنة 1994) ص 308

(2) محمد زكي شافعي ـ التنمية الاقتصادية ـ مرجع سابق ـ ص 33- 34

(3) فليح حسن خلف ـ اقتصاديات الوطن العربي ـ مرجع سابق ـ ص 309

(4) عبد القادر الطرابلسي ، دراسات في التنمية العربية الواقع والأفق ـ ط 1 (بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ سنة 1998) ص 368

وبالإضافة إلى ذلك التبعية في المجال التكنولوجي التي تتمثل في أهم جوانب التبعية والمتمثلة باستيراد المنجزات التكنولوجية لتحديث وسائل الإنتاج المستخدمة في نشاطاتها الاقتصادية. وذلك لعدم وجود قدرة تكنولوجية محلية في الدول النامية تساعدها في عملية التنمية من آلات ومعدات وأجهزة وكل ما توصل إليه العلم الحديث الغربي. (1)

كل ذلك أدى في الحقيقة إلى تبعية الخدمات المتمثلة في وسائل النقل والاتصال والخدمات المصرفية والتأمينية والموانئ وطرق النقل وغيرها . وهو الأمر الذي سهل تقوية ارتباط الدول النامية (الأطراف) بالدول المتقدمة (المركز). إذن مما سبق يتضح أن العلاقة بين العولمة الاقتصادية وبين التنمية الاقتصادية علاقة تبعية أكثر مما هي علاقة تحديث .

(1) عبد الحسن زلزلة – العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات – ط1 (بيروت – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر – سنة 1987) ص 43

المبحث الرابع

التطورات الاقتصادية والتنموية في الوطن العربي

التطورات الاقتصادية والتنموية في الوطن العربي

تمهيد

قد يعاني الهيكل الاقتصادي في الدول النامية من الاختلال عندما ترتفع المساهمة النسبية لقطاعات محدودة داخل المجمع أو نشاطات محدودة داخل تلك القطاعات، ومن ثم تؤثر في التشغيل والصادرات وغيرها في الوقت الذي تنخفض منة مساهمة قطاعات اقتصادية أخرى وقد تكون مهمة. أي تتحقق حالة عدم التناسب في المساهمة النسبية للقطاعات و النشاطات الاقتصادية في تكوين الناتج والدخل القومي.

أما الدول المتقدمة على العكس من ذلك لا تعاني من مثل هذا الاختلال في الهيكل الاقتصادي. وذلك لأنها وصلت إلى درجة من التطور. ولهذا حققت تقدما في قطاعات الاقتصاد ونشاطاته عموما. ولذلك فهي تسهم جميعها تقريبا بدرجة مهمة في تكوين الناتج وبشكل يتناسب مع أهميتها وقدرتها على تحقيق ذلك . أي يتوفر لهذه الدول هيكل اقتصادي متوازن معتمدا على هيكل إنتاجي متناسب ومتوازن .

لهذا يمكننا الربط بين طبيعة الهيكل الاقتصادي للدول ودرجة تقدمها . باعتبار أن الدول التي ترتفع فيها الحصة أو المساهمة النسبية لقطاع الإنتاج الأولي تعتبر دولاً متخلفة ، والذي يشمل الزراعة والصناعة الإستخراجية ، حيث إن عملية الإنتاج في هذه الحالة تقتصر في معظمها على المراحل الأولى من العمليات الإنتاجية دون أن تمتد إلى مراحل لاحقة يجرى ، فيها تحويل الإنتاج الأولي إلى منتجات أخرى من خلال الصناعة التحويلية .أي أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية منخفض . كما تمارس عملية الإنتاج بدائية متخلفة وخاصة في الزراعة بطرق وأساليب إنتاج بدائية متخلفة نظراً لضعف درجة تطور الصناعة التي يمكن أن تسهم في تطوير الزراعة وتحديث وسائل الإنتاج المستخدمة فيها .

ولهذا نلاحظ أن الإنتاجية فيها متدنية وينخفض الدخل والناتج الزراعي والصناعي والخدمي . بسبب لاعتماد على الأساليب البدائية وغير المتطورة . في حين أن الأقطار المتقدمة نتيجة التطور التكنولوجي ارتفعت فيها المساهمة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية . وامتدت عملية الإنتاج فيها لتشمل مراحل لاحقة على مرحلة الإنتاج الأولي . أي تمر بمراحل متعددة بدءاً بمرحلة الإنتاج الأولي مروراً بتحويل هذا الإنتاج إلى منتجات أخرى ، وإنتاج الآلات المستخدمة في تحويل الإنتاج وانتهاء بالصناعات الهندسية والإلكترونية وغيرها من الصناعات المعقدة تكنولوجياً . التي يرتبط وجودها واتساعها وتطورها في الدول المتقدمة أساساً ، والتي تفتقر لها الدول النامية بشكل واضح .

ولكن رغم ذلك نلاحظ أن هناك تطورات ملحوظة في بعض القطاعات الاقتصادية كالقطاع الزراعي والصناعي والتجاري والمصرفي وغيرها. ونلاحظ أن هذه التطورات التي حدثت في بعض الدول العربية كانت تقوم أساساً على تطور قطاع النفط. أي يمكن تطوير العديد من الصناعات كالصناعات البتروكيمياوية وصناعة الأسمدة وغيرها من الصناعات الهامة.

حيث إن النفط له دور كبير في التجارة الخارجية ،من حيث الصادرات والواردات حيث يشكل النفط الخام جزءاً كبيراً من صادرات الوطن العربي إلي دول العالم الخارجي (الدول الصناعية) وخاصة أن صادرات الوطن العربي غير النفطية وبالذات الزراعية منها تنخفض إلي حد كبير نتيجة لضعف إنتاجها . وزيادة الطلب المحلي عليها . كما أن إنتاجها مرتبط بالتوسع في استخدامها في الصناعة . وبالإضافة إلي ذلك ضعف تطور الصادرات الصناعية . وأن معظم ما يصدر من المنتجات الصناعية هو المنتجات التي تقوم على النفط . أي أن الصادرات الصناعية الأخرى منخفظة بسبب ضعف القدرة على إنتاجها .

ومن هنا يمكننا القول بأن النفط يحدد ميزانية العديد من الدول العربية النفطية من خلال عوائد النفط التي تشكل نسبة كبيرة من إيرادات هذه الدول وهي في زيادة مستمرة . وهذا زاد من إنفاق الدول النفطية من هذه العوائد لزيادة الصرف وتوسع نشاط الدولة والإنفاق على المشاريع الإنتاجية.وهذا في الحقيقة أدى في النهاية إلي الاعتماد وبشكل متزايد على موارد النفط . وبالتالي يمكننا القول بأن عوائد النفط لها أهمية في تمويل خطط التنمية الاقتصادية. وذلك من خلال إقامة مشاريع إنتاجية جديدة. وفي توسع ما هو قائم منها وتطوير قدراتها الإنتاجية.

أولا : قطاع النفط :

إن قطاع الصناعة الاستخراجية لعب دوراً بارزاً ومهماً في الاقتصاد العربي، وخاصة في الدول العربية النفطية ." فلقد أصبح النفط منذ الستينيات مصدراً للدخل لمجموعة الدول النفطية العربية، وهذا بالإضافة إلي ما له من تأثير منموس على اقتصاديات الدول العربية الأخرى."(1)

أي أن النفط كان محور التنمية الاقتصادية في الدول الأخرى خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي .بمعنى أن النفط العربي وفّر للدول العربية حاجتها إلى هذه السلعة الهامة لاستخدامها كمصدر للطاقة أولاً . وكمستلزم إنتاج للعديد من الصناعات الأخرى ثانياً ، ولا شك أن زيادة الإنتاج أدى إلى ارتفاع الأسعار بصورة واضحة خلال سبعينيات القرن الماضي ، حيث عاد على الدول النفطية بموارد مالية ضخمة أفادت الاقتصاديات المحلية والاقتصاديات العربية الأخرى .

(1) محمد عبد العزيز عجمية - أصول في الاقتصاد العربي - ط (بيروت - دار النهضة العربية للنشر- سنة 1986) ص 104

إن النفط العربي يعتبر عاملاً مهماً في تطور اقتصاديات الوطن العربي ونموها ليس في الوقت الحاضر فقط، بل وفي المستقبل. ويعد النفط مصدراً أساسياً للطاقة ، حيث أن عملية التطور في الدول العربية تقتضي التوسع في استخدام الطاقة من أجل توسع النشاطات الاقتصادية الأخرى سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية أو غيرها،أي دمج قطاع النفط بباقي أجزاء الاقتصاد الأخرى .

ولهذا يعتبر النفط عاملاً من عوامل الدفع الهامة في القيام بالنشاطات الاقتصادية وتطورها. لأن النفط مصدر للعديد من المدخلات في الصناعة التحويلية كما أن النفط العربي زود الدول الأوروبية الصناعية والعديد من الدول النامية بحاجتها إلى تلك السلعة الإستراتيجية في الوقت الذي تقاعس فيه الإنتاج من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت أكبر منتج وأكبر مصدر .

حيث أنقلب الوضع وأصبحت الولايات المتحدة من قائمة الدول المستوردة وأصبحت تجد حاجتها من النفط في الدول العربية ، وخاصة عندما انتهت الحرب العالمية الثانية ووضعت الولايات المتحدة مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا لبناء ما دمرته هذه الحرب . فكانت أوروبا بحاجة شديدة إلى نفط الخليج العربي لإعادة بناء اقتصادها، ولكن تغير بعد ذلك الوضع النفطي الدولي تغيراً جذرياً منذ بداية الثمانينيات حيث نلاحظ انخفاض الطلب على النفط الأوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط) . ويرجع انخفاض الطلب على النفط العربي إلى عدة عوامل منها :

1- ما عانته الدول الصناعية في الآونة الأخيرة من ركود اقتصادي كان من أبرز مظاهره ونتائجه الانخفاض الواضح في استهلاك النفط.

2- الارتفاع الملحوظ في أسعار الطاقة .

3- التغير في بنية موارد الطاقة المستخدمة ، فزاد استخدام الفحم والطاقة النووية والغاز على حساب النفط ، حيث أتبعت الدول الصناعية العديد من السياسات لإحداث هذا التغير بهدف إصلاح اختلال موازين مدفوعاتها من ناحية . وبهدف تقليص اعتمادها على واردات النفط من ناحية أخرى .

4- نمو إنتاج النفط خارج نطاق دول الأوبك . فزاد الإنتاج من حقول بحر الشمال ومن المكسيك ومن جنوب شرق آسيا.(1)

وهذا أدى إلى تضاؤل كميات النفط التي تصدرها الأوبك . أي ترتب على هذا الوضع نقص الطلب على نفط الأوبك وتدني الأسعار وانخفاض العائدات من النفط . وبذلك يمكننا القول إن لانخفاض أسعار النفط وتدني العائدات آثارا اقتصادية على الاقتصاد العربي .

أولاً- الآثار السلبية :

1- سوف تواجه العديد من الدول النامية بما فيها الدول العربية وخاصة التي تعتمد

(1) المرجع السابق - ص 135

اعتماداً كبيراً على عائداتها من النفط انخفاضا شديدا في حصيلة صادراتها . لأن معظمها تستخدم هذه الحصيلة لتمويل وارداتها من السلع الغذائية الأساسية والسلع الرأسمالية . أي أن انخفاض حصيلة إيراداتها من صادرات النفط ستؤدي إلى نقص في وارداتها من السلع الاستهلاكية وخاصة الغذائية والإنتاجية المتمثلة في الآلات والمعدات وهذا ما يجعلها تعاني من انخفاض في معدلات النمو .

2- إن انخفاض الأسعار سيجعل الدول النفطية (الدول الهامة في مجال تصدير النفط) المودعة في بنوك أوروبا وأمريكا . ذلك لأن إيراداتها الجارية أصبحت غير كافية لمواجهة التزاماتها الكبيرة كإقامة مشروعات ضخمة.(1)

إن مثل هذه الأمور لن تجعل الدول الصناعية الكبرى في حالة ارتياح. لأن تلك الأموال أصبحت جزءاً من مواردها النقدية. ومن ناحية أخرى فإن الدول النفطية لابد أن تكون حذرة من الإنفاق لأنه قد يؤدي بها إلى نقص في معدلات النمو ليس فقط في الدول النفطية . وإنما كذلك في الدول الصناعية الموردة لمعظم ما تحتاج إليه . وكذلك الدول النامية التي أصبحت تعتمد على النشاط الاقتصادي الموجود بالدول النفطية الريعية . فمثلا نلاحظ أن الدول العربية نتيجة لنقص ما تحصل عليه من معونات ومساعدات وتحويلات العاملين بتلك الدول النفطية :

3- سيترتب على هبوط الأسعار تهديد للدول النامية التي تعاني من مشكلة المديونية بالإفلاس .

ثانياً : الآثار الإيجابية :

1- كلما زاد انخفاض سعر النفط كلما زاد النشاط الاقتصادي . أي أن انخفاض سعر النفط يجعل الدول المصدرة مضطرة لتنشيط الإنتاج واستغلال الطاقات المعطلة . كما يزداد الطلب على عنصر العمل . فيقل معدل البطالة .

2 – " انخفاض سعر النفط سوف يكون نعمة كبيرة لعدد من الدول النامية التي كانت تكاليف وارداتها من الطاقة تستهلك معظم عائداتها من الصرف الأجنبي." (2)

3- إن انخفاض الطلب على النفط سيؤدى إلي تدنى الإنتاج ، الذي كان قد زاد خلال السبعينيات وحتى بداية الثمانينيات وهذا يؤدى إلي إطالة عمر النفط ويعمل على الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة ، ويؤجل عملية النضوب ." أي أن جانباً مهماً في العمل الجاد من أجل الأجيال القادمة يجب أن يتوجه للخروج من الحلقة الاقتصادية أحادية الإنتاج . والتي ميزت الاقتصاد المعتمد على ذلك النفط عن طريق التصنيع وتنويع مصادر الدخل ومجالات النشاط الاقتصادي. " (3)

ولهذا يجب الحذر في استخدام الموارد الطبيعية مثل النفط خوفاً من نضوبها مما يؤثر على فرص الأجيال القادمة في التنمية . وفي الوقت نفسه الحذر غير

---

(1) المرجع السابق - ص 133- 134

(2) المرجع السابق - 135

(3) عبد العال خلف التميمي - الخليج العربي والمغرب العربي دراسات في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي ط 1 (بيروت - دار الشهاب للنشر - سنة 1986) ص42

مقبول للذين يعيشون تحت خط الفقر حيث أنه يجب توفير مستوى معيشي مناسب لهؤلاء الأفراد، وليس فقط الحفاظ على الموارد الطبيعية. وبالتالي كان لابد من وجود توازن بين استنزاف النفط وحجم السكان ومتطلبات التنمية دون التأثير سلبياً على مستوى معيشة الأجيال القادمة .

ولهذا كانت فكرة التنمية المستديمة التي تقتضي الاستمرار في زيادة كل من الإنفاقين التنموي والتسييري . ذلك بهدف تحسين مستوى معيشة الجيلين الحاضر والقادم .

الخلاصة:

لقد شهدت المنطقة العربية خلال السنوات الماضية حدثاً بالغ الأهمية ألا وهو ظهور النفط . وقد علق الكثيرون على ذلك آمالاً كبيرة لتجاوز مرحلة التخلف خاصة وأن العرب يملكون من المقومات التاريخية والحضارية والبشرية ما قد يستطيعون به تحقيق آمالهم من خلال تنمية مواردهم الزراعية والصناعية .

رغم ما حققه النفط من تطور حتى وإن كان محدوداً لم يصل إلى ما كانت تأمل فيه الدول العربية التي ظهر فيها النفط، والذي أصبح المصدر الرئيسي للدخل القومي بالمقارنة بباقي العناصر الأخرى للدخل القومي. ونظراً لما قد يتعرض له النفط كمورد أساسي لمخاطر عديدة، كأن يكون مطمعاً للدول الاستعمارية، أو أن ينخفض سعره في أي وقت أو أن ينخفض إنتاجه أو ينفد، لذلك اتجه التفكير خاصة في الجماهيرية العظمى إلى ضرورة استثمار موارد النفط. أي لابد من وجود سياسات بديلة يمكن أن تؤدي إلى التقليل من هذه السلبيات وتعميق الإيجابيات في حالة رسمها بكفاءة ، وتطبيقها بفاعلية ، وبالذات فيما يتعلق بضرورة ترشيد إنتاج النفط واستخدامه، بالشكل الذي يؤدي إلى التقليل من عدم الكفاءة في إنتاجه واستخدامه، وبما يؤدي إلى خلق طاقة إنتاجية بديلة تعوض عنه ، والحفاظ على تواجده والانتفاع منه لأطول فترة زمنية ممكنة ، على أن يراعي في ذلك معايير اقتصادية تأخذ بالاعتبار الانتفاع الأفضل منه في الحاضر قياساً بمدى الانتفاع منه مستقبلاً، والموازنة بين انتفاع الأجيال الحالية والأجيال القادمة من هذه الثروة القومية الناضبة . وهذا الأمر تحكمه عوامل متعددة تتصل بالتوقعات المستقبلية مقارنة بواقع الحال في الوقت الحاضر . وبمدى إيجاد بدائل إنتاجية مولدة للدخل تعوض عن النفط في حالة نفاده .

ثانياً: القطاع الزراعي:

يؤدي القطاع الزراعي دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وخاصة في اقتصاديات الدول النامية ، حيث تكون مساهمة القطاع الزراعي كبيرة في توليد الناتج القومي والدخل في معظم هذه الدول . إضافة إلى أن الزراعة تستوعب الجزء الأكبر من العمالة في الاقتصاد ، واعتماد معظم السكان عليها في العيش بشكل مباشر أو غير مباشر . كما أن الصادرات الزراعية تشكل النسبة المهمة من الصادرات العربية وخاصة إذا تم استثناء الصادرات النفطية التي تتحقق لدى بعض

الدول العربية رغم الاختلاف في درجة هذه الأهمية من دولة إلى أخرى حسب أهمية القطاع الزراعي في اقتصاد الدولة المعنية .

دور الزراعة في التنمية الاقتصادية :

إن دور القطاع الزراعي في الدول النامية، وخاصة في عملية التنمية الاقتصادية، يأتي من خلال ما يمكن أن تسهم الزراعة به من مهام في تحقيق هذه العملية ويبرز هذا فيما يأتي:-

1- إن الزراعة توفر التمويل لعملية التنمية ، وذلك من خلال إسهامها في تمويل التنمية الصناعية ، كما أنها تساهم في توليد الدخل القومي ، وبالتالي الدخل الفردي في معظم الدول العربية ، فإنها تكون المصدر الرئيسي للادخارات المعتمدة على هذا الدخل سواء كانت خاصة أو عامة . أي أن ادخارات الأفراد في معظمها تعتمد على الدخول التي تتحقق في القطاع الزراعي بشكل أساسي . كما أن إيرادات الدولة أو ادخاراتها تعتمد على الدخل الذي يتكون في الاقتصاد والذي تساهم الزراعة في تكوين الجزء الأكبر منه .خاصة وأن التجارب التاريخية دللت على أن الدول التي استطاعت أن تحقق التقدم استندت في مختلف مراحل تنميتها وخاصة المرحلة الأولى على الدخل الزراعي الذي شكل المصدر الأساسي لتمويل التنمية الشاملة بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة .(1)

2- إسهام الزراعة في خلق الطلب على منتجات القطاع الصناعي من أجل تحفيزه على التطور والتوسع . باعتبار الزراعة المصدر الأساسي في تكوين معظم الدخول الفردية في معظم الدول العربية ، بالتالي فإنها تكون المصدر الأساسي للطلب الذي يمكن أن يتحقق على السلع الصناعية . لهذا فإن التطوير في القطاع الزراعي سيؤدي إلى زيادة دخول نسبة مرتفعة من أفراد المجتمع الذين يعتمدون على هذا القطاع . كما أن عملية تطوير الزراعة تتطلب استخدام مستلزمات من أجل تحقيق مثل هذا التطور في عمليات الإنتاج الزراعي المختلفة كالأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات وما إلى ذلك . وهذا الاستخدام يمثل توسعاً في الطلب على هذه المنتجات التي توفرها الصناعة ، وهذا ما يتضمن تحفيزاً للصناعة على التطور والتوسع . (2)

3- توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي خلال مجرى عملية التنمية ، لأن تطور القطاعات الاقتصادية الأخرى يترتب عليها زيادة الحاجة الماسة إلى الأيدي العاملة . أي أن القطاعات الأخرى تحتاج إلى مساندة الزراعة بمدها بالأيدي العاملة . ولهذا تعد الزراعة مصدراً أساسياً للأيدي العاملة التي توفرت لتطوير القطاعات الأخرى منذ الثورة الصناعية وحتى الآن. وهذا الأمر أدى إلى تقليص حاجة الزراعة إلى الأيدي العاملة بعد أن حدث تطور في الزراعة عن طريق التوسع في استخدام

(1) فتوح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 191
(2) فتوح حسن خلف ، اقتصاديات الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 131

المكائن والآلات الزراعية وتنظيم عملية الإنتاج من خلال وحدات إنتاجية كبيرة .(1)
4- توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية في استيراد المعدات الرأسمالية كالآلات وغيرها والتي تتسع وتشتد الحاجة إليها خلال عملية التنمية . ونظراً لأن القطاعات الأخرى لا تسهم بشكل مهم في توفير العملات الصعبة ، والسبب في ذلك عدم تطورها وانخفاض أهميتها في اقتصاديات معظم الدول العربية بغض النظر عن الدول العربية التي تعتمد على الصناعة الاستخراجية بشكل مهم في اقتصادياتها .(2)
5- تجهيز الصناعة بالمواد الأولية الزراعية لأن الصناعة تعتمد في الكثير من نشاطاتها الإنتاجية على الزراعة وخاصة في المراحل الأولى من عملية التصنيع. لهذا نلاحظ أن معظم الصناعات التي تقوم بها الدول العربية تعتبر من الصناعات الزراعية. كما أن الزراعة تعتبر القطاع الذي تعتمد عليه الدول العربية في تحقيق أمنها الغذائي في ظل الظروف الدولية المعاصرة التي تظهر فيها الأزمات والصراعات الحادة والواسعة والتي يجرى في إطارها استخدام مختلف أشكال الضغوط ومن أهمها استخدام الغذاء كوسيلة ضغوط على الدول التي لا تستطيع تلبية احتياجات أفرادها الغذائية ، وذلك من قبل بعض الدول المتقدمة التي يتوفر لديها فائض في إنتاج الغذاء ، ولهذا فالدول النامية بما فيها العربية تسعى لتوفير قدر من الإنتاج الزراعي والغذائي ، وعندما يتم توفير قدر من إنتاج بعض هذه الدول والذي يزيد عن احتياجاتها المحلية يتيح لها تصدير الفائض من هذا الإنتاج ، خاصة وأن العديد من الدول العربية تمتلك الإمكانات التي تجعلها قادرة على تحقيق مثل هذا الفائض من الإنتاج الزراعي والغذائي . وهذا يساهم في تعديل شروط التبادل الدولي وتحسينها لصالحها . (3)

وبناء على ذلك يمكن القول إن الزراعة تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية. أي إن ما سبق يؤكد أهمية الزراعة في الاقتصاد العربي ، وأهميتها في نمو وتوفير احتياجات المجتمع الأساسية . وبالتالي أهمية تطويرها . خاصة وأن معظم الدول العربية تمتلك الإمكانات التي يمكن أن تحقق لها هذه الأهمية في حالة العمل على توفير مستلزمات هذا التحقق . وخاصة من خلال التصميم المسبق والدروس من أجل تطوير الزراعة ، وتأكيد أهميتها وتأدية دورها في اقتصاديات هذه الدول ، وهذا ما حصل في بعض الدول العربية ، والذي أدى إلى حدوث نوع من التطور في المجال الزراعي .

أهم التطورات الزراعية :

إن القطاع الزراعي قد شهد الكثير من التطورات وهي كالتالي:

1- تطور واضح في إنتاج الحبوب، وخاصة بعد سنة 1985، وزيادة إنتاج هـــذه

(1) محمد عبد العزيز عجمية - فصول في الاقتصاد العربي - مرجع سابق - ص 61
(2) سلام توفيق النجفي - مقدمة في اقتصاد التنمية - مرجع سابق - ص 136
(3) المرجع السابق - 135- 136

المحاصيل في السنوات الأخيرة بالاهتمام بتطوير الإنتاج الزراعي . وتوجيه الاستثمارات اللازمة لهذا المجال الحيوي . ونلاحظ أنه قد شكلت ثلاثة محاصيل زراعية النسبة الأكبر من إنتاج الحبوب، وهي القمح والشعير والأرز، وهي محاصيل ترتبط بالاستهلاك البشري والحيواني.

2- وجود تطور كبير في إنتاج الخضراوات والفواكه. وأن كمية إنتاجها يكاد يعادل إنتاج الحبوب. ولكن درجة الانتظام في إنتاج الخضر والفواكه أكبر مقارنه بإنتاج الحبوب . وهذا يرتبط بزيادة درجه الحكم في ظروف إنتاج الخضر والفواكه بشكل يفوق درجة الانتظام بالمقارنة بإنتاج الحبوب، وذلك لاستخدام بعض معطيات التقدم العلمي التكنولوجي في إنتاجها، وذلك من خلال تطور طرق الري الحديثة والمبيدات والبيوت البلاستيكية وغيرها. وكل هذه المعطيات ساعدت على عدم تعرض الخضر والفواكه للانخفاض في إنتاجها . وهذا عكس إنتاج الحبوب . بالرغم من التطور المتحقق في إنتاج الحبوب إلا أن هناك تذبذباً واضحاً في هذا الإنتاج بين سنة وأخرى .وهذا كان ناتجاً عن تأثير العوامل الطبيعية . (1)

أي " إن معامل الاكتفاء الذاتي للقمح والشعير خلال السنوات 1990- 1996 بلغ 5.3 % للقمح، و 64 % للشعير في حين كانت خلال السنوات 1982- 1987، ما يعادل 46 % للقمح و100 % للشعير. " (2)

هذا قد يكون له الأثر السلبي على الأمن الغذائي العربي وخاصة بعد أن وصف السوق العالمي للقمح باحتكار القلة لأن 90% من القمح الذي يدخل التجارة العالمية في القرن الماضي مصدره الدول المتقدمة. وهذا ما دفع بعض الدول العربية إلى التوسع في استخدام المعطيات التكنولوجية اللازمة لتقليل درجة خضوعه لها من ناحية، وزيادة إنتاجه من ناحية أخرى.

3- إن الوطن العربي ينتج العديد من المحاصيل كالبقوليات والبطاطس وقصب السكر والزيتون والقطن وعباد الشمس والتبغ وغيرها . إلا أن معظم هذه المحاصيل لم يحصل فيها تطور واضح وأنها تعرض للتذبذب بين سنة وأخرى . وذلك بسبب تأثير العوامل الطبيعية . وكذلك نتيجة تأثير الأسعار على التوجه نحو إنتاجها . ومن هنا تبرز التقلبات الواضحة في معظمها . وأن أهمية هذه المحاصيل في الإنتاج الزراعي منخفضة بالرغم من أهميتها الاقتصادية الكبيرة .

4 - إن المنتجات الحيوانية لها قيمتها العالمية كعنصر أساسي من عناصر الغذاء . فنلاحظ تطورا واضحا في إنتاج اللحوم الحمراء المتمثلة في لحم الماشية . حيث تحققت زيادات في الإنتاج . بالإضافة إلى ذلك تطور إنتاج اللحوم البيضاء المتمثلة

---

(1) فليح حسن خلف - اقتصاديات الوطن العربي - مرجع سابق - ص 136 وما بعدها.

(2) - محمد عبد الجليل يوسف - الموارد الزراعية والحيوانية - ط (الجماهيرية - الهيئة القومية لبحث العلمي - سنة 1993 م) ص13

في الدواجن والأسماك وغيرها. حيث كانت أكثر تطورا من المنتجات الحيوانية الأخرى. وذلك نتيجة لتوفير الإمكانات اللازمة لتطوير إنتاجه من اللحوم البيضاء والبيض . أما إنتاج الأسماك فكان محدوداً حسب الإمكانية المتاحة لزيادة إنتاجه. أما إنتاج المنتجات الحيوانية الأخرى مثل الألبان ومشتقاتها ، فنجد أنها تطورت هي الأخرى إلا أن تطورها كان محدوداً مقارنة بتطور لحوم الدواجن . وهذا كان لعدم حصول تطور واضح في السلالات الجيدة من الحيوانات مع أن الوطن العربي يمتلك إمكانيات واسعة لزيادة الثروة الحيوانية كماً ونوعاً. والتي تمكنها من تحقيق زيادة واضحة في منتجات هذه الثروة بالشكل الذي يمكن أن يساعد على تخفيض استيرادات الوطن العربي من هذه المنتجات من ناحية ، ويساعد على توفير جزء منها لأغراض التصدير من ناحية أخرى .

الخلاصة :

إن قطاع الزراعة في الوطن العربي سوف يكون له تقدم ملحوظ في السنوات القادمة ، وذلك نتيجة لعدة عوامل دخلت في عملية تطويره . كاستخدام معطيات الثورة العلمية والتكنولوجية والتي أدت إلى التوسع في هذا القطاع . وهذا ما أدى إلى أن تكون الزراعة قطاع حديث ترتبط عملياته الإنتاجية بأحدث الأساليب والوسائل الفنية ، وتقدم العنصر البشري في الزراعة ، أي ارتفاع القدرات البشرية الفنية المرتبطة بالعملية الإنتاجية ، وارتفاع مهارات العاملين و كفاءتهم الإنتاجية ، بالإضافة إلى ذلك اهتمام بعض الدول العربية بالتمويل الزراعي ، وذلك من خلال تقدم قروض للمزارعين لتمويل نشاطاتهم الإنتاجية ، و توفير الآلات والمعدات وغيرها . ومن هنا يمكننا القول بان القطاع الزراعي في الوطن العربي سيشهد تطور واضح في السنوات القادمة .

ثالثاً : القطاع الصناعي :

إن الصناعة تلعب دوراً مهما وتحتل مركزاً متميزاً في إطار العمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. أي أن" عملية التصنيع هي محور عملية التنمية الاقتصادية. " (1)

بمعنى إن عملية التصنيع تمثل ازدياد مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في تكوين الناتج القومي الإجمالي. والتصنيع هو عملية ناتجة عن التنمية الاقتصادية الاقتصادية. فالتصنيع يمثل أحد الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى مراحل متقدمة. كما إنه لايمكن أن نتصور تحقيق التنمية الاقتصادية دون أن يؤدى ذلك في نفس الوقت إلى تطوير القطاع الصناعي ، لهذا فإن عملية التصنيع وعملية التنمية الاقتصادية هما أمران متلازمان .

---

(1) عمرو محي الدين- التخلف والتنمية- ط1 (ـــ - دار النهضة العربية - سنة 1975) ص 216

هذا لا يعني التقليل من أهمية القطاعات الاقتصادية الأخرى في الدول العربية وخاصة القطاع الزراعي والصناعة الاستخراجية . ولكن هذه السمة تميزت بها الدول المتقدمة .

أي أن" هذه الدول تميزت بالتقدم الصناعي المستمر، حيث إنه لا توجد حالة واحدة لدول متقدمة لا يحتل فيها القطاع الصناعي دوراً مهماً حتى في تلك الدول التي يحتل فيها القطاع الزراعي مثل هذا الدور المهم. أما في الدول النامية وبما فيها الدول العربية نلاحظ عدم تطور الصناعة التحويلية. حتى تلك التي استطاعت تحقيق بعض التطور النسبي. أي لا توجد دولة حققت تطوراً واسعاً في الصناعة التحويلية وبشكل متكامل." (1)

فالقطاع الصناعي يساهم في تطور القطاعات الاقتصادية الأخرى،لأنه يرتبط مع تلك القطاعات من خلال استخدام منتجاتها في إنتاجه ، وتوفير متطلبات ومستلزمات الإنتاج في تلك القطاعات من إنتاجه . فإنه يساعدها على أجراء التوسع والتطور فيها ، وخاصة ما يتصل بذلك من آلات ومكائن ومعدات وغيرها.

إذن " الصناعة هي القطاع الوحيد الذي يقوم بإنتاج وسائل الإنتاج الضرورية لتطوير الصناعة ذاتها وتطوير بقية القطاعات الاقتصادية الأمر الذي يجعلها قادرة على إتمام الدورة الإنتاجية المتكاملة.أي إنتاج وسائل الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع والخدمات . " (2)

كما أن القطاع الصناعي باستخدامه الكثير مما توفره له القطاعات الأخرى من منتجاتها، فإنه يحفز تلك القطاعات على التوسع والنمو.

لهذا يمكننا القول إن العلاقة بين القطاع الصناعي والزراعي علاقة متبادلة وقوية في عملية التنمية . حيث إن القطاع الصناعي يوفر للقطاع الزراعي مستلزمات تطوره وعمله كالآلات والمكائن والأسمدة والمبيدات وغيرها . وهكذا تساند الصناعة الزراعة ، وتساند الزراعة الصناعة في عملية التنمية . أي من الصعب تحقيق التنمية بدون ضمان تطور القطاعين الصناعي والزراعي لضمان إسهامهما المتبادل في عملية التطور هذه وفي عملية التنمية بشكل عام.كما أن القطاع الصناعي من بين أكثر القطاعات الاقتصادية ارتباطاً بالتكنولوجيا . وذلك من خلال قدرته العالية على استخدام أحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية والانتفاع منها ، ويمتد أثر ذلك بحيث يمكن أن يؤدي إلى إحداث تكييف وتطوير في المجالات التكنولوجية . وارتباط بتطور الصناعة ونموها . أي تستخدم الصناعة

---

(1) فليح حسن خلف - اقتصاديات الوطن العربي - مرجع سابق ص 159

(2) منعت كاظم القريشي- الاقتصاد الصناعي - ط1 (عمان - دار وائل للنشر - سنة 2000) ص 25

منجزات العلم والتكنولوجيا أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى ، الأمر الذي يؤهلها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ويجعلها تلعب دوراً رياديا في تعزيز القدرات التكنولوجية في بقية القطاعات الاقتصادية . (1)

ولهذا فإن التصنيع يسهم في تطوير قدرات ومهارات العاملين وخبراتهم الفنية. كما أنه يسهم في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع من خلال تطوره وتوسعه. وهذا يسهم في توفير احتياجات الأفراد في الوطن العربي من السلع المصنعة الاستهلاكية . وبالتالي فإنه يسهم في تطوير ورفع مستوى المعيشة، وزيادة درجة الرفاهية . كما أن الصناعة يمكن أن تؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات عن طريق التقليل من عجز هذا الميزان في معظم الدول العربية أو توفير قدر أكبر من العملات الأجنبية تمكن البلد من العمل بمدى أوسع لتحقيق التنمية . وبالتالي يمكن القول إن تحقيق التطور في القطاع الصناعي يسهم في نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم .

أي " تبرز مسألة التصنيع ضمن عملية التنمية الاقتصادية كقضية مركزية وأساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والقضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق التقدم الحضاري . حيث إن جوهر التخلف الاقتصادي في البلدان النامية يكمن في تخلف القطاعات الاقتصادية . ولهذا فإن البلدان النامية تسعى إلى تصنيع اقتصادياتها بهدف تطوير وتغيير نظام العمل الاجتماعي الدولي وتنويع الهيكل الإنتاجي وإرساء القاعدة المادية والتكنيكية للتطور الاقتصادي وتغير دور الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي ."(2)

إذن القطاع الصناعي يلعب دوراً مميزاً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال العوامل التالية:

1- إن الصناعة - من خلال ارتفاع معدلات النمو فيها ومعدلات الإنتاجية تساهم في رفع حصتها في الناتج القومي الإجمالي وتساعد على تصحيح الهيكل الاقتصادي المشوه في البلدان النامية. وبالتالي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي .

2- إن الصناعة تساهم في تحسين شروط التبادل التجاري، وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع المصنعة بالمقارنة مع أسعار المواد الخام.

3- تساعد الصناعة في رفع مستوى الأجور للعاملين ، وبذلك تساهم في إعادة توزيع الدخول لصالح العمل وذوي الدخول المنخفضة وتوفير فرص العمل ومختلف السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ، وبذلك ترفع من مستوى المعيشة وتساعد على التقدم الحضاري .

---

(1) المرجع السابق - ص 25

(2) مدحت كاظم القريشي - التنمية والنمو الصناعي في العراق - دراسة نظرية تطبيقية للفترة 1960 - 1976 - ط 1 (بيروت - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - سنة 1928) ص 5

4- تساعد الصناعة على تصحيح الخلل الذي يظهر في ميزان المدفوعات من خلال التصدير للسلع والخدمات أو التعويض عن المستوردات وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.(1)

التطور الصناعي في الدول النامية

إذا تحدثنا عن التطور الصناعي في الدول العربية فإن أول ما نلاحظه تواضع الصناعات بأشكالها المختلفة في الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى فلم تكن هناك إلا قلة من الصناعات الصغيرة يقوم معظمها بتجهيز المنتجات الأولية التي اتسمت بمستواها التقني البدائي . وكانت ملكية معظمها تعود إلى الأجانب .كما كانت توجد مجموعة من الصناعات الحرفية الصغيرة والتي كان يملكها عناصر وطنية والتي تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لمدى تطورها الاقتصادي ، ووفرة عنصر العمل وكثافة السكان . ولهذا كان للقطاع الصناعي مساهمة محدودة للناتج القومي مقارنة بمساهمة الزراعة أو الخدمات. وبعد الحرب العالمية الأولى استخدمت بعض الأمور منها حرمان الدول العربية من الحصول على العديد من المنتجات الصناعية أثناء الحرب. بالإضافة إلى الشعور والأيمان المتزايد بالقومية العربية وما تدعوا إليه من ضرورة حصول البلاد على الاستقلال السياسي والاقتصادي. وكان التقدم الصناعي في المشرق العربي أكبر وأسرع من المغرب العربي وذلك لأن معظم الصناعة في المغرب العربي قد تأسست على أيدي المستثمرين الفرنسيين والإيطاليين. (2)

إن مصر مثلاً قد قادت حركة صناعية نظراً لتوفر العديد من مقوماتها، فقد نجحت أثناء الحرب العالمية الأولى في إدخال العديد من الصناعات . وذلك لتدعيم استقلالها وتوطيد حكمها . ولهذا أقيمت العديد من الصناعات الزراعية كصناعة طحن الغلال والأرز والغزل والنسيج والقطن والصوف . ثم قامت صناعات للزجاج والأصباغ ومواد البناء وإنتاج الأسلحة وبناء السفن وغيرها . وكان ذلك في عهد (محمد علي باشا) ثم جاء بعد ذلك (إسماعيل باشا) وبإضافة صناعات أخرى كوسائل الاتصال والمواصلات وغيرها. ولكن ما نلاحظه هو أن التقدم الصناعي الحديث بدأ منذ إنشاء بنك مصر في عام 1920م." فكانت البنوك في مصر أجنبية يقتصر نشاطها على تمويل التجارة الخارجية ولم تكن تقوم بأي دور إيجابي في إقراض الصناعة ، أما بنك مصر فقام برأسمال مصري وقام المصريون بإدارته وذلك بغرض إنشاء الصناعات المصرية وتشجيع المشروعات الاقتصادية التي تعود بالنفع على البلاد ولقد نجح بنك مصر في إنشاء أكثر من عشرين شركة متنوعة النشاط بلغ رأسمالها أضعاف رأسماله ".(3) وذلك خلال مدة لا تزيد عن

---

(1) مدحت كاظم القريشي - الاقتصاد الصناعي - مرجع سابق - ص 26

(2) يوسف عبد الله صايغ - الاقتصاد العربي – اتجاهات الماضي واحتمالات المستقبل - بدط (بيروت - دار الطليعة للطباعة والنشر - سنة 1983) ص 83

(3) محمد عبد العزيز - فصول في الاقتصاد العربي - مرجع سابق - ص 152

الثلاثين عاماً. لاشك أن هذا البنك شجع العديد من المشروعات الصناعية الناجحة التي عملت على سد حاجات البلاد ، وأدت إلى قلة اعتماد مصر على الدول الأجنبية وساعدت في تعزيز مركز الميزان الحسابي . وهكذا تطورت العديد من الصناعات في مصر . " أما الدول الأخرى التي حققت تقدماً صناعياً شملت سوريا، ولبنان، العراق، وفلسطين. فقامت الصناعة بإنتاج العديد من المنتجات الغذائية والمصنوعات الجلدية والسجائر والكبريت والصابون والأسمنت والعديد من مواد البناء وغيرها."(1)

" ثم حققت معظم الدول العربية منذ تزايد أهمية النفط ، وتزايد عائداته تقدماً ملحوظاً في المجال الصناعي . فأقيمت المصافي ومصانع الأسمدة والبتروكيماويات . كما توسعت الصناعات القائمة وأضيف إليها العديد من صناعات السلع الاستهلاكية والرأسمالية . وأصبح للقطاع الصناعي أهمية متزايدة ". (2)

وتزايد ناتج الصناعات التحويلية لمجموع الدول العربية خلال السبعينيات تزايداً ملموساً. ومن خلال تطور الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية العربية نلاحظ ما يلي:

1- التطور الواضح الذي حصل في إنتاج الصناعة التحويلية خلال هذه الفترة وهو يؤشر التوجه نحو إحداث التطور في قطاع الصناعة التحويلية ، وزيادة الإنتاج المتحقق فيها خلال تطور القيمة المضافة .

2- التذبذب الحاصل في تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية. هو الأمر الذي يصعب تفسيره إلا ببيان مدى الاعتماد على مستلزمات مستورده بالقياس إلى المستلزمات المحلية . وهو ما يرتبط بالأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية والتي تحيط بكل دولة من هذه الدول ، والتي تحدد بموجبها قدرتها على استيراد هذه المستلزمات .

3- احتلت خمس دول عربية وهي الجزائر، والسعودية، والعراق، والمغرب ومصر نسبة 66.7% . أي هذه الدول شكلت نسبه تقارب ثلثي القيمة المتحققة في الصناعة التحويلية . (3)

وهذا في الحقيقة يشير إلى التطور النسبي المتحقق في هذه الدول . إلا أن بقية الدول العربية الأخرى لا تشارك سوى بثلث القيمة المضافة المتحققة في الصناعة التحويلية . وهو مؤشر ضعف التطور في هذه الدول . وهذا ما يمكن تفسيره بارتباط تطور الصناعة بوجود الإمكانات المالية وهذا أمر غير مؤكد لأن في مجموعة الدول التي تشكل مساهمتها النسبية الأكبر في الصناعة التحويلية دول نفطية كالجزائر والسعودية والعراق ، وفيها دول لا تعتمد على النفط كمصر والمغرب ، بل إنها تعاني من قلة في إمكاناتها المالية وتلجأ في بعض الحالات إلى

---

(1) المرجع السابق – ص152

(2) المرجع السابق – ص 152

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد – 17 ابريل – أبو ظبي - 1989- ص 274

الاستعانة بالخارج للحصول على الأموال . تأكيدها على تطوير صناعتها التحويلية هو الذي يفسر تطور مساهمتها في تحقيق قيمة مضافة في هذه الصناعة. وكذلك أهمية توفير عوامل أخرى لازمة لتطور الصناعة التحويلية مثل الأيدي العاملة والسوق. كما أن الصناعة الاستهلاكية والمتمثلة في صناعة الأغذية والنسيج هي الغالبة في هيكل الصناعة التحويلية العربية. بينما تنخفض مساهمة صناعة الآلات والمعدات في الصناعة في معظم الأقطار العربية. في حين أن صناعة الآلات والمعدات تحتل النسبة المهمة في بنية الصناعة التحويلية في الدول المتقدمة.

لهذا يمكننا القول بأن الصناعة الاستهلاكية في الدول العربية . هي الصناعة الغالبة في هيكل الصناعة التحويلية على الخارج في تلبية متطلبات إنشائها من الآلات والمكائن والمعدات . وهذا ما يؤدي إلى تبعية الصناعة العربية ويحدد مدى التطور والتوسع فيها.

إن الصناعة قد تطورت بشكل واضح في الدول النفطية خلال الفترة التي شهدت زيادة في الإيرادات النفطية. لنأخذ مثلا تطور عدد من المصانع وإجمالي الاستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي كحالة عن التطور الصناعي في الدول النفطية العربية. وهذه التطورات كالآتي :

1- إن عدد المصانع قد تطورت من (1626) مصنعاً سنة 1975 إلى (4811) مصنعاً سنة 1989 بنسبة زيادة قدرها 315%. في هذه الدول.

2- إن تطور إجمالي الاستثمارات الصناعية بشكل كبير خلال الفترة المعنية . قد شكلت نسبة الزيادة في الاستثمارات في عمان والإمارات أعلى نسب لتطور الصناعة فيها . وتقاربت نسب زيادة الاستثمارات في الدول الأخرى .

3- تطور العمالة في الدول العربية. وكانت أعلى نسبة زيادة قد تحققت في الدول النفطية. (1)

وأخيراً إذا أردنا التعرف على هيكل الصناعة العربية وأهميتها من خلال التعرف على هيكل الصادرات حيث نلاحظ أن صادرات الصناعة الاستخراجية (النفط الخام) بشكل خاص والخدمات المعدنية شكلت النسبة الرئيسية في الصادرات وخاصة الدول العربية النفطية. " حيث إنها وصلت إلى نسبة عالية جداً كما هو الحال في العراق حيث بلغت هذه النسبة 98.07%. وفي الدول النفطية الأخرى حيث تتجاوز في أغلبها نسبة 90% . كما مثلت المنتجات الكيمياوية والمنتجات النفطية النسبة الأكبر ضمن المنتجات المصنعة المصدرة . وهي حالة توضح مدى اعتماد الصناعة التحويلية العربية على النفط وارتباط تطورها به . وبالإضافة إلى ذلك المنتجات المصنعة من النسيج والأقمشة مثلت نسبة مهمة في بعض الدول كالسودان،وسوريا،وتونس،والمغرب. وهو ما يؤكد أهمية الصناعة

(1) المرجع السابق - ص 280

الاستهلاكية في هيكل الصناعة في هذه الدول . "(1)

ولكن رغم ذلك نلاحظ أن قيمة المنتجات المصنعة من الآلات والمعدات والمنتجات المعدنية لم تمثل نسبة في هيكل الصناعة العربية ، وبالتالي في الصادرات الصناعية ، رغم ارتفاع أهميتها في الاستيرادات الصناعية حيث مثلت استيرادات الآلات والمعدات نسبة مهمة في واردات الدول العربية ، وهذا يؤكد مدى الاعتماد على الخارج في تلبية احتياجاتها منها في الوقت الذي تنخفض فيه صادراتها منها نتيجة لانخفاض قدراتها على إنتاجها .

ومن هنا كان لابد أن نوضح المشكلات التي تواجه الصناعة التحويلية في الوطن العربي وهي كالتالي:

1- انخفاض القدرات الإدارية والتنظيمية في المشروعات الصناعية بالشكل الذي يجعل أداء هذه المشروعات دون مستواها المطلوب. وهذا يضعف درجة الانتفاع من الموارد الاقتصادية المستخدمة في هذه المشروعات بسبب ذلك .

2- ضعف الترابط بين العديد من فروع الصناعة التحويلية سواء على مستوى كل دولة أو بشكل أكبر على مستوى الدول العربية ، وذلك بين هذه الفروع أو بينها وبين النشاطات الاقتصادية الأخرى .

3- اعتماد الصناعة العربية على مستلزمات مستوردة، وخاصة على التكنولوجيا المستوردة.

4- ضعف بذل الجهود من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن في المشروعات الصناعية التي تعود ملكيتها للدولة ، وهو ما أدى إلى ضعف درجة إسهامها في تحقيق فائض اقتصادي يمكن الدول من توسيع وتصدير مشروعاتها الإنتاجية والخدمية ، ومنها المشروعات الصناعية .

5- الارتفاع الواضح في كلف الإنتاج في معظم المشروعات الصناعية في العديد من الدول العربية ، نتيجة ارتفاع أسعار المستلزمات المستوردة من الخارج وارتفاع الأجور وخاصة في النشاطات التي تقدم خدمات للقطاع الصناعي في مراحل عمله سواء في مرحلة التشغيل أو التأسيس أو التسويق . (2)

ولكي نتجاوز هذه المشكلات التي تعترض تطور الصناعة العربية لابد من توضيح مستلزمات تطور الصناعة العربية كالتأكيد على تطوير قدرات العاملين ومهاراتهم، والتوجه نحو اختيار أفضل للقدرات الإدارية والتنظيمية والعمل على تطويرها بشكل مستمر بالشكل الذي يؤدي إلى رفع كفاءة المشروعات الصناعية العربية، وتوفير نظم حوافز تضمن دفع العاملين والإدارات على بذل الجهد من أجل

---

(1) المرجع السابق - ص 202

(2) عبد الهادي بعوت - أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية - ط1 (بيروت - معهد الإنماء العربي للنشر - سنة 1984) ص 135 - 136

رفع كفاءة أداء المشروعات وكذلك الاهتمام بالصناعات التي توفر النقد الأجنبي، وذلك من خلال تطوير صناعات تقل فيها المستلزمات المستوردة.

إذن عملية تطور الصناعة العربية تبقى رهناً للإمكانات التي يمكن أن ينتجها التطور الصناعي من خلال تعاون الدول العربية . خاصة الصناعة الإنتاجية . أي صناعة وسائل الإنتاج من الآلات والمعدات . وهو الأمر الذي ينبغي العمل من أجل تحقيقه وصولاً للأهداف التي تضمنها عملية التصنيع وتطورها وتحقيقاً لدورها في عملية التنمية الاقتصادية.

رابعاً: التجارة الخارجية العربية:

إن التجارة الخارجية لها خصائص ذات صلة باقتصاديات الوطن العربي ، والمرتبطة بكونها اقتصاديات ذات هيكل إنتاجي مرتبط بالإنتاج الأولي ، وخاصة الزراعية في بعض الدول العربية والصناعة الإستخراجية في دول عربية أخرى ، أو بهما معاً في عدد أقل من الدول العربية . ومن هذه الخصائص ما يلي : (1)

1 - ارتفاع التجارة الخارجية في اقتصاديات الوطن العربي حيث تمثل هذه التجارة (الصادرات والاستيرادات) نسبة كبيره من الناتج والدخل القومي ، وهو ما يمكن أن يؤشر لحالة متطورة ، كما أنه يمكن إن يؤشر لحالة ضعف في التطور . ذلك لأن تطور اقتصاديات الدول المتقدمة وبحكم تقدمها فإنها تصبح قادرة على توفير قدر مهم ومتنوع من إنتاجها لأغراض التصدير. لأن قدرتها واسعة على الإنتاج اعتماداً على طاقاتها الإنتاجية الكبيرة والمرنة . ولهذا فتطور التجارة الخارجية في الاقتصاديات النامية يأتي من أن جزءاً مهماً من إنتاج الوطن العربي وهو إنتاج أولي يصدر بشكله الأولي إلي الخارج دون أن يتم تحوله في الداخل إلي منتجات تلبي الاحتياجات المحلية . وذلك نتيجة لضعف الصناعة التحويلية. وهذا أدى إلي ارتفاع نسبة الصادرات وضعف درجة تطور الاقتصاد وطاقاته الإنتاجية. التي أدت إلي ضعف قدرته على تلبيه احتياجاته الاستثمارية كالآلات والمكائن . واحتياجاته الإنتاجية من السلع الوسيطة والاستهلاكية . ولهذا يتم الاعتماد على تلبية هذه الاحتياجات على الاستيراد من الخارج .

2- تزايد الصادرات والاستيرادات. وخاصة خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات . حيث إن التزايد أرتبط بزيادة الصادرات العربية وخاصة صادرات الدول العربية النفطية . أي أن زيادة صادرات النفط وعوائده أدت إلي زيادة الاستيرادات. لأن زيادة القدرة على الاستيراد تأتي من تنامي حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية، ولهذا فإن تراجع الصادرات النفطية وعوائد النفط كان نتيجة لانخفاض الطلب على النفط ، وانخفاض أسعاره ، أدى إلي تراجع الصادرات

(1) توفيق سعيد بيضون - التجارة الخارجية الدولية والاقليمية للاقطار العربية - ط (بيروت - معهد الانماء العربي للنشر - سنة 1986) ص 05-06

والاستيرادات، وهذا يؤكد اعتماد التجارة الخارجية العربية بشكل كبير على الصادرات وخاصة النفطية. واعتماد الاستيرادات على هذه الصادرات . وهذا يشكل عاملا خطيرا على التجارة الخارجية العربية .

3- وجود تباين في مدى التناسب بين كل من الصادرات والاستيرادات في الدول العربية . ويأتي هذا التباين من كون أن الصادرات تفوق الاستيرادات في بعض الدول النفطية .وهذا يحقق لها فائضا في الميزان التجاري . في حين أن الدول العربية غير النفطية على العكس من ذلك،أي تزيد فيها الاستيرادات على الصادرات في معظم الحالات وهذا قد يؤدي إلى تحقيق عجز في موازينها التجارية .

إذن القطاع التجاري يؤدي دوراً نشطاً على صعيد الاقتصاد الوطني من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو تلبيته لحاجات الاقتصاد الأساسية من سلع استهلاكية ورأسمالية ومواد خام . إذ تعتمد القطاعات الاقتصادية المختلفة على المستوردات من السلع سواء الإنتاجية فيها أو الوسطية أو استهلاكية ، أصبحت حركة الصادرات تنمو بشكل ملحوظ، حيث تسعى الدولة لزيادتها ودعمها وتشجيع حركتها لما يتبع ذلك من أثر واضح على الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

تطور حجم التجارة الخارجية العربية

يمكن التعرف إلى تطور حجم التجارة الخارجية في بعض الدول العربية وذلك من خلال التعرف على تطور الصادرات والاستيرادات . وذلك عن طريق التوزيع السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية في هذه الدول .

1- التوزيع السلعي للتجارة الخارجية: (1)

ا- التوزيع السلعي للصادرات: حيث إن التوزيع السلعي للصادرات الوطنية في بعض الدول العربية يتكون من ثلاثة أقسام رئيسية حسب الأغراض الاقتصادية. وهي السلع الاستهلاكية والمواد الخام والسلع الوسطية والرأسمالية . إن الصادرات من المواد الخام والسلع الوسطية استحوذت على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات الوطنية للدول العربية. حيث زادت الصادرات من المواد الخام والسلع الوسطية من (32.5) مليون دينار عام 1975 إلى (558.1) مليون دينار عام 1998. وهذا يبين أهمية النفط في هذه الصادرات . واعتماد الدول العربية على الصادرات النفطية أساساً . بالتالي أهمية النفط الكبيرة في التجارة الخارجية العربية وفي الاقتصاد العربي عموماً ، وهو ما يجعل من هذه التغيرات عاملاً هاماً ومؤشراً حاسماً في تجارة الدول العربية وفي اقتصادياتها . وبالتالي تبعية الاقتصاد العربي للنفط . أما فيما يتعلق بالصادرات من السلع الاستهلاكية . فقد أرتفع معدل صادرات هذه السلع الاستهلاكية من (16) مليون دينار عام 1975. إلى

(1) حسام علي داود وآخرون - اقتصاديات التجارة الخارجية - ط1 (الأردن - دار المسيرة للنشر- سنة 2002) ص 169- كما يمكن الرجوع إلى فليح حسن خلف - اقتصاديات الوطن العربي - مرجع سابق - ص 203- 204

(457.5) مليون دينار عام 1998. حيث تمثل المرتبة الثانية من الصادرات بعد الصادرات من المواد الخام والسلع الوسيطة.

ب- التوزيع السلعي للمستوردات: إن السلع المصنعة والتجهيزات والمواد الغذائية تشكل الجزء الأكبر من إجمالي المستوردات، نجد أن السلع الاستهلاكية المستوردة قد ارتفعت خلال فترة الثمانينات والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع النمط الاستهلاكي التفاخري الذي مرت به بعض الدول. هذا أدى إلى زيادة احتياجات بعض المجتمعات من السلع الاستهلاكية . أي أسهم في زيادة الطلب على المستوردات الاستهلاكية وخاصة الكمالية منها . أما في السنوات الأخيرة فقد انخفضت هذه النسبة للمستوردات نتيجة للتغير الهيكلي الذي شهده الاقتصاد العربي في بعض الدول والتركيز على التصنيع بإحلال المنتجات الصناعية محل المستوردات . أما المستوردات من المواد الخام والسلع الوسيطة فقد مالت لزيادة بسيطة في بعض الدول على العكس من السلع الرأسمالية والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا في إجمالي المستوردات .

2- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية : (1)

إن هذا التوزيع يتضمن الإشارة إلى وجهة حركة كل من الصادرات والمستوردات، وأهمية الدول المصدرة إليها، والمستوردة منها. ولهذا نستطيع تحديد العلاقات الاقتصادية مع كل بلد.

وعليه يتم توجيه الاقتصاد التوجيه السليم مع الدول ذات العلاقات الاقتصادية القوية . فإن تحليل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية يبين أبرز الدول والتكتلات الاقتصادية التي تتعامل معها الدول العربية في مجالي الصادرات والمستوردات . حيث تركز التجارة الخارجية للدول العربية مع الرأسمالية المتقدمة . وخاصة دول أوروبا الغربية . هذا يوضح ارتفاع أهمية التجارة الخارجية العربية مع هذه الدول . وكذلك معظم استيرادا ته منها . هذا التركيز سببه يعود إلى الارتباط التاريخي بين الدول العربية والدول الغربية والتي تشكلت عبر عهود السيطرة والتبعية. أي سيطرة الدول الغربية على الدول العربية . وتبعية الدول العربية إلى الدول الغربية . حيث إن التجارة شكلت أبرز الأدوات الرئيسية في علاقات السيطرة والتبعية والتي رافقت الأدوات الأخرى كالاستعمار الأجنبي المباشر المتمثل في عمل الشركات الغربية في الوطن العربي. حيث يتم تصدير ما تنتجه الشركات إلى الدول التي تعود ملكيتها لها، ويتم استخدام حصيلة هذا التصدير في استيراد احتياجات الدول العربية من التكنولوجيا من الدول الغربية.

(1) المرجع السابق - ص 205 – 206

الفصل الثاني

مؤسسات العولمة وأثرها على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي

المبحث الأول

صندوق النقد الدولي وأثره على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي

صندوق النقد الدولي وأثره على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي

تمهيد

استخدمت اتفاقية بريتون وودز * أنواعاً من السياسات الاقتصادية في الفترة ما بين الحربين العالميتين ، للحد من حرية التجارة ، ما بين العامين 1931- 1936ف . حيث حدث تنافس حاد بين الدول على تخفيض العملات الوطنية أدى إلى انخفاض القوة الشرائية للعملات وحدوث تقلبات شديدة في أسعار الصرف . ومن هنا قامت الدول الصناعية بالحد من حرية التجارة واتخذت إجراءات وسياسات وقائية ، لحماية تجارتها الخارجية . وقد وصلت بعض الدول فعلاً إلى التوازن في ميزان مدفوعاتها في المدى القصير فقط . أما في المدى الطويل ، فقد كانت لمثل هذه السياسات أثر على النظام النقدي في الدول المستفيدة نفسها . وبصدد إصلاح هذا النظام النقدي الدولي طرحت بعض الأفكار والمقترحات خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية.

في سنة 1943 ، قدمت مقترحات خاصة بإقامة مؤسسات متخصصة بالنقد الدولي، وكان أهمها المقترح الخاص بإنشاء صندوق التوازن الدولي الذي قدمه الخبير الأمريكي (وايت) White باسم الوفد الأمريكي ، وبجانب مقترح آخر قدم من قبل (اللورد كينز) Keynes باسم الوفد البريطاني الخاص بإنشاء اتحاد المقاصة الدولي .

لقد كانت فكرة المشروعين متشابهة تقريباً ، إذ أن كليهما تتصف بالليبرالية في العلاقات الدولية وإقامة نظام دولي شامل يقوم على أسعار صرف ثابتة ، وتقديم القروض للدول المتضررة ، والابتعاد عن وضع الحواجز والقيود أمام النقد الأجنبي في الدول النامية ، والمساواة والعدالة في التعامل مع الدول . وبالرغم من وجود تشابه في الأسس فإن المقترحين مختلفان من حيث الجوهر .

1- المقترح الأمريكي: يؤكد على ضرورة إنشاء مؤسسات دولية وإلغاء الحواجز والرقابة على الصرف والابتعاد عن سياسة حماية التجارة الخارجية ، والتقليل من تدخل الحكومات الوطنية .

وهكذا فإن الوفد الأمريكي كان يعبر عن مصالح أمريكا في العالم ، ما بعد الحرب باعتبارها الدولة الغنية الدائنة وقد استطاعت فعلاً الضغط على الدول الأخرى المدينة حتى توافق وتقوم بدورها في إصلاح وتعديل اقتصادها والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات . أي على المدين وحده تقع مسؤولية اتخاذ

---

* أتفاقية بريتون وودز : هي أتفاقية دولية تم انعقادها في شهر يوليو عام 1944في ضاحية بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية ، ذلك بهدف وضع قواعد لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي . وفي الاتفاقية تم التوصل إلى أتفاقية لإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية . في هذا الخصوص يمكن الرجوع إلى – عادل المهدي – عولمة النظام الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية – مرجع سابق – ص 371

إجراءات الإصلاح الاقتصادي وتعديل ميزان المدفوعات .
2- المقترح البريطاني: فقد كان يعبر عن مصالح الدول المدينة وعلى رأسها بريطانيا في ذلك الوقت . ويرى أن مسؤولية إجراء إصلاحات تقع على الطرفين المدين والدائن .
وفي نهاية المناقشات أخذ بالمبدأ الأمريكي . وذلك لأن الجانب الأمريكي كان هو المسيطر على المباحثات . وكانت أمريكا هي الدولة التي كان بمقدورها تقديم السيولة اللازمة . ولتعديل ميزان المدفوعات . ومن هنا نشأة وتطور صندوق النقد الدولي لتحقيق أهداف معينة.

أولاً: نشأة صندوق النقد الدولي:

بناءً على ما سبق لقد وقعت الأغلبية من الدول الأعضاء التي كانت تمتلك نسبة 65 % من مجموع الحصص في الصندوق على مواد الاتفاق يوم 27/ 12/ 1944ف." وعقد محافظو الصندوق أول اجتماع في مدينة سافانا (جورجيا – أمريكا) في 8 مارس 1946. وأصبحت الاتفاقية نافذة . واختير (كاميل جات) أول مدير للصندوق بلغت قيمة الحصص الأولى للصندوق 4.7 مليار دولار ." (1)

" يضم الصندوق أعضاء أصليين . وهي الدول التي حضرت مؤتمر بريتون وودز . والتي قامت بإيداع الوثائق الرسمية الخاصة بالانضمام إلى الصندوق حتى نهاية عام 1964م . أما الدول التي انضمت إلى الصندوق بعد هذا التاريخ . فلا تعتبر من الأعضاء الأصليين ." (2)

وفقاً لاتفاقية الصندوق فإنه من الواجب إصدار قرار من مجلس محافظي الصندوق عند قبول دولة جديدة عضوا في الصندوق ويتضمن القرار الذي يصدره مجلس المحافظين شروطاً يجب توفيرها للدول وهي كالتالي:
1- قيمة الحصص في رأس مال الصندوق .
2- المواعيد وكيفية تسديد الحصة. وتاريخ بدء العمليات مع الصندوق وهو عادة بعد مرور شهر واحد من الإعلان على ذلك.
3- أن تتعهد الدولة طالبة العضوية بتزويد إدارة الصندوق بكافة المعلومات والبيانات التي يمكن أن تحتاج إليها.
4- تتم عضوية الدولة في الصندوق عندما توقع على النسخ الأصلية لاتفاقية الصندوق . وتوديع الوثائق الخاصة بموافقتها وتصديقها على الانضمام إلى الصندوق لدى الحكومة الأمريكية . (3)

---

(1) صندوق النقد الدولي . مجلة التمويل والتنمية . مارس 1984- ص 26
(2) سعيد النجار – مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية – ط1 (القاهرة – المطبعة العربية الحديثة – سنة 1975) ص 292
(3) المرجع السابق – ص 291

وهكذا وعندما يتم قبول هذه الشروط والقيام بالتزاماتها المحددة، يتساوى الأعضاء الجدد في الحقوق والواجبات في الصندوق. وأما إذا عجز أحد الأعضاء عن الوفاء بالتزاماته المحددة في اتفاقية الصندوق، فيمكن أن يحرم من حقوق السحب من موارد الصندوق. وإذا استمر العجز وعدم القدرة على الوفاء ، فإنه يطلب من الدولة العضو أن تقوم بنفسها بالانسحاب من الصندوق. وهذا ما حدث فعلاً مع كل من بولندا ، وتشيكو سلوفاكيا في سنة 1945، وكوبا سنة 1946. ولهذا فإن عضوية الصندوق في الوقت الحالي أصبحت مفتوحة أمام جميع دول العالم بدون استثناء، بما فيها الدول النامية التي انضم بعضها إلى عضوية الصندوق خلال السنوات العشر الماضية ويشترط لاكتساب العضوية الوفاء بالالتزامات التي ترتبها الاتفاقية المنشئة للصندوق.

لقد أصبح الصندوق حالياً مؤسسة عالمية ، يضم عدداً من الأعضاء الذين يستخدمون موارد الصندوق . يبلغ العدد الحالي 183 عضواً ، منهم ثلاثة وعشرون عضواً مصنفين كدول صناعية لم يستخدم أيٌ منهم موارد الصندوق منذ عام 1983 ، وذلك لعدم حاجتهم لموارد الصندوق . هناك ثمانون دولة منخفضة الدخل لها الحق في استخدام تسهيلات دعم النمو وتقليل الفقر، ولكن من بين هذا العدد32 دولة فقط قامت باستخدام التسهيلات من حساب الموارد العامة للصندوق خلال العقد الماضي . وهناك 25 دولة استفادت من استخدام تسهيل التعديل الهيكلي المعزز. وتسهيل دعم النمو وتقليل الفقر وتسهيل التعديل الهيكلي خلال عقد التسعينيات، كما أن 80 دولة نامية أخرى تمر بمرحلة تحول ومن بينها 44 دولة قامت باستخدام موارد الصندوق خلال العقد الأخير . (1)

مما تجدر الإشارة إليه أن اتفاقية إنشاء الصندوق قد تم تعديلها ثلاث مرات تقريباً.*"ويستخدم صندوق النقد الدولي ، عملات رئيسيه في إطار موارده المالية وهي المارك الألماني ، الفرنك السويسري ، الين الياباني ، والدولار الأمريكي ، والإسترليني البريطاني ، وتسمى هذه العملات سلة العملات ." (2)

---

(1) عادل المهدي – عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية – مرجع سابق - ص 80- 81

*- التعديل الأول : تم في سنة 1969 حيث تمكن الصندوق من خلق احتياطي جديد أطلق عليه اسم حقوق السحب الخاصة ، حيث يستخدم إلى جانب السيولة الدولية التقليدية في توفير السيولة اللازمة لتمويل التجارة الدولية .

- التعديل الثاني : تم في سنة 1978 ، وشمل بعض بنود الاتفاقية ، وخاصة التخفيض التدريجي لدور الذهب كاحتياطي دولي ، والاعتماد بصورة أكبر على حقوق السحب الخاصة لتصبح الاحتياطي الرئيسي في نظام النقد الدولي .

- التعديل الثالث : كان في سنة 1992، حيث سمح للصندوق بوقف أو تعليق عضوية أحد الأعضاء ممن يفشل في تأدية التزاماته من قبل الصندوق . وقد تبنى مجلس المحافظين في سنة 1997م اقتراحاً بإجراء تعديل رابع لاتفاقية الصندوق . وذلك للسماح بإصدار تخصيص جديد من حقوق السحب الخاصة ، وسوف يصبح هذا التعديل نافذاً بموافقة ثلاثة أخماس الأعضاء الحائزين لما نسبته 85% من القوة التصويتيه . لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع - مؤيد صاحب عجام - وعلي محمد سعود – التمويل الدولي – ب ط (الأردن – دار الكندي للنشر – سنة 2002م) ص 174- عادل المهدي – عولمة النظام الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية – مرجع سابق - ص 82-83

(2) فلاح كاظم المحنة – العولمة والجنل الذاتر حولها مرجع سابق- ص 12

ثانياً :-أهداف صندوق النقد الدولي

من الأهداف التي يسعى الصندوق إلى تحقيقها ، كما جاء في أتفاقية بريتون وودز ما يلي :

1- تشجيع التعاون النقدي الدولي بين الدول الأعضاء عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة يجري فيها التشاور حول المشاكل النقدية الدولية. أي ترويج التعاون النقدي من خلال مؤسسة دائمة توفر الآلية للتشاور والتعاون حول المشاكل النقدية الدولية أو دعم الاستقرار النقدي العالمي من خلال نظام مستقر للتعاون والتبادل النقدي. (1)

2- العمل على تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية ومن ثم الحفاظ على مستويات الدخول، والعمالة، وتنمية الموارد الإنتاجية. أي تسهيل توسع النمو المتوازن للتجارة الدولية والمساهمة. بناء على هذا الأساس، وفي تشجيع وإدامة مستويات عالية من استخدام العمالة والدخل الحقيقي في تطوير الموارد الإنتاجية لكافة الأعضاء في الصندوق كهدف أساسي للسياسة الاقتصادية.(2)

3- العمل على ثبات واستقرار أسعار الصرف وتقليل حدة المنافسة بين الدول الأعضاء والعمل على تخفيض قيم عملاتها. (3)

بمعنى آخر العمل على استقرار الصرف ودعم وترتيبات الصرف بين الأعضاء وتجنب تخفيض قيمة صرف العملات . أي تحقيق الاستقرار النقدي الذي يتم عن طريق تحديد أسعار صرف ثابتة لتبادل العملات وفق معادلات متفق عليها مسبقاً. يرتكز هذا الاستقرار على الأسس التالية :

أ- تثبيت سعر الدولار بالذهب، وقابلية تحويل الدولار إلى ذهب، بواقع 35 دولار للأوقية الواحدة.

ب- تحديد أسعار صرف رسمية للعملات الوطنية للدول الأعضاء، على أساس الذهب أو الدولار.

خ- يشكل الذهب والدولار والعملات الأخرى القابلة للتحويل إلى ذهب احتياطي الدول من النقد الأجنبي . (4)

4- " بموجب النظام الأساسي للصندوق كانت جميع عملات الدول الأعضاء قابلة للتحويل (Convertibility) . ويدل تعبير قابلية التحويل من الناحية العملية على حرية جميع الأطراف، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين في الحصول على عملة أو التخلص من عملة ما في سوق الصرف، للقيام بمبادلات مالية جارية ". (5)

---

(1) مؤسس سعيد مطر ، وآخرون – العالمية الدولية – ط1(عمان – دار الصفاء للنشر- سنة 2003ف) ص169

(2) غازي عبد الرزاق النقاش– التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية – ب ط (عمان – دار وائل للنشر – سنة 2001ف) ص 91

(3) مؤسس سعيد مطر ، وآخرون – العالمية الدولية – مرجع سابق – ص 169

(4) منير صاحب عجام – التمويل الدولي – مرجع سابق – ص 174- 175

(5) حسن النجفي – النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية – ط1(العراق – بيت الموصل للنشر – سنة 1988ف) ص 134

بمعنى آخر إقامة نظام دولي متعدد الإطراف ، أي قابلية العملات للتحول فيما بينها بخصوص تنظيم الصفقات التجارية بين الدول الأعضاء ، والعمل على إلغاء قيود التحويل الخارجي التي تعيق التجارة العالمية ، أي إيجاد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات يهدف إلى تغطية المعاملات الجارية للدول الأعضاء وتخفيض القيود النقدية التي تعوق التجارة الدولية .

5- إعطاء الثقة للأعضاء بتوفير موارد الصندوق لهم مقابل ضمانات مناسبة بهدف مواجهة ما قد يطرأ على موازين المدفوعات من عجز مؤقت وبدون اللجوء إلى إجراءات وتدابير مضرة ومربكة تؤثر على الرخاء الوطني والدولي .أي التعاون الدولي في المجالات النقدية والمالية عن طريق تقديم الاستشارات وتبادل الرأي لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل النقدية الدولية .

6- تبسيط التجارة الدولية ودعم تطورها ، بحيث تقود إلى مستويات عالية من تشغيل القوى العاملة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تطوير الموارد الاقتصادية لدى البلدان الأعضاء أو تأمين تبادل العملات بين الأمم .

نستنتج من هذه الأهداف أن دور الصندوق يتحدد في الحفاظ على النظامين النقدي والمالي الدوليين ، وصيانة النظام الاقتصادي الحالي ،وترسيخ مبادئه ، خاصة وأن الدول الغربية هي التي تسيطر على النظام الاقتصادي كلياً، وتستخدم الصندوق أداة لها لغرض إملاء شروطها وسياساتها على الدول النامية بهدف استعمارها اقتصادياً.

ثالثاً : تطور الموارد المالية لصندوق النقد الدولي

من حق أية دولة أن تكتسب عضويتها عن طريق المساهمة في رأس مال الصندوق بحصة محدودة ، وهذه تكون الأساس في تحديد قوته التصويتيه ، والمشاركة في صنع القرارات . وقد تتطور هذه الموارد المالية ، للصندوق من خلال الحصص التي تتحصل عليها الدول الأعضاء في رأس المال والعملات التي يحصل عليها الصندوق من معاملاته مع الدول الأعضاء . والأرباح التي يحصل عليها في حالة بيع الذهب . وتتكون موارد الصندوق من رأس المال المكون من حصص الدول الأعضاء بالإضافة إلى الموارد التي يمكن للصندوق الحصول عليها عن طريق الاقتراض من الدول الغنية.

حيث إن رأس مال الصندوق عند بداية إنشائه لم يكن يتجاوز 8 بليون دولار، حيث تم تحديد إجمالي أصول الصندوق بنحو 10 بليون دولار أمريكي يتم دفع 8 بليون منها من المشاركين في مفاوضات بريتون وودز ، والباقي وقدره 2 بليون دولار يتم دفعها من قبل الدول التي تطلب الانضمام إلى عضويته بعد تكوينه . وقد وضعت بعض القيود على كيفية تكوين رأس مال الصندوق ، عند إنشائه عام 1944م ومن

هذه القيود ما يلي:

1- تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتوفير الجزء الأكبر من إجمالي أصول الصندوق .

2- تكون الحصة التي تشارك بها الولايات المتحدة الأمريكية ضعف الحصة التي تشارك بها المملكة المتحدة.

3- ارتباط حصص بقية الدول الأعضاء بصورة أو بأخرى بحصص كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

4- ليس من الضروري أن تكون الدول صاحبة أكبر حصة ذهبية أو عملات قوية في رأس مال الصندوق هي الدول التي يحق لها السحب من موارد الصندوق بما يتناسب مع هذه الحصة. حيث يتم تحديد مساهمة العضو في رأس مال الصندوق وتحديد حق العضو في الاستفادة من موارد الصندوق. وتحديد القوة التصويتيه للعضو وقد تم تحديد حصص الأعضاء في رأس مال الصندوق على أساس حجم الناتج المحلي (الدخل القومي) وحجم الاحتياطي النقدي ، وكمية الذهب المتوفر لدى الدول، وكذلك حجم التجارة الدولية والمدفوعات ، وعدد السكان . (1)

إن حصة الدولة في رأس مال الصندوق تحدد مركزها النسبي في الاقتصاد العالمي ويتم دفع حصة الدولة بعد تحديدها على النحو التالي :

أ- 20% من حصة عملات أجنبية قابلة للتحويل. أي كانت تدفع بالذهب ، وذلك حتى التعديل الثاني لموارد الاتفاقية عام 1978م.

ب- 70% من الحصة تدفع بالعملة الوطنية للدولة العضو. (2)

نلاحظ الجزء الأول من حصة الدول في رأس مال الصندوق مقدمة بالذهب يتم إيداعها إما في الصندوق الدولي نفسه وإما في المصارف الأربعة التي حددها الصندوق لإيداع موارده فيها ، وهي البنك الفيدرالي الأمريكي ، والبنك المركزي الفرنسي ، والبنك المركزي البريطاني ، والبنك الفيدرالي الهندي . (3)

أما الجزء الثاني من الحصة : فانه يوضع بالمصرف المركزي للدولة المعنية في شكل رصيد دائن ، وباسم الصندوق أو بأي شكل آخر تختاره الدول ، وتكون مسؤولة عن دفعه بعملتها الوطنية كلما طلب منها ذلك .(4)

---

(1) عادل المهدي – عولمة النظام الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية – مرجع سابق – ص 92- 93

(2) المرجع السابق- ص 98

(3) سعيد النجار – مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية – مرجع سابق – ص 892

(4) عبد المنعم السيد – النقود والمصارف – ط1(ليبيا – منشورات جامعة قار يونس - سنة 1974) ص 489

يتم توزيع هذه الحصص والقوة التصويتيه بين الدول الأعضاء كما هو مبين في الجدول التالي :- (1)

مجموعة دول الأعضاء	حجم الحصص ألف وحدة سحب خاصة	نسبة الحصة إلى مجموع الحصص	عدد الأصوات لكل مجموعة	نسبة أصوات المجموعات إلى مجموعة الأصوات
إجمالي حصص جميع الدول الأعضاء	90.132.550	100	927.718	100
الدول الصناعية	56.344.300	62.30	568.443	61.30
مجموعة السوق المشتركة	26.528.700	29.43	268.287	28.9
الولايات المتحدة الأمريكية	17.918.300	19.9	179.433	19.9
مجموعة الدول المصدرة للنفط	9.912.500	11.0	102.375	11.0
مجموعة الأقطار العربية	8.055.900	8.94	80.112	8.6

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن حصص وأصوات مجموعات الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي تختلف من مجموعة إلى أخرى إلا أن ما يهمنا هو مجموعة الأقطار العربية ، نلاحظ أن نسبة حصصها في رأس مال الصندوق ، هزيلة ، أي نسبة قليلة جداً بالمقارنة مع المجموعات الأخرى ، حيث تقدر نسبتها بنحو 8.00% من مجموع حصص الدول الأعضاء .

وهذا دليل أخر على ضعف المركز الاقتصادي للأقطار العربية. وقد يوضح حصص وعدد أصوات مجموعة الأقطار العربية في صندوق النقد الدولي في نهاية

(1) سيثم صاحب عجام – التمويل الدولي – مرجع سابق – 189

سنة 1990م. كما هو مبين من خلال الجدول التالي :- (1)

مجموعة الأقطار العربية	حجم الحصة ألف وحدة سحب خاصة	نسبة الحصة إلى مجموع الحصص	عدد الأصوات لكل عشر	نسبة الأصوات الفردية لمجموعة الأصوات
الجزائر	623.100	0.69	6.481	0.704
البحرين	48.900	0.05	739	0.080
جيبوتي	8.000	0.009	330	0.036
مصر	400.463	0.51	4.884	0.530
العراق	504.000	0.56	5.290	0.574
الأردن	73.900	0.08	989	0.107
الكويت	635.300	0.07	6.603	0.717
لبنان	78.700	0.08	1.037	0.112
الجماهيرية	515.700	0.08	5.407	0.587
موريتانيا	306.600	0.57	589	0.064
المغرب	306600	0.34	3.316	0.360
عمان	63.100	0.07	881	0.095
قطر	114.900	0.13	1.399	0.151
السعودية	202.400	3.55	32.274	3.44
الصومال	44.200	0.05	692	0.075
السودان	169.700	0.19	1.947	0.211
سوريا	139.100	0.15	1.641	0.178
تونس	138.200	0.15	1.632	0.177
الإمارات العربية	202.600	0.22	2.276	0.247
اليمن	690.200	0.76	1.705	0.183
مجموعة حصص وأصوات الأقطار العربية	8.055.900	8.94	80.112	8.6
مجموعة حصص أصوات الأعضاء في الصندوق	90.132.550	100	927.718	100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن السعودية حصلت على نسبة 3.55% من حصص مجموعة الأقطار العربية ، مما جعلها تحتل المركز السادس لمساهمتها في رأس مال الصندوق ، وتليها الكويت بنسبة 0.07% ، ثم الجزائر بنسبة 0.69% . وبهذا تشكل حصة السعودية وحدها نسبة 8.4% من إجمالي حصص

(1) المرجع السابق- ص 191

الوطن العربي. وهذا إن دل على شي إنما يدل على القوة التصويتيه العالمية التي تتمتع بها السعودية مقارنة بباقي الأقطار العربية .

السيولة الدولية وحقوق السحب الخاصة

1- السيولة الدولية :-

إن الدول ذات العملات الدولية الرئيسية هي وحدها تستطيع إصدار سيولة دولية ، لأن عملاتها هي الأكثر قبولاً في العالم . وهذه العملات (الصعبة) يمكن اعتبارها احتياطيا دوليا بالنسبة لجميع الدول ما عدا الدولة التي أصدرت تلك العملة فالدولار لا يعتبر احتياطيا دوليا بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك المارك الألماني فإنه لا يعتبر احتياطيا دوليا بالنسبة لألمانيا نفسها ولابد أن يكون احتياطي الدول ذات العملات الصعبة من الذهب أو العملات الدولية الأخرى غير العملة المصدرة من قبلها . أما العملات غير القابلة للتحويل والتي تصدرها الدول التي تتبع نظام الرقابة على الصرف . لا تعتبر من عناصر السيولة الدولية . ولكن قد تستخدم إحدى العملات كاحتياطي دولي في حالة توفر الشروط التالية:

1- أن تكون العملة صادرة من قبل دولة لها مكانتها في التجارة الدولية.

2- أن تكون العملة محلاً للعرض والطلب في الأسواق المالية والنقدية الدولية.

3- أن يكون سعر صرف العملة مستقر مقارنة بالعملات الأخرى. (1)

إن صفة الاحتياطي الدولي تلصق بعملة معينة عندما ترغب دولة في الحصول على تلك العملة . والاحتفاظ بها لتسوية مدفوعاتها الدولية.

إن حجم الاحتياطات الدولية (السيولة الدولية) يزيد عندما يتحقق فائض في ميزان المدفوعات سواء كان عن طريق زيادة قيمة الصادرات من السلع والخدمات أو عن طريق الحصول على القروض والتسهيلات والمساعدات والمنح من الدول الشقيقة والصديقة أو من المنظمات الدولية . وعليه فإن الدولة في هذه الحالة تكون قادرة على تسديد التزاماتها قبل الغير وقادرة على مواجهة المشاكل المؤقتة في ميزان المدفوعات. علماً بأن حجم السيولة لا يزداد إلا في حالة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات مع الدول الصناعية المتقدمة التي تتمتع عملاتها بقابلية التحويل. هنا تكمن المشكلة بالنسبة للدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة .أي أن الدول الصناعية إذا أغلقت حدودها ووضعت الحواجز والقيود أمام الواردات من صناعات الدول النامية ومنتجاتها الأولية ، فليس بإمكان الدول النامية الحصول على عملات قابلة للتحويل .

ومن هنا تتضح الأهمية الاقتصادية للسيولة الدولية مع زيادة حجم النشاطات الاقتصادية . وزيادة قيمة المعاملات التجارية مع الخارج . وتكون الدولة بحاجة إلى سيولة أكبر كلما تعرضت إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة من

(1) ميثم صاحب عجام – التمويل الدولي – مرجع سابق -ص 224 .

الخارج، أو ارتفاع أسعار الفائدة غير المتوقع على القروض الأجنبية، أو انخفاض مفاجئ في قيمة الصادرات المحلية. بالإضافة إلى ذلك فإنه لابد للدولة من الاحتفاظ بمقادير كافية من الاحتياطات الدولية أي السيولة لمواجهة التقلبات الكبيرة في سعر صرف العملة الوطنية .

إما عناصر السيولة :" الذهب النقدي ، الذي دخل في السيولة الدولية أو الاحتياطات الدولية ذلك نظراً لإمكانية اقتراضه أو رهنه ، وهناك صعوبة في قياسه لعدم ثبات أسعاره في الأسواق العالمية ، فقد يكون له دور ثانوي في تدبير حاجة العالم من السيولة الدولية . "(1)

وكذلك " العملات الأجنبية تعتبر من عناصر السيولة، وهي في الحقيقة عملات وطنية تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها ووظائفها في المجال الدولي ، وهي نفس الوظائف التي يتعين عليها القيام بها في الاقتصاد المحلي . وتستخدم في تحديد أسعار المنتجات الدولية (مثلاً النفط يقوم بالدولار الأمريكي)، بالإضافة لذلك تكون هذه العملات وسيطاً للتبادل نظراً لأتساع دائرة استخدامها لتسوية العملات الدولية." (2)

أي أن الدولار الأمريكي هو العملة الدولية الرئيسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . حتى الآن على الرغم من انخفاض دوره نسبياً بعد انهيار بريتون وودز، ثم عاد ليكون أكثر العملات استعمالاً كعملة احتياطية دولية ، ثم يليه ألين الياباني والذي شهد في السنوات الأخيرة استقرارا في نصيبه من السيولة الدولية ، ثم جاء في مرتبة أقل كل من الجنيه الإسترليني والفرنك السويسري ، والمارك الألماني ، والفرنك الفرنسي ، والايكو، ثم عملات غير محددة .

ومن عناصر السيولة الدولية ، حقوق السحب الخاصة . والتي قد جاء إدخالها في النظام النقدي لسد العجز في السيولة الدولية ، بما يكفل تزويد العالم بالمستوى الملائم من الأصول الدولية .

ولكن هذا يعني أن نظام النقد الدولي القائم إنما يعبر بالدرجة الأولى عن مصالح الدول الرأسمالية الكبرى . كما يقول : (محمد دويدار) " إن نظام حقوق السحب الخاصة ينطوي على عدم مراعاة مصالح الدول النامية واحتياجاتها الخاصة من السيولة النقدية ، مما يؤخذ عليه الإصرار على تكريس تلك الحقوق لتسوية العجز في موازين مدفوعاتها دون إعطاء أهمية لمتطلبات النمو الاقتصادي فيها ونظراً لضآلة حصص هذه الدول في الصندوق ، فقد أدت إلى الاعتماد على

(1) محمد دويدار – مبادئ الاقتصاد النقدي – ط (الاسكندرية – دار الجامعة الجديدة – سنة 2003م) ص 161- 162
(2) المرجع السابق – ص 162- 163

الاقتراض الخارجي كمصدر رئيسي لسد عجزها الخارجي مما أوقعها في مشكلة المديونية." (1)

إن مشاكل السيولة النقدية للدول النامية، بما فيها الدول العربية هي نتيجة وليس سبباً لمشاكل أخرى تتعلق بتجاربها الخارجية وهي جزء من المشكلة العامة للتنمية الاقتصادية. إن المشكلة تكمن في أن محصلات الدول النامية من العملات الأجنبية من صادراتها عرضة للتقلب، مما تضطر هذه الدول إلى استنزاف احتياطياتها بالعملات الأجنبية ، وبالتالي تزداد أهمية السيولة بالنسبة للدول النامية أكثر من الدول الكبرى .

على كل حال نلاحظ أن نقص السيولة للدول النامية . وبما فيها الدول العربية . هو أحد الوجوه العديدة للمشكلة الرئيسيه لهذه الدول وهي مشكلة التخلف الاقتصادي

- مشكلة السيولة الدولية:

"كانت قاعدة الذهب (السبائك الذهبية) وأسعار الصرف الثابتة هي النظام النقدي السائد بين دول العالم، حتى نهاية الحرب العالمي الأولى 1918م. وكان الذهب هو أحد أهم عناصر السيولة الدولية في ذلك الوقت، إذ كان يشكل نسبة أكثر من 90% من إجمالي السيولة الدولية."(2)

بعد الحرب العالمية الأولى والدمار الذي أصاب أوروبا، عانت الدول الأوروبية كثيراً من ندرة السيولة الدولية، اللازمة لتمويل إعادة بناء اقتصادياتها التي دمرتها الحرب. فالذهب كعنصر أساسي في السيولة الدولية لا يكفي إطلاقاً لمواجهة الزيادات المطلوبة في السيولة الدولية . ذلك لأن مبيعات الذهب متوقفة على الدول المنتجة لهذا المعدن الثمين ، وهما (جنوب أفريقيا ، والاتحاد السوفيتي)، وعلى حجم مشترياتهما من الخارج . وهنا يقول: (سعيد النجار) " لتجنب مشكلة ندرة السيولة الدولية هذه فقد اتبعت الدول الأوربية نظاماً دولياً جديداً، يعتمد أساساً على قاعدة الصرف بالذهب، مما ساعد على زيادة نصيب العملات الاحتياطية في السيولة الدولية في عام 1928م."(3)

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبرامج إعادة بناء أوروبا وظهور الدول النامية المستقلة حديثاً كان لابد من زيادة حجم السيولة الدولية نظراً لارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية الدولية من جهة ومن أجل إعادة البناء والتنمية من جهة

(1) محمد دويدار – مبادئ الاقتصاد النقدي – مرجع سابق - ص 164
(2) سعيد النجار – مقدمة في العلاقات الدولية – مرجع سابق – ص 364
(3) المرجع السابق – ص 364- 365

أخرى ، وكانت الاحتياطات الدولية الرئيسية هي الذهب ، وحقوق السحب العادية (شريحة الذهب) والعملات الدولية المتمثلة في (الدولار والجنيه الإسترليني) إذ كانت إمكانية زيادة كمياتها محدودة سوف تبقى الوسيلة التي تصدرها الدول. ذات المركز الاقتصادي القوي ، وخاصة الدولار الأمريكي ، والذي يسمح بضخ دولارات للخارج . ولهذا " كي تزيد السيولة الدولية باستمرار ، فقد ارتبطت بضرورة واحدة ، ألا وهي استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي ، بهدف توفير كميات من الدولارات ، تحتفظ بها الدول الأخرى كاحتياطي لعملاتها الوطنية وتمويل مشترياتها الخارجية. " (1)

وضع مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، وأنشئت القواعد العسكرية ، وقدمت المساعدات ، وقامت الشركات الأمريكية بالاستثمارات في الخارج . وهكذا تحصلت أمريكا على حقوق الإقطاعي . أي تحصلت على مزايا وحقوق الإقطاعي لمجرد تمتعها بحق إصدار النقود دون أي منازع . فدول العالم كلها تنازلت عن أصول عينية حقيقية (النفط مثلاً) وحقوق مالية مقابل الحصول على هذه الدولارات الورقية التي تحتفظ بها في احتياطياتها ودون أن تشكل طلباً جديداً على أمريكا نفسها . وبذلك أصبحت أمريكا بنك العالم . وفي نفس الوقت إقطاعي العالم . علماً بأن استمرار زيادة السيولة الدولية ، عن طريق التمويل بالعجز يعتبر خطيراً جداً ، أذ تتقلص الثقة بالدولار وتنخفض قيمته مقارنة بالعملات الأخرى ، وهذا ما حدث فعلاً في بداية السبعينات .

وهذا ما أكده (حسن النجفي) " أن هذا الوضع قد أدى إلى مأزق في الوضع النقدي الدولي ، ففي حين كان يترتب لمعالجته تخفيض العملة الأمريكية لإيجاد توازن مناسب ، بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تلتفت حتى إلى دعوات حليفاتها بهذا الشأن ، بل إنها كانت تشجع من طرف خفي على استمرار هذا العجز ومن جهة أخرى ، فإن نمو السيولة الدولية التي تعتمد على العجز الأمريكي ، يعني أن هذا النمو يعتمد أصلاً على دولار ضعيف ، في حين تتطلب الثقة بالنظام الدولي أن يكون الدولار قوياً وهو ما يؤمنه (الفائض) في ميزان المدفوعات وليس (العجز) ."(2)

أي أن الحكومة الأمريكية تجاهلت مشاكل العجز في ميزان مدفوعاتها ولم تعتبرها سبباً في الأزمة كما تجاهلت كل الدعوات بهذا الشأن مصرّة على أن التحوكات الكبيرة في الرساميل الأمريكية هي مؤقتة ، وأن حليفاتها من الدول الغربية هي المسؤولة عن العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي الذي تتعذر معالجته ما لم تقم الدول الأخرى بالتعاون معها في استيراداتها من الولايات

(1) حازم الببلاوي – الأوبك ومحاولات الدول النامية ، إصلاح النظام النقدي الدولي (مجلة النفط والتعاون العربي - مجلد الخامس – عدد الثالث – الكويت – سنة 1979م) ص 121

(2) حسن النجفي – النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية – مرجع سابق – ص 86

المتحدة ، وقيام الدول على تكييف أسعار صرف عملاتها بشكل يمكنها من تقليل التدفقات الكبيرة من الأموال . وكذلك تخفيض القيود على استثمارات مواطني هذه الدول في الخارج ، وزيادة مساهمتها في النفقات العسكرية الأمريكية التي هي لمصلحة حليفات الولايات المتحدة كما يدعي أن الحكومة الأمريكية تتهم حليفاتها من الدول الغربية بتحفظها على سياساتها النقدية واعتمادها المتطرف على سياسة نقدية متشددة ، كما تتهم الدول الغربية ، بأنها اعتمدت أكثر مما ينبغي على سياسة نقدية توسعية كان لها أثرها على عدم الاستمرار في النظام النقدي الدولي . ومن هنا برزت الدعوة القوية ، خاصة في الأوساط النقدية الأوروبية لإحلال حقوق السحب الخاصة محل الدولار الأمريكي ، كوحدة احتياطية خاضعة لسيطرة دولية جماعية .

2 - حقوق السحب الخاصة: *

أن أول تعديل لاتفاقية نشأة صندوق النقد الدولي المؤسسة عام 1969، والذي تم بعيداً عن مشاركة الدول النامية ، وتم في إطار مجموعة الدول المتقدمة ، حيث اتفقت على خلق سيولة دولية جديدة ،تحت أسم (حقوق السحب الخاصة) ، وذلك وفقاً لمقترحات اللجنة المالية للسوق الأوروبية المشتركة . " كان الاتجاه في بادئ الأمر أن تكون هذه السيولة الجديدة قاصرة على الدول الصناعية فقط . ولكن هذا الاقتراح وجد معارضة شديدة من قبل الجهاز الإداري للصندوق بالاتفاق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي تم إنشاؤه عام 1964م ، واستقر الرأي على إن يكون النظام الجديد شاملاً لجميع الدول الأعضاء في الصندوق . وتم توزيع حقوق السحب الخاصة على أساس حصة كل دولة لدى الصندوق ، أي تم توزيع السيولة الجديدة دون مراعاة لاحتياجات الدول النامية ، إذ إن أقوى الاقتصاديات في العالم تحصلت على أكبر الحقوق والامتيازات. " (1)

وفي التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق عام 1974م، والذي شاركت فيه الدول النامية بصورة إيجابية، نالت حقوق السحب الخاصة أهمية كبيرة من حيث أنها أصبحت تمثل الاحتياطي الدولي الأساسي، بعد إن كانت في ظل التعديل الأول مجرد إضافة للاحتياطي فقط.

بالإضافة إلى ذلك فإن اتفاقية بريتون وودز حددت حقوق السحب للعضو الواحد بحصته في رأس مال الصندوق وبقوته التصويتيه . وبالإضافة إلى السيولة الدولية الجديدة (حقوق السحب الخاصة). أنها ارتبطت بحصص الأعضاء في

---

* حقوق السحب الخاصة : هي قروض دفترية يستخدمها صندوق النقد الدولي لمساعدة اعضائة المنظمين إلى هذا النظام الجديد بصورة اختيارية . وهي ليست عملة معدنية أو ورقية ، بل وحدة حسابية لها قاعدة قانونية تستند عليها ، وهي التزام الأعضاء بتقديم ما يقابلها بالعملات النقدية الدولية إذا ما طلب إليهم ذلك ، يمكن الرجوع في هذا الخصوص إلى – عادل المهدي – عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية – مرجع سابق – ص 373

(1) حازم الببلاوي – الذهب ومحاولات الدول النامية وإصلاح نظام النقد الدولي – مرجع سابق – ص 121

رأس مال الصندوق . ومن هنا " طالبت الدول النامية بالفصل أو التمييز بين عملية خلق سيولة دولية جديدة وبين توزيعها ، وطالبت بأن يكون توزيع هذه السيولة على الدول الأعضاء بشكل يختلف عن توزيع الحصص في الصندوق بحيث يرتبط توزيع الحقوق بمتطلبات التنمية والتجارة الدوليتين ."(1)

أي أن أصحاب الحصص الكبيرة (الأعضاء من الدول المتقدمة) يتحصلون على زيادات أكبر من السيولة الدولية . أما أصحاب الحصص الصغيرة (الأعضاء من الدول النامية)، فإنهم لا يتحصلون إلا على القليل ، وبالرغم من أنهم بحاجة أشد من آخرين إلى هذه السيولة الدولية لتمويل التنمية المنشودة . ومن هنا برزت مشكلة السيولة الدولية بين الأغنياء والفقراء ، والناتجة عن ضرورة زيادة حجم السيولة وكيفية توزيعها بين الدول .

ولكن " النشاط التجاري يتزايد وينمو باستمرار وتتوسع معه المعاملات الدولية . لهذا فإن السيولة الدولية ستتوسع أيضاً لتسديد قيمة هذه المبادلات الدولية . وهذا يعني بالضرورة زيادة السيولة الدولية بكل الوسائل ، ولكن مشكلة توزيع هذه السيولة تبقى قائمة . لأنها لا ترتبط باحتياجات التجارة. " (2)

مما سبق يمكننا أن نحدد خصائص هذا النظام الجديد ، الخاص بحقوق السحب الخاصة . لأن مراكز القوى الاقتصادية في العالم قد أجرت تعديلات متعددة على هذا النظام الجديد ، مما أدى إلى إحداث تغير جذري في خصائص حقوق السحب الخاصة الأصلية . ومن أهم هذه السمات الأصلية والتعديلات التي أجريت عليها الآتي :

1- تستخدم حقوق السحب الخاصة للحصول على عملات قابلة للتحويل ، ولا يمكن استخدامها للحصول على الذهب .

2- لا تستخدم حقوق السحب الخاصة في المعاملات بين الأطراف ذات الصفة الخاصة إلا من قبل الحكومات، ولكن بعد عام 1987م، وارتفاع أسعار النفط العالمية سُمح باستخدامها في المعاملات، وفي تسوية الالتزامات المالية ومنح القروض والمساعدات الخارجية. دون أخذ موافقة مسبقة من الصندوق . كما سمح لبعض المؤسسات النقدية والإقليمية والدولية ومصارف التنمية بحيازتها والتعامل بها ومع ذلك ليس لها حق في الحصول على عملات دولية مقابل التنازل عنها .

3- الصفقات المالية بين الدول الأعضاء يجب إن تقتصر على تبادل حقوق السحب الخاصة مقابل العملة . ولا يجوز استعمال حقوق السحب في غير ذلك من الصفقات، والتي تستخدم فيها على المستوى المحلي والاحتياطات على المستوى الدولي . وبعد تعديل هذا النظام الجديد ألغيت هذه السمة بعد أن كسبت حقوق السحب الخاصة ثقة المؤسسات النقدية والمالية في العالم .

---

(1) المرجع السابق – ص 124
(2) المرجع السابق - 119

4- تستخدم حقوق السحب الخاصة في تمويل العجز في ميزان المدفوعات، وليس لتغيير مكونات احتياطي الدولة، وألغيت هذه السمة أيضاً مع مرور الزمن، حيث أصبحت حقوق السحب الخاصة من أهم أصول العملة المصدرة لكثير من دول العالم
5- لا يجوز لأي عضوا أن يمنح مساعدات خارجية للغير باستخدام حقوق السحب الخاصة، أو أن يستعملها في ضمان قرض معين. ولكن هذا الشرط تجاوزته الأيام أيضاً .
6- العضو المستخدم لحقوق السحب الخاصة غير مقيد في استخدام الموارد الأخرى للصندوق طبقاً للطرق المعتادة. (1)

وما ينبغي الإشارة إليه أن التعامل بحقوق السحب الخاصة يتم بطرق معينة وهي أن العضو يستطيع التخلص من حقوق السحب الخاصة بواسطة الصندوق حيث يقوم الصندوق بتحديد الأعضاء الذين تحول حقوق السحب الخاصة لصالحهم.

وعليه فإنه بمقدور الدول الأعضاء استخدام حقوق السحب الخاصة في مختلف أنواع التحويلات الخارجية . كما يمكن استعمال حقوق السحب الخاصة بين الأعضاء أنفسهم وبينهم وبين المنظمات الرسمية المسموح لها بحيازة حقوق سحب خاصة . وذلك في معاملات عديدة كالمعاملات المتفق عليها بين الأعضاء والتي من خلالها يمكن الحصول على أية عملة دولية يشترط أن تتم هذه المعاملات حسب سعر الصرف الرسمي لحقوق السحب الخاصة . بالإضافة إلى اتفاقيات المقايضة التي من خلالها يستطيع العضو تحويل حقوق السحب الخاصة إلى عضو آخر مقابل الحصول على مقدار مماثل من العملات النقدية الدولية ما عدا الذهب ، مع الاتفاق مسبقاً على إعادة الشراء . أي إعادة التحويل في تاريخ محدد وبسعر صرف متفق عليه بين الأطراف. ومن هذه المعاملات العمليات المستقبلية والتي تعني أن العضو يمكنه شراء أو بيع حقوق السحب الخاصة بتاريخ مؤجل مقابل عملات دولية أو أي أصول نقدية وبسعر صرف متفق عليه. كما تستخدم حقوق السحب الخاصة في عقد القروض بشروط محددة من قيمة الفوائد ومواعيد الاستحقاق المتفق عليها وتسديد القروض وتدفع الفوائد المترتبة عليها حقوق السحب الخاصة. كما تستخدم كضمانات لتنفيذ بعض الالتزامات المالية. والحقيقة رغم ذلك فإن هذا النظام غير عادل. فهو ليس في صالح الدول النامية. بل المستفيد منه بالدرجة الأولى الدول الصناعية.

أي " إن توزيع الحصص على الدول الأعضاء بنفس النسب المئوية لمساهمتها في رأس مال الصندوق. هذا يعني استئثار الدول الصناعية الغنية بنصيب الأسد من الإصدارات الجديدة لحقوق السحب الخاصة. كما أن القرارات التي تتخذ لإصدار حقوق السحب الخاصة الجديدة تستوجب الحصول على نسبة 85% من الأصوات في المجلس التنفيذي ، ولا تحصل هذه النسبة العالية إلا بموافقة الدول الصناعية ، وبما أن أمريكا وحدها لديها أكثر من 20 % من القوة

(1) محمد دويدار- مبادئ الاقتصاد النقدي- مرجع سابق – ص 168- 169

التصويتيّة في المجلس التنفيذي ، فإن بمقدورها الاعتراض على إصدار حقوق السحب خاصة الجديدة إذا كان الأمر ليس من مصلحتها ."(1)

ومن وجهة نظر الدول النامية، فإن مشروع حقوق السحب الخاصة يجب إن يتوسع ليمكنه تحقيق أهداف مهمة مثل تمويل مشاريع التنمية في الأقطار منخفضة الدخل. والتأكيد على ضرورة زيادة الموارد المتخصصة لهذه الأغراض. ولهذا يجب اعتبار استخدام حقوق السحب الخاصة لتنفيذ المشاريع التنموية في الدول النامية كمنافسة لبقية الأهداف التي وضع مشروع الحقوق أساساً لها كعمليات الإقراض التقليدية التي يقوم الصندوق بها لدعم سياسات الاستقرار النقدي. كما ترى الدول النامية أن إيجاد رابطة بين حقوق السحب الخاصة وتمويل عملية التنمية الاقتصادية كعامل متمم للنظام النقدي الجديد أمر يلزم أخذه بعين الاعتبار في إصلاح النظام النقدي الدولي وذلك لغرض زيادة تدفقات المساعدات الإنمائية من الأقطار المتقدمة إلى الأقطار النامية .(2)

إن المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية كانت على هيئة قروض يقدمها صندوق النقد الدولي وهي كالآتي:

1- حقوق السحب العادية: يتمكن العضو في الصندوق بالاقتراض بقيمة مساهمته في الصندوق بالعملة الأجنبية مقابل دفع عملته الوطنية ويمنح هذا التسهيل لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء.

2- تسهيل التمويل التعويضي والطارئ: هنا يقدم هذا التسهيل لتعويض الانخفاض غير المتوقع في حصيلة صادرات دولة معينة عضو في الصندوق، كما يمنح هذا التسهيل لمواجهة أزمة طارئة ناتجة عن ارتفاع أسعار المستوردات .

3- تسهيل تمويل المخزون الاحتياطي: يقدم هذا لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات. وذلك للمحافظة على مخزون الدول الاحتياطي من المواد الخام

4- التسهيلات النفطية: وهي قروض ميسرة تقدم للدول الأعضاء المستوردة للنفط والتي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها .

5- صندوق الأمانات: تقدم قروض ميسرة للدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من خلل في ميزان مدفوعاتها .

6- التسهيلات الخاصة بتحويل الأنظمة الاقتصادية : وهي عبارة عن مساعدات مالية يقدمها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء التي تواجه مشاكل في موازين مدفوعاتها بسبب التحويل من أنظمة تسعير مركزية إلى أنظمة تسعير تعتمد على العرض والطلب . (3)

---

(1) حسن النجفي – النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية – مرجع سابق - 206

(2) المرجع السابق – ص 106- 107

(3) موسى سعيد مطر- وآخرون – العلاقات الدولية – مرجع سابق - ص 170- 171

وعليه فإن النظام النقدي الدولي المتمثل في (صندوق النقد الدولي) له أثر على عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة.

رابعاً : أثار صندوق النقد الدولي

منذ أوائل السبعينيات والعلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية تعاني من ضغوط متزايدة ، حيث بدأت جميع الدول تشعر بالقلق من الاختلال الذي حدث لهذه العلاقات ، فالدول النامية بما فيها الدول العربية وجدت نفسها معرضة للصدمات الناتجة عن التضخم والتقلبات التي يصعب التنبؤ بها. بالتالي أصبحت تواجه مصاعب جديدة في إدارة وتحديد قيم عملاتها واحتياطاتها من العملات الأجنبية وخدمة ديونها وتصحيح العجز في موازين مدفوعاتها . كما أن ذلك أثر على الموارد الاقتصادية للدول النامية وخاصة العربية. أي من مشاكل النظام النقدي مع ازدياد اكتشاف الموارد الاقتصادية العربية. وقد أثر هذا ليس فقط على تآكل هذه الموارد والإضعاف من قوتها الشرائية ، وإنما أدى أيضاً إلى تصعيد التهديدات والضغوط على البلدان المنتجة للمواد الخام وخاصة النفط باعتبارها المتسببة لهذه المشاكل. ولذلك كانت الخسائر التي ألحقت بالموارد وخاصة النفطية في الدول النامية، بما فيها العربية كانت راجعة لعدة أسباب أهمها:

أ- تخفيض أسعار الصرف.

ب- تعويم العملات.

إن تخفيض أسعار الصرف وتعويم العملات قد أدى إلى إحداث خسائر كبيرة تعرضت لها الموارد الاقتصادية في الدول النامية وخاصة الدول العربية من جراء تخفيض العملات الرئيسية التي كانت تقدر بعشرات الملايين من الدولارات ." وقدرت الخسائر التي تعرض لها البنك المركزي الكويتي بحوالي 79.6 مليون دينار كويتي لعامي 1971- 1972 م. وذلك جراء تغير أسعار الصرف فقط ." (1)

" أن المؤيدين لنظام التعويم يقدمون عدة مبررات منها إن أسعار الصرف المرنة تؤدي إلى استقرار العملات ، لأنها تعمل على الحد من المضاربات على تغيير أسعار الصرف الثابتة هذا من جهة ، وأن أسعار الصرف الثابتة لم تعد كفيلة لضمان استقرار العملات في ظل التحركات الكبيرة للرأساميل من جهة ثانية ." (2)

أي أن استمتاع سعر الصرف بحرية الحركة قد يؤدي إلى ثبات واستقرار العملات ، لأن النظام العالم (الحر) يترك تحديد أسعار الصرف بين العملات إلى قوى السوق . كما تتوقف تقلبات سعر الصرف على الكميات المعروضة والمطلوبة

(1) حسن التجفي – النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية – مرجع سابق – ص 112

(2) المرجع السابق – ص 112- 113

من الصرف الأجنبي، بمعنى أن العلاقة بين حجم الطلب على العملة والسعر علاقة عكسية، أي إذا انخفض الطلب على العملة ارتفع سعرها، وعلية العكس من ذلك إذا ارتفع الطلب على العملة قد يؤدي إلى انخفاض سعرها . ومن هنا كان لابد أن تتدخل الحكومة في سوق العملة للحد من التقلبات في سعر الصرف . وهذا التدخل من قبل السلطات قد يؤدي إلى زيادة في عرض العملة الوطنية إذا انخفض السعر وزيادة عرض العملة الأجنبية إذا ارتفع السعر . (1)

ولكن التعويم بالرغم مما أثير حوله من آمال كما يرى دعاته، لم يأت بنتائج إيجابية . لأنه " قد واجهت بعض الدول توترات في أسواقها الخاصة لتبادل العملات وخصوصاً سوق الدولار الأمريكي .ففي الفترة التي توالت فيها حركة تعويم العملات انخفض الدولار بنسبة 30% اتجاه المارك الألماني والفرنك الفرنسي، ثم عاد وارتفع بنسبة 20% وقد بلغت حساسية السوق إلى درجة أن بيع أو شراء عشرة ملايين دولار أمريكي لقاء ماركات ألمانية أو فرنكات سويسرية تؤدي إلى تغير في أسواق الصرف ." (2)

أن مثل هذه الأجواء المتوترة كان لابد للأقطار النامية . وخاصة العربية المنتجة للنفط بأن تتردد في اتخاذ القرارات الدقيقة لحماية مواردها المالية . سواء بالنسبة لاختيار نوع من العملات التي تريد التعامل بها ، أو بالنسبة لاختيار أسواق الاستثمار ، وما أدى إليه كل ذلك من ضياع فرص كثيرة للربحية والاستثمار المضمون . " لأن عالم الاستثمار في الأسواق المالية مليء بالغموض والمتغيرات المختلفة ، ولاسيما في هذه الأيام التي تتسم فيها الأسواق المالية المحلية والدولية بعدم الاستقرار والتقلبات المفاجئة ."(3)

بالإضافة إلى ذلك فإن التضخم النقدي قد ترك أثاراً واضحة على الموارد الاقتصادية في الدول النامية بما فيها الدول العربية . حيث نلاحظ أن هناك عدة أسباب أخرى أدت إلى هذا النوع من التضخم . كالعجز في الميزانية ، والذي يجعل بعض الدول تضطر إلى اتباع سياسة الإقراض الخارجي لتغطية العجز في الميزانية ، وارتفاع حجم الدين العام للدولة ارتفاعاً كبيراً ، وازدياد نفقات خدمة الدين، فقد أثر في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع . وذلك لضعف مجالات النشاط الاقتصادي فيه .

ولهذا فإن الدين العام الناتج عن الاقتراض الخارجي يعتبر سبباً حقيقياً للتضخم ، كما أن زيادة الإنفاق العام على المشاريع غير المنتجة أو قليلة المردود

(1) بسام الحجار - العلاقات الاقتصادية الدولية - ط1 (لبنان - مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر - سنة 2003م) ص 117
(2) حسن النجفي - النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية - مرجع سابق - 213
(3) حسن بني هاني - الأسواق المالية، طبيعتها ، وتنظيمها ، وأدواتها المشتقة - ط1(عمان - دار الكندي للنشر - سنة 2002م) ص 193

يؤدي إلى نقص في موارد التمويل للأنفاق مما تضطر الدولة إلى اتباع أسلوب الاقتراض . أو الإصدار النقدي الورقي . كذلك عند نقص المنتجات تضطر الدولة إلى تغطية هذا النقص بالاستيراد فينتقل رأس المال الوطني إلى الخارج . وتقل قيمة العملة . وهذا كله يؤدي إلى نتيجة حتمية هي التضخم الهائل .

ومن هنا تتضح أثار التضخم النقدي أو المالي على اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة وهي كالتالي:

1- اختلال ميزان المدفوعات لدى كثير من الدول النامية، حيث زادت الواردات ونقصت الصادرات، إضافة إلى انعدام قدرة السلع المحلية على منافسة السلع الأجنبية، وهروب رأس المال الوطني للخارج. أي كل هذه الظروف أدت إلى اختلال في ميزان مدفوعات الدول النامية التي تضررت من موجة الركود الاقتصادي .

2- العجز عن سداد ديون الدول النامية، وخاصة الدول الفقيرة.

3- سوء توجيه الاستثمار . حيث اتجهت إلى أسعار السلع الاستهلاكية على حساب وسائل الإنتاج والقدرات الفنية . كما يؤدي التضخم النقدي إلى أضعاف القدرة على الادخار ، وتهريب رأس المال الوطني إلى الخارج . وتقليص عمليات الاستثمار الداخلي مما أثر على عملية التنمية في الدول النامية التي تحتاج إلى الادخار الداخلي ورأس المال الوطني لدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام . (1)

ويمكننا القول بأن التدفقات المالية في السوق العالمي . قد أثرت على البلدان النامية بما فيها العربية . لأن عدداً من البلدان النامية أصبحت أثناء تحرير الأنظمة الاقتصادية والمالية الخارجية أكثر عرضة للتأثير بالتقلبات السريعة في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في الأسواق المالية الدولية . أي أن عولمة الأسواق المالية قد تولد أخطارا جديدة من حيث عدم الاستقرار تشمل تقلبات أسعار الصرف، وهي أخطار يمكن أن تزيد من تقلب تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل ، وأن تؤثر تأثيراً سلبيا على النظام المالي الدولي مما يتطلب من جميع البلدان اتباع سياسات سليمة اقتصادياً والاعتراف بما يتخلف عن سياساتها الداخلية من أثر اقتصادي خارجي . لأن" أسواق المال في الدول النامية . بما فيها الدول العربية لازالت تعاني كغيرها من الأسواق الناشئة . من شدة التقلبات في حركة الأسعار نتيجة اعتمادها على التمويل من المصادر الخارجية . المتمثلة في القروض وإصدار المزيد من الأسهم بدرجة أكبر من اعتمادها على الأرباح المحتجزة . " (2)

ولهذا مهما كانت الحالة . حالة خروج أو دخول رؤوس الأموال بصورة مفاجئة . فإن التقلبات في أسعار الأصول المالية وما يترتب عليها من تقلب في

---

(1) عمر محمد المحمودي – نظريات في العلاقات الاقتصادية الدولية – ط1 (ليبيا – الدار الجماهيرية للنشر – سنة 1986م) ص 47- 48

(2) شذا جمال خطيب ، وصفق الركيبي – العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال – ط1 (عمان – مؤسسة طابا للنشر – سنة 2002م) ص 89

أسعار الصرف والفائدة تمثل مصدراً من مصادر عدم التيقن يمنع المستثمرين المحليين والأجانب من الاستمرار.

ولهذا يمكننا القول بأن الاختلال السائد حالياً في المجال النقدي يمكن أن يترتب عليه نتائج خطيرة بالنسبة لجميع الدول دون استثناء. ولهذا فإن النظام النقدي بحاجة إلى إصلاح. أي لابد من الأخذ بعدة أمور لإصلاح النظام النقدي وهي كالتالي:

1- السعي لتحقيق درجة من الاستقرار في أسعار الصرف الدولية ، وخاصة بين العملات الرئيسة . حيث يجب اتباع درجة أكبر من الانضباط في السياسات الداخلية ، وتطبيق الإشراف الدولي على سياسات أسعار الصرف .

2- ضرورة مشاركة الدول النامية في إيجاد القرارات التي تخص الوضع النقدي الدولي وأخذ مصالحها بنظر الاعتبار في محاولة لإصلاح النظام الذي ينبغي أن تكمن أهدافه في تحقيق درجة أعلى من الإشراف الدولي والسيطرة على نمو الاحتياطات الدولية وتقليص الدور الذي تلعبه العملات الاحتياطية في النظام .

3- تهيئة المناخ الذي يساعد على تدفق المنح والقروض الميسرة من الدول المتقدمة إلى البلدان النامية، لاسيما تلك البلدان ذات الدخل المنخفض، وإصلاح الإقراض المقدم من مؤسسات التمويل الدولية وزيادة حجم الإقراض الموجه لتمويل برامج التنمية .

4- منح الدول النامية تسهيلات أكثر للاستفادة من موارد صندوق النقد الدولي ، وإصلاح أنظمة هذه التسهيلات وتحسينها من حيث توسيع نطاق استخدامها ، وإلغاء تقييد السحب عليها بحجم الحصص وجعل شروط التسديد أكثر مرونة والتوسع في تقديم تسهيلات التمويل بحيث تغطي النقص في حصيلة صادرات المنتجات الأولية تغطية كاملة . (1)

(1) حسن النجفي – النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية – مرجع سابق – ص234

المبحث الثاني

البنك الدولي وأثره على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي

البنك الدولي وأثره على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي

تمهيد

يعد البنك الدولي المؤسسة المتعددة الأطراف والأهداف، وأهم مصدر من مصادر التمويل الدولية في العالم أطلق عليها اسم البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية. (World Bank for Reconstruction and Developmen) ومن أجل التنمية الاقتصادية في الدول النامية تم تزويدها بالكادر الكفء والخبرات اللازمة. فقد أقام البنك الدولي عام 1955. أي بعد عشر سنوات من إنشائه معهدا للتنمية الاقتصادية. وظيفته إعداد الكفاءات المتخصصة بالتنمية في دول العالم الثالث. وبما أن فلسفة البنك الدولي تقوم أصلا على دعم البنك ونشاطاته. وعدم قدرته على التفرغ . لدعم القطاع الخاص بصورة مباشرة . فقد قام البنك بإنشاء مؤسسة تابعة له. متخصصة بتمويل مشاريع القطاع الخاص المضمونة من قبل الحكومة. وهي مؤسسة مستقلة ماليا وتابعة له إداريا أطلق عليها اسم مؤسسة التمويل الدولية . (Lnternalionl financeh corporation) ومن أجل تحقيق أهداف البنك الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية الفقيرة ، وبصورة أكثر تركيزاً ، وتقديم الدعم الإضافي للدول النامية ، والفقيرة جداً وبشروط أبسط من البنك الدولي فقد أنشأ هيئة أطلق عليها اسم الهيئة الدولية للتنمية (Lnternational derelpment) association

ومع كثرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية زادت النزاعات المتعلقة بتلك الاستثمارات ، مما دعا البنك الدولي لإقامة مركز دولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات:(Lnternational center for settiement of tnvestment disputes) واستكمالا لعمل المركز فقد قام البنك بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية عام 1988 ، بهدف تأمين الحماية والضمانات لتدفق رؤوس الأموال الخاصة من الدول الغنية إلى الدول النامية .وفي هذا المبحث سيتم توضيح نشأة البنك الدولي ومؤسساته التابعة له وأهدافها وأثرها على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي .

أولا : نشأة البنك الدولي (وظائفه - أهدافه):

تكون البنك الدولي في 27 ديسمبر 1945 . في ضوء قرارات المؤتمر الذي وضع اتفاقية في يوليو 1944.أي بعد التوقيع على اتفاقية بريتون وودز ، وفي نهاية المؤتمر الدولي الذي عقد في شهر يوليو 1945 والخاص بأسعار الصرف والتبادل التجاري الدولي ، وبعد أن تم التوقيع على الاتفاقية المذكورة من قبل 28 دولة من أصل 44 دولة حضرت المؤتمر ، بدأ البنك أعماله سنة 1946وقد تقرر أن

يكون مركز البنك في مدينة واشنطن العاصمة الأمريكية ، وأن يكون الرئيس أمريكي الجنسية . وهذا ما يؤكد السيطرة الأمريكية على إدارة البنك . ومن شروط العضوية لهذا البنك أن تكون الدولة سبق لها وأن قبلت كعضو في صندوق النقد الدولي .

والحقيقة " أن البنك الدولي هو توأم صندوق النقد الدولي ويكمل أهدافه ولكن الفرق بينهما أن البنك الدولي يقدم قروضا طويلة الأجل أما صندوق النقد الدولي فيقدم قروضا قصيرة الأجل "(1).

ونلاحظ أن الهدف من إنشاء البنك الدولي . " هو تعمير الدول الأعضاء ونموها بتيسير استثمار رأس المال في أغراض إنتاجية والحث على استثمار الأموال الأجنبية الخاصة فإذا لم يكن رأس المال الخاص متوفرا بشروط معقولة يقوم البنك بإكمال الأموال الخاصة المستثمرة بقروض لغرض الإنتاج. كما يشجع البنك على نمو التجارة الدولية نمواً متوازناً ويقرض البنك أموالا لتنمية التسهيلات الاقتصادية "(2) أي " إ ن الهدف الأصلي من إنشاء البنك الدولي هو إعادة تعمير أوروبا بعد الدمار الذي أصابها من جرّاء الحرب ، وتنميتها عن طريق استثمار رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية وتشجيع الاستثمارات الدولية الهادفة إلى تنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء. وقد ركز البنك في بدايته على قروض التعمير. غير أن هذا التركيز قد تحول في مابعد لتقديم قروضه للتنمية ومحاربة الفقر والتحول الاقتصادي في الدول النامية "(3)

أي إن فتح عضوية البنك أمام جميع دول العالم المتقدم والنامي على السواء ، كان يهدف لتحقيق مجموعة أهداف وهي كالتالي:

1- معاونة الدول النامية على تحقيق معدلات معقولة من النمو ورفع مستوى المعيشة ومحاربة الفقر. (4)

2- المساعدة على إعادة إعمار الاقتصاديات الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية .

3- تقديم القروض والتسهيلات المالية ، وتسهيل تدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية ، بهدف تنمية اقتصادياتها وتنمية المناطق المتخلفة فيها .

4- تشجيع وتنمية الاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل في الدول النامية والمشاركة في منح القروض والاستثمارات الأخرى التي يقوم بها القطاع الخاص.(5)

5- توسيع وتنظيم التبادل التجاري الدولي طويل الأجل، مع ضرورة المحافظة على توازن ميزان المدفوعات. وذلك بواسطة تنمية الموارد الإنتاجية ورفع معدلات الإنتاج والإنتاجية، لتحقيق مستويات معيشية عالية للدول الأعضاء.

---

(1) موسى سعيد مطر - وأخرون - العالية الدولية - مرجع سابق - ص 167

(2) عبد الفتاح مراد - منظمة التجارة العالمية والعولمة والاقليمية - ب ط (الاسكندرية - المكتب الجامعي الحديث - السنة بدون) ص 194- 195

(3) عادل المهدي - عولمة النقد الاقتصادي - مرجع سابق - ص 115

(4) المرجع السابق ، ص 115

(5) طارق الحاج - مبادئ التمويل - ط 1 - (عمان - دار صفاء للنشر - سنة - 2002) ص189

6- تنمية الاستثمارات الدولية بشرط عدم التأثير على الأوضاع الاقتصادية للدول المجاورة الأعضاء في البنك الدولي . (1)

ثانيا : المؤسسات التابعة للبنك الدولي :

1- مؤسسة التمويل الدولية (Tntexrnational Finance Corporation)

ينص النظام الأساسي للبنك الدولي على أن يكون دوره في عملية التنمية دورا إضافيا يساعد على تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص . كما ينص على ضرورة تنوع نشاطات البنك في القطاعات الاقتصادية المختلفة . ولكن البنك يمتنع عن القيام بالاستثمارات المباشرة في قطاعي الصناعة والزراعة . حيث يعتبر القطاعان من القطاعات المفضلة للاستثمارات الخارجية المباشرة لدي القطاع الخاص . كما أن البنك لا يمكنه استثمار أمواله دون الحصول على ضمانات حكومية مسبقة . ولكن المشكلة تكمن في أن العديد من الحكومات في الدول النامية لا توافق على ضمان القروض الممنوحة للشركات الخاصة لديها . ومن أجل القضاء على كل هذه المشاكل فقد تبنى البنك الدولي فكرة إنشاء مؤسسة تابعة متخصصة بتمويل القطاع الخاص فقط أطلق عليها اسم المؤسسة الدولية سنة 1956 يكون مقرها واشنطن . ولها استقلالية مالية ولكنها تابعة إداريا للبنك الدولي. "وقد أصبحت وكالة . متخصصة في يناير 1957 ، ولهذه المؤسسة مجلس محافظين ، ومجلس مديرين تنفيذيين ، ورئيس للمؤسسة . ويتكون مجلس المحافظين والمديرين التنفيذيين من نفس مجلس المحافظين والمديرين التنفيذيين للبنك الدولي .ولكن تسقط عضوية المحافظ إذا توقفت عضوية دولته في المؤسسة. كذلك تشابه المجلسين في الاختصاصات وفي نظام التصويت . ويختار مجلس المحافظين رئيساً من بين أعضائه . بينما يرأس مجلس المديرين التنفيذيين رئيس البنك الدولي بحكم منصبه . ويعين مجلس المديرين التنفيذيين رئيساً بناء على توصية رئيس البنك الدولي " (2)

وكان الهدف الأساس من إنشائها ، هو " تشجيع النمو الاقتصادي في الدول النامية ، عن طريق القطاع الخاص . وعادة تقدم مؤسسة التمويل قروضها للمشروعات الخاصة لفترات زمنية تتراوح من 5 إلى15 سنة ولا تتطلب أي ضمانات حكومية لهذه القروض . ولا شك أن ربحية المشروعات هي الأساس المعول عليه في منح قروض هذه المؤسسة . ويبلغ رأس المال المسموح به 2,45 بليون دولار أمريكي . "(3)

أي تعمل المؤسسة على دعم التنمية الاقتصادية لتشجيع نمو المشروعات الإنتاجية الخاصة في الدول الأعضاء. وخاصة التي تتعلق بالتصنيع والتجهيز حيث

(1) ميثم صاحب عجام – التمويل الدولي – مرجع سابق – ص 264- 265
(2) عبد الفتاح مراد – منظمة التجارة العالمية والعولمة والأنكتاد – مرجع سابق – ص200- 201
(3) عادل المهدي – عولمة النظام الاقتصادي – مرجع سابق – ص 122

لا يتوافر رأس المال الخاص الكافي . كما تهدف إلي تنشيط تدفق رؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية لاستثمار المنتج في الدول الأعضاء وتعمل كذلك هذه المؤسسة على تطوير شركات التمويل والهيئات الأخرى التي تهتم بالتنمية الاقتصادية بما يتمشى مع سياسة المؤسسة . ومن هنا نلاحظ أن المؤسسة نشأت لتحقيق عدة أهداف ، وذلك نظراً إلى كثرة المشاكل المرتبطة باستثمار القطاع الخاص في الدول النامية ومن هذه الأهداف ما يلي :-

ا- المساعدة في تمويل وتأسيس وتحسين وتوسيع المشروعات الإنتاجية الخاصة ، وذلك بالتعاون مع المستثمرين في القطاع الخاص . (1)أي تعمل المؤسسة على منح القروض والتسهيلات لتمويل الاستثمارات والمشاركة في تمويل المشاريع الصناعية التي يقوم بها القطاع الخاص في الدول العربية . حيث تمنح القروض للمصارف والشركات المتخصصة بتمويل التنمية . أي (صناديق التنمية) . وكذلك تعمل على تشجيع المشاريع ذات النفع العام والتي تساهم بقدر أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والابتعاد عن الاستثمارات في المشاريع التي تعتمد في نجاحها وتحقيق الأرباح على الحماية الحكومية لها .

ب- تشجيع وتنمية الموارد المالية المحلية (الأسواق المالية) وكذلك دعم المصارف والشركات التمويلية المحلية . والعمل على تسوية المشاكل القائمة بين المستثمرين الأجانب والدول النامية ، بهدف إعادة الثقة المتبادلة بين الأطراف المتنازعة . وخاصة فيما يتعلق بمشكلة الديون المعلقة لدى الدول النامية .(2)

ولكن أصبحت مثل هذه الخدمات من تخصص مؤسسة جديدة والتي سوف نتعرض لها فيما بعد وهي المؤسسة الدولية لتسوية المنازعات .

ج- التدخل المباشر بغرض الخدمات الاستثمارية واستخدام جميع الوسائل للتأثير على الحكومات بهدف خلق ظروف محلية مشبعة وملائمة أكثر للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية. (3)أي إن هذه المؤسسة تساهم في إقامة مشاريع استثمارية رأسمالية (أسواق رأس المال) ، حيث اشتركت المؤسسة في إنشاء صناديق ومصارف استثمارية وشركات لتأجير المعدات وهذا مكن المؤسسة من توسيع مدى تأثيراتها في عملية التنمية . كي يتسنى لها دعم عدد أكبر من المؤسسات الصغيرة .

د- إن هدف المؤسسة هو النجاح والتوسع من أجل البقاء. وإيجاد مشاريع مربحة من جهة. ومشاريع أخرى لا تجذب إليها القطاع الخاص وتعتمد المؤسسة في عملها على خبرات وكفاءات عالية. قادرة على التفاوض مع حكومات الدول النامية تسهل عليها تحقيق هذا الهدف . (4)

وقد قامت المؤسسة بتقديم تمويلها لنحو 2636 مشروعا حتى عام 2001 م ودفعت

---

(1) المرجع السابق – ص 122

(2) للمزيد من التوضيح انظر د/ بسام الحجار – العلاقات الاقتصادية الدولية – ص 191

(3) ميثم صاحب عجام – التمويل الدولي – مرجع سابق – ص 168

(4) المرجع السابق – ص 268- 269

من مواردها الخاصة اكثر من 31 بليون دولار . وشجعت مستثمرين آخرين على تمويل نفس هذه المشروعات بمقدار 20 بليون دولار . وذلك في حوالي 140 دولة نامية . وتعمل المؤسسة في إطار من التناسق والتنسيق بينها وبين البنك الدولي، والهيئة الدولية للتنمية ووكالة ضمان الاستثمارات التابعة للمجموعة. (1)

2- الهيئة الدولية للتنمية :

(TInternational Development Association)

الحقيقة هناك عدة عوامل قد ساعدت على قيام هذه الهيئة الدولية للتنمية منها: (2)

ا- العامل المالي: حيث كانت هناك رغبة في إضافة المرونة اللازمة للنظام المصرفي في الدول النامية، وذلك عن طريق دعم المؤسسات المحلية لكي تمنح قروضها للمستثمرين وبأسعار فائدة منخفضة نسبياً تعادل أسعار الفائدة عند المصارف التجارية تقريباً.

ب- العامل الاقتصادي : يتمثل في ارتفاع معدلات العائد والمردود الاقتصادي المتوقع من المشاريع الاستثمارية الجديدة في الدول النامية ، وهذا ما شجع المستثمرين على طلب المزيد من القروض من البنك الدولي . ولكن المشكلة التي وقفت حائلاً دون قيام البنك الدولي بتلبية طلبات القروض، وهي إن القدرات المالية المستقلة غير كافية لكثير من الدول النامية لتسديد قيمة القروض مع الفوائد.

والحقيقة أن هذا من وجهة نظري يرجع إلى كثرة حجم القروض الخارجية للدول النامية ، بما فيها العربية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى إلى المحددات الاقتصادية أو السياسية لعملية طلب القروض وتسديدها ، أي المحددات التي تضعها الدول المدينة (المتقدمة) ، إلى الدول الدائنة (النامية)، سواء كانت اقتصادية أوسياسية التي يتم تحديدها أثنا عملية طلب القروض أو تسديدها . وهذا ما جعل الدول النامية القادرة على طلب القروض الجديدة من البنك الدولي ينخفض تدريجيا .

ج- العامل السياسي : يتمثل في الانتقادات الكثيرة التي وجهت إلى إدارة البنك الدولي خاصة فيما يخص سياساته وتدخلاته في الشؤون الداخلية للدول النامية واهتمامه المتزايد في إعادة إعمار أوروبا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية بصورة أكبر من اهتمامه بالدول النامية .

وفي الحقيقة من هنا أنشئت هذه الهيئة الدولية للتنمية كمؤسسة تابعة للبنك الدولي عام 1960وبدأت أعمالها في نفس السنة بعد أن وافقت 22 دولة على المشاركة بأكثر من 65% من رأس مالها الأصلي والذي حدد بمبلغ مليار واحد فقط من الدولارات وتتكون مساهمات الدول الاعضاء في رأس المال بنفس نسبة المشاركة في رأس مال البنك الدولي . أي إن الأعضاء المنتسبين إلى الهيئة الدولية للتنمية يساهمون برأس مال معين للمشاركة بنفس نسبة رأس المال التي

(1) عادل المهدي – عولمة النظام الاقتصادي – مرجع سابق – ص123
(2) سلم صاحب عجام – التمويل الدولي – مرجع سابق – ص 269

يساهم بها في البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يعتبر أقدم مؤسسة . وكذلك بالنسبة إلى حقوق التصويت . ونتيجة للمراجعات والزيادات العديدة لرأس مال الهيئة الدولية للتنمية والتي وصلت إلى 7 زيادات ، وكذلك نتيجة للحملة الدولية الكبرى التي تنظمها هذه الهيئة من أجل جمع التبرعات والمساعدات من الدول الأعضاء وغير الأعضاء ، فقد بلغ حجم الأموال المتراكمة لديها في سنة 1985حوالي 36.7 مليار دولار ، وفي سنة 1986حوالي 39,2 بينما بلغ رأس المال في عام 1990حوالي 15.5مليار دولار. (1)

ولقد أصبحت الهيئة وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مقرها واشنطن. ونلاحظ أن مجلس الحكام والمديرين التنفيذيين والرئيس بالهيئة. وهؤلاء تم تعيينهم من الدول الأعضاء للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وهم أنفسهم الذين تم تعيينهم للهيئة الدولية للتنمية . نلاحظ أن العضوية في المؤسسة متاحة للدول الأعضاء في البنك الدولي باستثناء الأعضاء المؤسسين ، وتحدد المؤسسة شروط قبول الأعضاء الجدد . أما نظام التصويت فيختلف عما هو عليه في البنك ، لأن لكل عضو في الهيئة نسبة ثابتة من الأصوات تبلغ 500 صوت يضاف إليها صوت واحد عن كل خمسة آلاف دولار . وتملك دول المجموعة الأولى أغلبية الأصوات. و بالتالي تسيطر على إدارة المؤسسة ، وتعمل هذه المؤسسة في مجال تقديم المساعدات للبلدان الأكثر فقرا في العالم . وتوفر قروضا طويلة الأجل والتي تتراوح آجال استحقاقها من 35 إلى 40 عاما ، مع عشر سنوات للدفع أو التسديد . وتقدم الهيئة مساعدات بشروط ميسرة ، حيث لا تتقاضى أية فائدة عن هذه القروض ، ولكنها تتقاضى رأس مال بسيط يصل إلى 75% سنويا . وفي ذلك فإنها تعتبر نافذة الإقراض الميسر للبنك الدولي . كما يقول : (عادل المهدي) " على الرغم من أن الهيئة الدولية للتنمية تعتبر في الوقت الحالي المصدر الوحيد متعدد الأطراف الذي يمنح مساعداته بشروط ميسرة إلا أن مواردها لازالت دون المستوى الذي يمكنها من تدعيم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، وتشير التقارير الدولية بشأن حاجة الدول النامية للإقراض من موارد الهيئة الدولية للتنمية إلى أن الدول التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن 885 دولارا سنويا، وذلك وفقا لتقارير التنمية الدولية لعام 2000م مع انخفاض مقدراتها المالية على الإقراض من البنك الدولي . فإنها تعتبر من الدول المستحقة أو المحتاجة للحصول على مساعدات هذه الهيئة . "(2)

أي أن الدول التي تعاني من حالة الفقر في العالم هي التي بحاجة ماسة للمساعدة من الهيئة الدولية للتنمية. لكي تستطيع أن تحسن أحوالها الاقتصادية. وزيادة متوسط دخل الفرد. وقد تم استبعاد بعض الدول التي كانت تحصل على

---

(1) المرجع السابق – ص 284

(2) عادل المهدي – عولمة النظام الاقتصادي – ص 125

مساعدات الهيئة الدولية للتنمية، بسبب تحسن أحوالها وزيادة متوسط دخل الفرد بها.

ومن هنا يمكن أن نقول بأن هذه الهيئة الدولية للتنمية تهدف إلى منح القروض للدول النامية الفقيرة والأقل نموا. ولهذا الغرض تصنف الدول النامية الأعضاء سنويا على أساس متوسط دخل الفرد فيها ، والذي يعتبر المقياس لمنح القروض والمساعدات من قبل الهيئة ، فإذا كان متوسط الدخل أقل من الحد الأدنى للمعيشة ، تعتبر فقيرة وتستحق المساعدة ، وإذا كان متوسط دخل الفرد أكثر من الحد الأدنى للمعيشة فتتوقف عنها المساعدات والقروض التي تعطي من قبل الهيئة الدولية للتنمية . حيث " تشير الإحصاءات إلى أن مجموع ما قدمته المؤسسة من مساعدات حتى عام 2001 ف قد بلغ 107 بليون دولار لحوالي 106 دولة نامية."(1)

وكانت هذه المساعدات التي تقدمها الهيئة الدولية للتنمية لغرض تمويل المشاريع الدولية النامية عن طريق منح قروض بشروط ميسرة ، وأكثر ملاءمة من شروط البنك الدولي ، كما أن هذه الهيئة تمنح قروضا لفترات زمنية طويلة تصل إلى 50 سنة منها فترة تسديد لمدة عشر سنوات ، كما تسهل لها إمكانية تسديد القروض بالعملة المحلية ولا تفرض فوائد على القروض ، بل تحسن رسوم إدارية بنسبة75% من إجمالي قيمة القرض . وهذا بعكس البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ، فإن هذه الهيئة الدولية للتنمية تمنح قروضاً طويلة الأجل لتمويل مشاريع الخدمات العامة في الدول النامية لزيادة النفع العام . كما أن هذه المؤسسة تهدف إلى منح قروض للدول النامية التي لم تتمكن من تطبيق شروط البنك الدولي القاسية ، وذلك بالتخفيف من المشاكل التي تواجه الدول الفقيرة في عملية تسديد القروض التي حصلت عليها من البنك الدولي ، خاصة وأن عملية جمع المدخرات المحلية صعبة جدا بسبب انخفاض متوسط الدخل وبسبب جمود الهياكل الإنتاجية وغيرها من الأسباب ، مما جعل عملية الحصول على القدرات المالية بالعملات الدولية عملية صعبة ومستحيلة . ونلاحظ أن قيام الهيئة الدولية للتنمية بنشاطاتها المالية لايعني الخلاص من الشروط القاسية التي يفرضها البنك الدولي ، أي أن المعايير التي يضعها البنك الدولي والهيئة الدولية للتنمية بشأن المشاريع هي واحدة وثابتة لا تتغير ، حيث يكون الاختلاف في شروط التسديد فقط . حيث إنها عند الهيئة أخف من البنك الدولي في حالة أن الدولة النامية ليس بمقدورها تحمل شروط البنك الدولي القاسية . ولهذا فإن الاعتقاد بأن الهيئة الدولية للتنمية لاتسير في خط واحد مع البنك الدولي اعتقاد غير صحيح ، لأن كليهما يهدف إلى الاهتمام بالمشاريع ذات النفع العام ولكن يختلفان من حيث وضع الشروط لتسديد القروض التي تمنح لتمويل المشاريع .

---

(1) المرجع السابق – ص125

- المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار:
- (International Center For Settelment of Tnvestenil Disputes)

بعد عشر سنوات من إنشاء مؤسسة التمويل الدولي قام البنك الدولي بتأسيس مركز متخصص لتسوية النزاعات بين المستثمرين الأجانب، وحكومات الدول النامية التي يقع فيها الاستثمار. "وتجاوز المشاكل والنزاعات إلي الحد الذي يفوق قدرات موسسة التمويل الدولية ، مما أبعدها عن القيام بواجباتها الأساسية التي أنشئت من أجلها . ومن هنا تم الاتفاق على تأسيس مركز دولي والذي أطلق علية اسم المركز الدولي لتسوية النزاعات والذي أنشئ عام 1966ف في مدينة واشنطن . وقد تأسس لغرض إعادة الثقة المتبادلة بين الأطراف المتنازعة ، وخاصة فيما يتعلق بمشكلة الديون المتعلقة بالدول النامية ، ولصالح المستثمرين الأجانب ." (1)

حيث إنه من المشاكل التي تدور حولها النزاعات هي مشكلة الديون الموقوفة التي لم يتم تسديدها ، لصالح المستثمرين الأجانب . وكذلك مشكلة التحويلات الخارجية والقيود التي تضعها الحكومات ، والخاصة بتحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية للخارج ، إضافة إلي مشكلة تأميم الممتلكات الأجنبية ، ودفع التعويضات للشركات العاملة بالدول النامية.كما توجد مشاكل كثيرة تتعلق بالقوى العاملة ، وقيود الاسترداد والتصدير وغيرها .

"وكذلك نشأة هذا المركز لغرض تقديم الخدمات الاستشارية للتوفيق والتحكم بين الأطراف المتنازعة ، وذلك عن طريق تحديد وتعيين المحاكم والمحكومين لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات الخارجية ، أزالت جميع العراقيل والصعوبات من أمام توقف رؤوس الأموال بين الدول الغنية والفقيرة (2)".

ومن هنا نستنتج أن هذا المركز من أهدافه تسوية المنازعات بين الدول النامية ومواطني الدول الأخرى ، أي المستثمرين الأجانب الذين يلجأون إلى المركز . لحل المشاكل التي لم تحددها العقود المبرمة بين الأطراف المتنازعة .
كما يهدف هذا المركز إلى استخدام طريقة التحكيم لتسوية النزاعات قبل اللجوء إلى المحاكم لتنقيد النفقات الباهظة . وأيضا يهدف إلي تقديم المعلومات المطلوبة من قبل المحاكم لصياغة الأحكام المناسبة لكل قضية .

بعد أن تم استعراض نشأة البنك الدولي ومؤسساته ، والأهداف التي أنشئ من أجلها نلاحظ إن البنك الدولي ومؤسساته كلها تعمل لتحقيق نفس الهدف وهو

---

(1) سلام صاحب عجام – التمويل الدولي – مرجع سابق – ص 267
(2) المرجع السابق – ص 271 –272

مساعدة الدول الفقيرة، وتحقيق التنمية بها عن طريق منح قروض ، أي عن طريق التمويل .ويعرف الدكتور(طارق الحاج) التمويل بأنه " الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها " (1)

أي أن التمويل يقصد به توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات، وتكوين رأس المال الثابت، بهدف زيادة الإنتاج، والاستهلاك. أي أنه عند الحصول على رأس المال النقدي من أجل تكوين رأس المال الثابت الذي يتمثل في المباني والآلات والمعدات وغيرها من السلع المعمرة، وإضافة إلى رأس المال الجاري مثل المواد الخام وقطع الغيار وكميات الوقود. وبهذا تتم عملية الإنتاج الفعلية، وهي عملية جمع لعناصر الإنتاج المختلفة من رأس المال الثابت ورأس المال الجاري، وكل ما تحتاجه العملية الإنتاجية من القوى العاملة لكي يتم إنتاج السلع والخدمات. ثم تبدأ بعد ذلك عملية تسويق السلع والمنتجات التي بدورها تحول المواد المباعة مرة ثانية إلى نقود تحصل عليها المنشأة الإنتاجية لكي تواصل عملياتها الإنتاجية من جديد .

بهذا نجد أن " العملية الإنتاجية والتمويلية مرتبطة بدورة النقود في الاقتصاد الوطني . بحيث تتحول هذه النقود من خلال أربع مراحل . وهي مرحلة إعداد المشروع (إنتاجي أو خدمي) ، ومرحلة تمويل عملية الاستثمار ، ثم مرحلة إنتاج السلع والخدمات ، ثم تعود بدورها مرة ثانية إلى نقود بعد مرحلة التسويق ". (2)

وفي الحقيقة عندما يتم توفير مصادر التمويل يمكن لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تسير في سرعة متزايدة ، مادام رفع المستوى المعاشي والثقافي والصحي للمواطن يعتمد أساسا على زيادة حجم الإنتاج والاستهلاك من السلع والخدمات ، ومادام التمويل كذلك هو الركن الذي يعتمد عليه في قيام وتنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة . ومن هنا يعتبر التمويل عملية إنتاجية مباشرة وغير مباشرة .

وفي الواقع تتم عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية بوجه عام والدول العربية بوجه خاص من خلال توفير مصادر تمويل سواء كانت داخلية أو خارجية . الداخلية المتمثلة في الادخار الحكومي ، والضرائب وغيرها ، أما مصادر التمويل الخارجية فتتمثل في الاستثمارات الأجنبية والقروض الخارجية.

وباعتبار أن الدول النامية بما فيها الدول العربية لاتزال تعاني من تأخر في عملية التنمية ، وأن مصادر التمويل الداخلية غير كافية في عملية التنمية فقد كانت بحاجة إلى مصادر تمويل خارجية ، كالقروض الخارجية ، حيث نلاحظ أن زيادة رأس المال شرط ضروري للتطور الاقتصادي حيث تتطلب التنمية

---

(1) طارق الحاج – مبادئ التمويل – مرجع سابق – ص21

(2) مبثم صاحب عجام – التمويل الدولي – مرجع سابق – ص25

تضافر عدة عوامل مع بعضها البعض، ومن هذه العوامل: حدوث تغيرات اجتماعية بعيدة المدى إلى جانب التغيرات الاقتصادية، وتغير مواقف الأفراد اتجاه العمل والادخار والاستهلاك.

من هنا كان دور رأس المال الأجنبي هاما في عملية التنمية الاقتصادية خاصة في المراحل الأولى للتنمية. وذلك لأن الاقتراض من الخارج يساعد على سد الثغرة بين الادخار الاختياري والادخار الإجباري من جانب، وبين معدل الاستثمار المطلوب من جانب آخر. أي أن رؤوس الأموال الأجنبية تحتاج إليها الدول النامية وبما فيها العربية كلما كان الادخار المحلي غير كاف لعمليات الاستثمار المطلوبة.
ويرى (عصام نور)* " أنه لابد للدول النامية الاستعانة بالقروض الخارجية والمدخرات الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية في تلك الدول ، وذلك لعدة أسباب ، كتعزيز المدخرات الوطنية لتحقيق التنمية في البلدان النامية ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول المقترضة ، والاحتفاظ بمستوى الاستهلاك والقيام ببرنامج تنمية طويلة الأجل." (1)

نلاحظ أن بعض الدول النامية التي لجأت إلى سياسة الإقراض من البنك الدولي قد سجلت نجاحاً واضحاً. أي استفادت من القروض . ولكن الدول ذات الدخل الضعيف تعرضت لتفاقم مشكلة الديون حتى بلغ الأمر لدى بعضها إلى وقف مسار النمو وإلى تدهور مستوى المعيشة فيها. وتعتبر الدول العربية من بين الدول التي تعرضت إلى تفاقم مشكل الديون.

ومن هنا كان لابد من توضيح القروض التي يقدمها البنك الدولي للدول الأعضاء ومدى تأثيرها على عملية التنمية الاقتصادية .

ثالثا : قروض البنك الدولي وأثرها في عملية التنمية الاقتصادية

إن القروض التي يقدمها البنك الدولي لتمويل مشاريع التنمية للدول الأعضاء هي في الحقيقة شبيهة باتحاد مالي يشمل تعاون مؤسسات مالية دولية وقومية وخاصة ، فهذه القروض تقدم إلى الدول الأعضاء ذات السيادة ، كما أنها تقدم إلى القطاع الخاص في حالة وجود ضمانات حكومية عامة بإعادة دفع القروض المضمونة ، وربما كان هذا هو سبب . كما يقول:(عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي).من أسباب الأزمة التي حلت بالنمور الآسيوية متمثلة في:(2)
1- مشاكل ديون القطاع الخاص وضعف جودة القروض .

(1) عصام نور – دول العشر النامية وتحديات القرن الحادي والعشرون – ب ط (الإسكندرية – مؤسسة الشباب الجامعية – سنة 2002ف) ص 45
* عصام نور إسناد / بكلية الاداب - جامعة الزقازيق - مصر
(2) عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي – العولمة المالية وإمكانات التحكم عدوى الأزمات المالية – ب ط (الإسكندرية – دار الفكر الجامعي – سنة 2003) ص 83- 84

2- ارتفاع الالتزامات الخارجية في الدول المقترضة .
3- الارتباط الوثيق بين العملة المحلية والدولار الأمريكي
4- ضعف الأداء الاقتصادي ومشاكل ميزان المدفوعات .
5- المضاربة في العملات .
6- التغيرات التكنولوجية في أسواق رأس المال .
7- نقص الثقة في قدرة الحكومة على حل مشاكلها بنجاح .

أي القروض الخاصة التي طالب بها فجأة الرأسماليون المكفولون من قبل الدول وبالعملة الصعبة . مما جعل الرصيد في البنوك المركزية الآسيوية صفراً مما دعا إلى التدهور السريع في عملاتها المحلية.

" فالقروض التي يقدمها البنك الدولي ، هي قروض عامة وأخرى خاصة مضمونة من جانب الحكومات ، أو قروض ذات أسعار فائدة مرتفعة ، إلى قروض ذات أسعار فائدة هامشية، أو قروض متوسطة الأجل إلى قروض طويلة الأجل تتراوح فترات التسديد فيها إلى ما بين عشر وثلاثين سنة . ونلاحظ أن القروض التي يقدمها البنك الدولي منحت لتمويل مشاريع تنموية تتعلق بالمشاريع الزراعية والصناعية والمواصلات والاتصالات وغيرها. وقد تتعدى نشاطات البنك الدولي مجال تقديم القروض والمساعدات المالية إلى مجال تقديم مساعدات تقنية تتعلق ببرامج الاستفادة وترشيد القروض المتحصل عليها في مجالات تحقق فائدة مؤكدة."(1)

وهنا يقول (موسى سعيد مطر): " إن القروض التي يقدمها البنك الدولي هي قروض البرامج والمشروعات والتكييف الهيكلي والتكييف القطاعي." (2)

أي أن البنك الدولي يقوم بمنح قروض لتمويل برنامج إنمائي إقطاعي، وهذه القروض يتم تقديمها عند حدوث كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية. كما يمنح قروضاً لتمويل مشاريع كمشروع الري أو محطة توليد كهرباء وغيرها. أما قروض التكييف الهيكلي فتمنح لتسوية الخلل في موازين مدفوعات الدول وذلك لزيادة قدرتها على تسديد ديونها. كما يمنح البنك قروضاً للتكييف القطاعي وذلك لغرض تمويل قطاعات معينة كقطاع الزراعة أو الصناعة .

من هنا كان لابد أن نعرف ما هي الأسباب التي جعلت الدول النامية وبما فيها الدول العربية تلجأ إلى طلب قروض خارجية ؟
أسباب اللجوء إلى الاقتراض :
هناك عدة أسباب جعلت الدول النامية وبما فيها الدول العربية تلجأ إلى الاقتراض

(1) فلاح كاظم المحنة – العولمة والجدل الدائر حولها – مرجع سابق – ص122- 123
(2) موسى سعيد مطر – وآخرون – المالية الدولية – مرجع سابق – ص 168

وهي كالآتي:(1)

أ- توفير الأموال اللازمة للدول في بعض الظروف الطارئة .

2- زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال استخدام وسائل حديثة في الإنتاج، وتطوير وتحديث وسائل وأدوات الإنتاج القائمة.

3- تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

4- تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إقامة المشاريع التي توفر فرص العمل وتزيد من الإنتاج والاستهلاك والدخول.

من هنا كان دور البنك الدولي واضحاً في عملية تمويل التنمية الاقتصادية وذلك من خلال منح القروض طويلة الأجل إلى الدول الأعضاء والدول الفقيرة وخاصة الدول النامية . ونصت اتفاقية البنك الدولي على شروط الاقتراض وهي كالتالي:(2)

1- مراعاة العدالة والمساواة في تخصيص موارد البنك لأعمال التعمير والتنمية ، وأن يؤدي القرض إلى زيادة القوة الإنتاجية للدول المقترضة .

2- التأكد من إمكانية الدول المقترضة بالوفاء بالالتزامات المرتبطة بالقروض .

3- تقديم القروض إلى المشروعات الأكثر نفعا وربحية. والتأكد من أن موارد القرض لا تستخدم إلا للأغراض التي منح من أجلها.

4- تمنح القروض لأية حكومة من حكومات الدول الأعضاء، وإذا كان المقترض هيئة غير حكومية، القرض لابد أن تضمنه حكومة الدول العضو .

ورغم هذه الشروط التي يضعها البنك الدولي لمنح قروض ميسرة للدول الأعضاء. إلا أننا نلاحظ أن البنك الدولي لم يقدم قروضاً ميسرة لتمويل عمليات التنمية في الدول النامية وبما فيها الدول العربية.

وعلى الرغم من أن البنك الدولي كما يرى (مصطفى عبد الله خشيم) " قد توسع توسعا ملحوظا في العمليات المتعلقة بتقديم قروض إلى الدول الأعضاء فيه تحت شروط وضمانات معينة . إلا أن البنك الدولي لم يتمكن لأسباب مختلفة من مدّ الدول النامية باحتياجاتها من القروض الميسرة لتمويل عمليات التنمية فيها. فتحفظ الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي تهيمن على سياسة البنك الدولي ، جعلت هذه المؤسسة المالية الدولية تتباطأ وتفرض شروطاً قاسية على أي قروض ميسرة ، تطلبها الدول النامية للاستفادة منها في تمويل عملية التنمية ."(3)

كما يقول: (فلاح كاظم المحنة) " إن بروز أزمة الديون الخارجية في معظم الدول النامية. وعجز الكثير منها عن دفع خدمات الدين. يعد سبباً أخراً جعل البنك

---

(1) طارق الحاج – مبادئ التمويل – مرجع سابق – ص 160

(2) بسام الحجار – العلاقات الاقتصادية الدولية – مرجع سابق – ص 198

(3) مصطفى عبد الله خشيم – موسوعة علم العلاقات الدولية – ط (ليبيا – دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والأعلام – سنة 1996م) ص 288

الدولي يتباطأ ويضع شروطاً صعبة التطبيق بالنسبة للدول الأعضاء التي تطلب قروضاً إضافية تخرجها من مأزق المديونية . وتحقق لها أهداف التنمية المنشودة ."(1)

وفي الوقت الذي نجد البنك الدولي يقدم القروض تلو القروض للمشاريع المشوهة غير القادرة على إعادة القروض، ولا فائدة منها في منطقتنا العربية فقد قدم البنك قروضا كثيرة لتركيا لغرض عمل مشاريع السدود الضخمة على نهري دجلة والفرات، كما أنه يقدمها للدول التي تقع على حوض نهر النيل ولنفس الغرض كما يقدمها لإسرائيل لأغراض متعددة ولغرض ربطها بمشاريع الطاقة الكهربائية والطرق بالبلدان العربية المجاورة . إذن ما هي أنواع القروض التي يمنحها البنك الدولي للدول الأعضاء ؟

تنقسم القروض التي يمنحها البنك الدولي إلى نوعين . وهي قروض من حيث المصدر . وقروض من حيث المدة .

أولا: القروض من حيث المصدر: (2)

1- القروض الداخلية:

وهي تلك القروض التي تحصل عليها الدول من الأفراد والمؤسسات في إقليمها بغض النظر عن جنسيتهم، أكانوا مواطنين أم أجانب، وقد تضع الدول شروط القرض وتحدد مدته وكيفية السداد . و نلاحظ أن قدرة الدول على الاقتراض الداخلي أكبر بكثير من قدرتها على الاقتراض من الخارج ، إذ أنها لا تستطيع أن تملي شروطها على دولة أخرى ، أو على المدخرين خارج حدود إقليمها . أما في الداخل فتعمل الدولة على نجاح قروضها بإثارتها للروح الوطنية في نفوس المواطنين ، وكذلك تطرح قروضها بعد دراستها للوضع الاقتصادي السائد ومعرفة العوامل المهيئة لإنجاح القروض . كتوفير المدخرات .

2- القروض الخارجية:

وهي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية أو من هيئات ومؤسسات دولية .

وفي الحقيقة تلجأ الدول إلى الاقتراض من الخارج بسبب حاجتها لرؤوس الأموال وعدم كفاية المدخرات الوطنية ، وحاجتها إلى العملات الأجنبية (الصعبة) لتغطية عجز موازنتها أو لدعم عملتها وحمايتها من التدهور ، أو قد يكون السبب حاجتها للحصول على ما يلزم من سلع إنتاجية واستهلاكية . ومن هنا نلاحظ أن سلطة الدولة في حالة الاقتراض الخارجي أقل منها في حالة الاقتراض الداخلي . أي أنها لا تستطيع أن تجبر دولة أخرى على منحها قرضا.

(1) فلاح كاظم المحنة – العولمة والجدل الدائر حولها – مرجع سابق – ص 123
(2) طارق الحاج – مبادىء التمويل – مرجع سابق – ص 161- 162

ثانيا: القروض من حيث المدة:

1- قروض قصيرة الأجل: (1)

هي تلك القروض التي يتم التحصل عليها من الأصدقاء والأقارب أو من الموردين أو الزبائن. وتكون قيمة هذه القروض قليلة وبدون ضمانات وعادة بدون فوائد. ولهذا لا يمكن أن نعتبرها مصدر تمويل للاستثمارات طويلة الآجل . أو قد تكون قروضا من المصارف والتي يمكن الحصول عليها عن طريق قبول خصم كمبيالة لدى المصرف، وبدون ضمانات شخص ثالث أوخصم كمبيالة بضمان شخص ثالث، وغيرها من القروض قصيرة الأجل.

2- قروض متوسطة الأجل:(2)

يمكن في الحقيقة الحصول على مثل هذه القروض من المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى مقابل شهادات دين أو كمبيالات. أحيانا بضمان شخص ثالث. وفترة استحقاقها تكون أكثر من سنتين. وأقل من عشر سنوات حسب ظروف كل بلد، وتستعمل هذه القروض في تمويل المشاريع ذات المردود الاقتصادي السريع نسبيا، أو في شراء الآلات والمعدات، أو شراء مستلزمات الإنتاج، أو تغطية بعض النفقات الجارية من أجور ومرتبات. وأسعار فائدتها تكون أقل نسبيا من أسعار الفائدة في القروض طويلة الأجل .

3- قروض طويلة الأجل: هذا النوع من القروض يكون في شكل سند* دين تصدره جهة متخصصة وتلتزم بدفع مبلغ معين مقابل اقتراض قيمة السند المكتوب عليه. كما تلتزم بدفع الفوائد المنصوص عليها في السند . وسندات الدين هذه يشكل كل سند منها جزءا من الدين الإجمالي. وهكذا يمكن أن تشترك مجموعة كبيرة من المصارف، أو الأفراد في شراء هذه السندات. وتزيد القروض طويلة الأجل مدتها على العشرين سنة. (3)

إن هذه القروض سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية أو قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل ، كان لها تأثير على عملية التنمية ، وخاصة القروض الخارجية التي تمنحها المؤسسات الدولية كالبنك الدولي إلى الدول الأعضاء وخاصة الدول النامية والتي قد جعلت بعضها يعاني حتى الآن من تفاقم مشكلة المديونية .

أثار قروض البنك الدولي على عملية التنمية الاقتصادية:

إن القروض التي يمدها البنك لغرض مساعدة الدول الأعضاء قد تكون لها

---

(1) ميثم صاحب عجام – التمويل الدولي – مرجع سابق – ص 40- 41

(2) عبد العزيز فهمي – موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية – ب ط (بيروت – دار النهضة العربية – سنة 1980ف) ص 567

* السند Bond : هو عبارة عن وثيقة تبيعها المنشأة للجمهور بقيمة اسمية محدده وتحمل فائدة يتم دفعها أما كل ستة اشهر مرة ، أو كل سنة مرة . أي هو مستند قانوني تعترف به الجهة التي أصدرته ، وتلتزم بموجبة بدفع مبلغ معين مقابل اقتراض قيمة السند المكتوبة عليه أي القيمة الاسمية والفوائد المنصوص عليها في السند وتحسب أسعار الفائدة على أساس القيمة الاسمية للسند وبغض النظر عن اختلاف سعر الفائدة في الأوراق المالية وفي هذا الخصوص يمكن الرجوع إلى: طارق الحاج – مبادئ التمويل – مرجع سابق – ص 114 ومابعدها – وكذلك: ميثم صاحب عجام – التمويل الدولي – مرجع سابق – ص 155

(3) المرجع السابق – ص 42

آثار إيجابية إلى جانب آثارها السلبية.

1- الآثار الإيجابية :

تتمثل في دعم خزينة الدولة بالمال إذ تعد القروض مصدرا من مصادر الإيرادات العامة الخاصة في الدول النامية التي تعاني من عجز في موازنتها العامة وقد لا تستطيع الاعتماد على الضرائب والرسوم لتمويل هذا العجز، وأحيانا قد لا تكفي القروض الداخلية لتحقيق هذا الهدف لضعف المدخرات الوطنية وتدني الدخول فتلجأ إلى الاقتراض من الخارج .

أي" إن استخدام القروض في مشاريع صناعية يساعد على خلق فرص عمل مما يعني إيجاد دخول للأفراد وتحسين ميزان المدفوعات والتخفيض من الواردات." (1)

2- الآثار السلبية :

إلى جانب الآثار الإيجابية يوجد كم هائل من الآثار السلبية ، خاصة في الدول النامية التي أصبحت تعتمد إلى حد كبير على القروض الخارجية ، وتتمثل هذه الآثار السلبية في التبعية السياسية. فمن المنطقي أن يملي الدائن على المدين الشروط التي تلائم الأول وتحقق أهدافه ، وهذا ما نلاحظه في بعض الدول النامية التي فقدت الاستقلالية في اتخاذ القرار السياسي جزئياً أو كلياً بسبب عدم مقدرتها على سداد أقساط القروض أو الفوائد المترتبة عليها .

كما تتمثل هذه الآثار السلبية في التبعية الاقتصادية حيث تعتمد الجهة القارضة على فرض شروط اقتصادية على الدول المقترضة كي تفي بالتزاماتها بتسديد القرض و فوائده . فنلاحظ كثرة الضرائب في الدول النامية أو رفع الدعم عن السلع الأساسية أو تخفيض قيمة العملة أو بيع لأملاكها وحصصها في المشاريع الإنتاجية والخدمية وغيرها كي تفي بشروط القرض . وإن لم تستطع يوجد ما يطلق عليه بإعادة جدولة الديون * والذي تكون نتائجه أسوأ على الاقتصاد .

ومن الآثار الاقتصادية ظهور ما يعرف(التمويل بالعجز) خاصة في الدول النامية. أي أن قروض الدول النامية وخاصة الخارجية منها يتم تغذيتها بمصرف الإصدار والمتمثل بإصدار إسناد دين عام جديد أو إصدار نقد جديد، فتزيد كمية النقود المقروضة والمتداولة مما يعني بروز كتلة نقدية ضاغطة تزيد من الكمية المطلوبة على السلع والخدمات ويقابلها ضعف في الإنتاج مما يجبر الدولة على الاستيراد من الخارج ، واللجوء لاقتراض جديد ، وهذا الوضع يؤدي إلى إصدار

---

(1) طارق الحاج - سياسة التمويل - مرجع سابق - ص 173

* إعادة جدولة الديون : هي عملية يقصد بها إعطاء نفس جديد لمالية الدولة المدينة ، أي تغيير تواريخ استحقاق الدين وتأجيل السداد ، حيث تقرر الدولة الدائنة منح الدولة المدينة أجلا إضافية ، وبهذه الطريقة يمكن للدولة الدائنة أن تحصل على أموالها بدلا من التوقف النهائي للدولة المدينة عن الدفع . وفي الوقت نفسه تستفيد الدولة المدينة من فترة التأجيل لترتيب أوضاعها المالية والتجارية ، أهمها معالجة العجز المالي الذي هو سبب اللجوء إلى التمويل الخارجي ، ومن ثم الوقوع في الدين . في هذا الخصوص يمكن الرجوع إلى د/ بسام الحجار – العلاقات الاقتصادية الدولية - مرجع سابق – ص 173

نقد جديد قابل للطلب المتزايد مع وجود إنتاج ضعيف غير قادر على تلبية الطلب، وهذا ما يسمى (التمويل بالعجز).

وبالإضافة إلى ذلك تؤدي القروض الداخلية إلى حدوث حالة من الانكماش الاقتصادي. لأن القرض يؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل لحساب الادخار ويقلل الأنفاق الاستهلاكي والاستثماري بالنسبة للفرد . أما الدولة فيخلق لها ذلك فائضا ماليا، لأنها هي التي حصلت على قيمة القروض، وفي الحالة التي لا يستطيع فيها استخدام هذا الفائض المالي في العملية الإنتاجية يؤدي إلى تقليل الإنتاج وخلق حالة من الانكماش .

ومن هنا يمكننا أن نقول إن الدول النامية، وبما فيها الدول العربية قد أدت بها هذه القروض التي منحها لها البنك الدولي إلى مشكلة المديونية، والتي مازالت حتى الآن تعاني منها بعض الدول .

أزمة المديونية في الدول النامية :

لقد ظهرت مشكلة المديونية الدولية في عقد السبعينيات، والتي كان من شأنها أن تنتقل إلى كافة بلدان العالم الثالث، حيث أصبحت المشكلة الدولية على قمة قائمة المشاكل الاقتصادية وظلت قدرات الدول على الإيفاء بالتزاماتها المالية على الساحة الاقتصادية الدولية.

كما يقول:(جان كلود برتيليمي)" كانت السبعينيات من العام 1970ف ، سنوات تنام قويا لديون العالم الثالث . فقد زادت ديون البلدان الطويلة الآجل بما يقرب من 21 % في السنة بين عامي 1970-1979." (1)

إذ إنه في هذه الفترة قام عدد كبير من البلدان النامية بالاقتراض لزيادة الاستهلاك والاستثمار. ولو نظرنا إلى وضع الاقتصاد العالمي في فترة الثمانينيات لوجدنا بأن كل المؤشرات والدلالات الواقعية قد عدت أن فترة السبعينيات هي الامتداد الطبيعي لكل التطورات التي حصلت على الساحة الاقتصادية خلال الفترة الأولى من السبعينيات بالقياس مع ما حصل خلال فترة الثمانينيات .

وذلك كما يقول : (فؤاد مرسي) "هي الحصيلة التراكمية لالتجاء الدول النامية - بما فيها الدول العربية - إلى أسلوب الاقتراض من الخارج . وهي تشير إلى الفجوة التمويلية الناجمة عن عدم كفاية التمويل المحلي . كما تدل على عجز الدول النامية وخاصة الدول العربية عن إصلاح اقتصادها على نحو يمكن موازين

(1) جان كلود برتيليمي - ديون العالم الثالث - ترجمة حسن حيدر - ط 1(بيروت - منشورات عويدات - سنة 1996ف) ص 23

مدفوعاتها تحمل أعباء ديونها وتوفير التمويل ." (1)

أي أن استعانة الدول النامية بما فيها الدول العربية بالموارد الأجنبية، إنما يرجع إلى وجود فجوة في الموارد المحلية. أي قصور حجم المدخرات المحلية عن الوفاء بالمتطلبات التمويلية اللازمة لتحقيق معدلات الاستثمار المطلوبة لإنجاز خطة التنمية الاقتصادية .

وبالإضافة إلى وجود فجوة الصرف الأجنبي . أي قصور حصيلة الصادرات عن تغطية قيمة الواردات المطلوبة لإنجاز برامج التنمية الاقتصادية. فإن هاتين الفجوتين يجب أن يتم تغطيتهما عن طريق الاستعانة بموارد نقدية أجنبية إضافية. ومن هنا كانت تعاني الدول النامية - وبما فيها الدول العربية - من مشكلة المديونية.

إن مشكلة تزايد الديون الخارجية تعد من أخطر المشاكل التي تواجه الدول النامية في الوقت المعاصر، فقد شهدت السنوات الأخيرة تزايداً واضحاً وسريعاً في مديونية البلاد النامية وبما فيها البلاد العربية.

كما أن "حجم الديون الخارجية المستحقة على تلك الدول قد زاد عن 90.7 بليون دولار عام 1973 فـ، إلى ما يقرب من 1000بليون دولار في عام 1986فـ، الأمر الذي يعني أن هذه الديون قد تزايدت بنحو يزيد قليلا عن عشر مرات خلال السنوات الثلاث عشرة الأخيرة " (2)

إن ظاهرة تزايد المديونية الخارجية في الدول النامية و العربية قد أدى إلى تزايد سريع في حجم الأعباء المترتبة على تزايد تلك الديون وهذه الأعباء تتمثل في مدفوعات الفائدة على القرض، وهي تشمل النسب الإضافية إلى أصل القرض والتي يتقرر على البلد المدين دفعها على المبلغ الذي لم يسدد من القرض . وكذلك يتمثل العبء في أقساط استهلاك القرض، والتي تتمثل في المبالغ الدورية التي يدفعها البلد المدين سداداً لأصل قيمة القرض. ولاشك أن تفاقم مشكلة الديون الخارجية للدول النامية قد أثر تأثيراً بالغاً على عملية التنمية الاقتصادية بها . وقد ارتبط هذا التأثير بحجم المدفوعات الخارجية المتزايدة التي تتحملها الدول النامية لخدمة أعباء الديون، وقد كان لهذا الأمر تأثير على عدة متغيرات تساهم في إنجاز عملية التنمية الاقتصادية المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات ، والتضخم ، والادخار.

أولا: تزايد أعباء الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في الدول النامية: (3)

تعاني العديد من الدول النامية وجود عجز دائم في موازين مدفوعاتها ، بسبب تزايد المديونية الخارجية لهذه الدول . وما نتج عنها من أعباء متزايدة

---

(1) فؤاد مرسي - التحدي العربي للأزمة الاقتصادية العالمية - ط1(بيروت - دار الشهاب للنشر - سنة 1986ف) ص 34

(2) حامد عبد المجيد دراز - وسمير إبراهيم أيوب - مبادئ المالية العامة - ط1 (الإسكندرية - الدار الجامعية للنشر سنة 2003ف) ص 349

(3) المرجع السابق ، ص 387

ولكن وجود هذا العجز ليس له تأثير كبير على ميزان المدفوعات وخاصة إن كان العجز مؤقتا نتيجة للمساهمة في إنجاز عملية التنمية، لأن بعض الدول متعرضة لهذا العجز نتيجة لاعتمادها على الواردات بشكل كبير وخاصة المتمثلة في الآلات والمستلزمات الإنتاجية.

أي " إن وجود ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات أمر طبيعي، وخاصة في بداية عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، وذلك بسبب زيادة الواردات بمعدل أكبر من معدل زيادة الصادرات، نظراً لتزايد استيراد مستلزمات الإنتاج المختلفة المطلوبة لتنفيذ دفعة كبيرة من الاستثمارات التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية "(1)

إن المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية تحتاج إلى رأس المال الأجنبي لكي يساهم في زيادة حجم الاستثمار الإجمالي ، ثم زيادة الناتج القومي ويظل أثره إيجابيا في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات ، إذا كان معدل تدفقه في شكل قروض ومنح أكبر من معدل نمو المبالغ الخاصة بالوفاء بأعباء هذه القروض . ولكن إذا تزايدت أعباء الديون الخارجية للدول النامية بمعدل يفوق معدل تدفق الموارد الأجنبية الجديدة، فقد يؤدي إلى آثار سلبية في ميزان المدفوعات في هذه الدول .

" إن تزايد العجز في ميزان المدفوعات في الدول النامية يتطلب العمل على زيادة الصادرات وتقليل الواردات ، ولكن تواجه الدول النامية في هذا الخصوص العديد من المشاكل ، مما جعلها تضطر إلى العمل على تقليل الواردات من السلع الإنمائية، ويترتب على ذلك عرقلة إنجاز مشروعات التنمية الاقتصادية ."(2)

إن العجز الدائم في موازين مدفوعات الدول النامية ، بما فيها الدول العربية قد تؤدي إلى تزايد أعباء الديون الخارجية في الدول النامية ، وهذا قد يؤدي إلى إعاقة تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية فيها .

ثانياً:تزايد أعباء الديون الخارجية على معدلات التضخم في الدول النامية :

إن الدول النامية تتسم بوجود مصادر متعددة تؤدي إلى ظهور الضغوط التضخمية بها و المتمثلة في مصادر الانفجار السكاني الذي تعاني منه تلك الدول . وكذلك تزايد الميل للاستهلاك وضآلة مرونة عرض الإنتاج المحلي . وغيرها من العوامل التي تعمل على الإسراع بمعدلات التضخم في هذه الدول . بالإضافة إلى تزايد الديون الخارجية في البلاد النامية ، وتزايد الأعباء المترتبة عليها حيث تعد من أهم مصادر الضغط التضخمي في هذه البلدان . أي أن الديون تؤدي عند

(1) حامد عبد المجيد دراز - مبادئ المالية - ط1 (الاسكندرية - مركز الإسكندرية للكتاب - سنة 2002ف) ص 368
(2) حامد عبد المجيد دراز ، وسمير إبراهيم - مبادئ المالية العامة - مرجع سابق - ص 396

الحصول عليها، بل عند سداد أعبائها إلى ارتفاع الأسعار الداخلية في الدول النامية، لأن تنفيذ المشروعات التي تمولها القروض الخارجية يترتب عليها دخول نقدية ثم تزداد القوة الشرائية في المجتمع. (1)

إن حدة الضغط التضخمي الناشئ عن التوسع في الاستثمار سوف تبدأ في الانخفاض عندما تبدأ المشروعات الجديدة في الإنتاج ومن ثم يزداد الناتج المحلي من السلع والخدمات مما يؤدي إلى مواجهة التزايد في الطلب عليها ، وبذلك تتجه الأسعار إلى الانخفاض .

ولكن " سداد أعباء هذه القروض الخارجية التي استخدمت في تمويل تلك الاستثمارات تحول دون تحقيق هذا الأثر الإيجابي ، ذلك لأن الدول النامية المدينة تواجه بضرورة تخصيص جزء من هذا الإنتاج للوفاء بقيمة أعباء هذه القروض ومع تزايد حجم أعباء الديون الخارجية في الدول النامية ، فإنها تضطر إلى تخصيص جانب من الناتج المحلي لسداد أعباء هذه الديون . " (2)

وهذا يعني انكماش حجم العرض المحلي من مختلف السلع والخدمات ، واستمرار التبعية الاقتصادية التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع والخدمات ، وكذلك عملية سداد أعباء الديون الخارجية المتزايدة في الدول النامية ، تؤدي إلى إضعاف قدرتها على تمويل وارداتها من السلع الإنمائية مثل مستلزمات الإنتاج من الآلات والمعدات وغيرها ، مما يترتب عليه عرقلة تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية فيها. وبالتالي انخفاض معدل الإنتاج المحلي من السلع والخدمات المختلفة.وهكذا تشكل أعباء الديون الخارجية في الدول النامية مصدرا من مصادر الضغط التضخمي بها.

ثالثا: أثر تزايد أعباء الديون الخارجية في الدول النامية على معدلات الادخار المحلي:

نلاحظ أن رأس المال الأجنبي الذي تحصل عليه الدول النامية على شكل قروض ومنح يعمل على المساهمة في تكوين الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية ، وهذا يؤدي إلى رفع معدل النمو والناتج القومي ثم رفع مستوى الادخار المحلي .

ولكن قد يكون لرأس المال الأجنبي تأثيراً سلبياً على معدلات الادخار . فإذا قارنا بين عائد رأس المال الأجنبي والذي يتمثل في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي،

---

(1) رمزي زكي – علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي – بالبلاد الآخذة في النمو – ب ط (القاهرة – معهد التخطيط القومي – سنة 1967أ) ص 63

(2) حامد عبد المجيد دراز ، وسمير إبراهيم– مبادىء المالية العامة – مرجع سابق – ص 397

وبين تكلفته التي تنعكس في تزايد الأعباء الناتجة عن معدل حصول الدول النامية عليه والمتمثلة في معدلات الفائدة المستحقة عليه وأقساط استهلاك الدين. يتضح التأثير السلبي لرأس المال الأجنبي على معدلات الادخار . كما يقول : (محمد محمود الإمام) :" حتى يمكن أن تتحقق فائدة ولو هامشية من اعتماد الدول النامية على القروض الأجنبية ، فإن سعر الفائدة على القروض لابد أن تكون أقل من معدل النمو الاقتصادي في البلد المدين . أي أن الاقتراض بسعر فائدة 7% في الدولة لا يتجاوز فيها معدل النمو 6%. ينتهي بهذه الدولة بعد سداد أعباء هذه القروض إلى انخفاض معدلات تكوين رأس المال، وعلى ذلك فإن الدولة تكون قد حولت زيادة حالية في الدخل والاستهلاك على حساب خسارة مستمرة فيهما في المستقبل " (1)

إن القروض الخارجية والأعباء المترتبة عليها لها أثر سلبي ، لأنها قد تؤدي إلى انخفاض معدلات الادخار في الدول النامية .

والخلاصة : يتضح لنا أن تزايد الديون الخارجية والأعباء الناتجة عنها في الدول النامية ، قد أدت إلى أيجاد عثرات حقيقية أمام عملية التنمية الاقتصادية بها ، فقد رأينا كيف نتج عن تزايد الديون الخارجية في هذه الدول . إضعاف قدرة هذه الدول على استيراد المستلزمات الأساسية لإنجاز عملية التنمية الاقتصادية ، وتخفيض حجم الادخار المحلي فيها . بالإضافة إلى التزايد الواضح في مقدار العجز في موازين مدفوعاتها وارتفاع معدلات التضخم فيها.

(1) محمد محمود الإمام ـ القروض الأجنبية والتنمية الاقتصادية طويلة الأجل ـ ط1 (مصر ـ مطبوعات معهد التخطيط القومي ـ سنة 1976ف) ص 20

المبحث الثالث

منظمة التجارة العالمية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي

منظمة التجارة العالمية وأثرها علي التنمية الاقتصادية في الوطن العربي

تمهيد:

نظراً لما تركته الحرب العالمية الثانية من تأثير شديد علي التجارة الدولية، وشؤون النقد والمال في العالم . فقد حاولت الدول أن تجد لنفسها خلاصا ، وأن تبحث عن وسيلة مناسبة يمكن من خلالها توفير مصادر تمويل ملائمة لإعادة تعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية ، وتنشيط حركة التجارة الدولية ، وتوفير الاستقرار للنظام الاقتصادي العالمي.

وعليه تم عقد مؤتمر دولي عام 1944م في ولاية بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية كمحاولة لإيجاد الصيغة الملائمة لإدارة النظام النقدي الدولي ، ونظام التمويل ، وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والتجارة الدولية حتى يتم الاتفاق بين دول الحلفاء والدول الصديقة علي وضع قواعد اقتصادية ومالية وتجارية يقوم علي أساسها النظام العالمي في المرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وهذه القواعد الجديدة تمثلت كما تحدثنا سابقاً في صندوق النقد الدولي ، والذي يختص بالمسائل المتعلقة بأسعار الصرف وميزان المدفوعات ووسائل التمويل للعجز الخارجي ، ومنح قروض قصيرة الأجل لمواجهة إجراءات تصحيح المشاكل النقدية التي تواجه الدول الأعضاء .

والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يختص بمساعدة الدول الأعضاء وخاصة الدول النامية في تمويل المشروعات الإنمائية، أي إعطاء قروض طويلة الأجل. وكذلك من قواعد ذلك النظام الاقتصادي العالمي ظهور منظمة التجارة العالمية " التي كان المفروض أن يتم الموافقة علي إنشائها لاستكمال أركان أو قواعد النظام الاقتصادي العالمي لكي تعمل علي تنمية التجارة الدولية بين الدول الأعضاء ، وتضع قواعد السلوك والانضباط في هذا المجال. "(1)

أولا : نشأة منظمة التجارة العالمية

لقد تم بالفعل عقد مؤتمر (هافانا)* في كوبا سنة 1947 م. ووافق المؤتمر علي(ميثاق هافانا)، الذي حاول وضع الأساس لمنظمة التجارة العالمية وتحديد

---

(1) محمد محروس إسماعيل – محمد سيد عامر- قضايا اقتصادية معاصرة – ط (الإسكندرية - الدار الجامعية للنشر – سنة بدون) ص177

*ميثاق هافانا Havana charter : صدر هذا الميثاق بناء علي مؤتمر هافانا عام 1948م . وصدر عن المؤتمر الوثيقة الختامية التي عرفت آنذاك بميثاق هافانا ، وانطوت هذه الوثيقة علي مجموعة من القواعد الرامية إلي تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات ، إضافة إلي سياسات العمل ، والتوظف ، والاستثمار والتجارة الدولية في السلع الأولية ، وتضمنت الوثيقة إنشاء منظمة التجار العالمية الدولية ITO. في هذا الخصوص يمكن الرجوع إلي د/ عادل المهدي ، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص 373

إختصاصاتها. حيث " تم عقد المؤتمر في 18 فبراير 1948م، بلندن وشاركت في أعماله 55 دولة واستكمل أعماله بجنيف في الفترة من 20 يناير إلي 25 فبراير 1947م، وتم إنهاء هذا المؤتمر بهافانا في الفترة من 21 نوفمبر 1947 حتى 28 مارس 1948 بإعلان ميثاق هافانا ."(1)

وقد عرف هذا الميثاق بميثاق التجارة الدولية الذي تضمن التوصل إلى اتفاقية للتجارة الدولية متضمنة العمل على إنشاء منظمة التجارة الدولية تكون في نفس مستوى صندوق النقد الدولي . والبنك الدولي . وقد وقع على ميثاق هافانا في كوبا حوالي 55دولة . ولكن الكونجرس الأمريكي رفض المصادقة على ميثاق هافانا، لأنه يتضمن أحكاما تنادى بتدخل الحكومات في سير التجارة الدولية وتوقف عمل قوى العرض والطلب في بعض المجالات ولهذا لم تقم منظمة التجارة العالمية، لأنه لم يكن من الممكن قيامها دون مشاركة الولايات المتحدة التي كان إنتاجها القومي يمثل في ذلك الوقت حوالي نصف الإنتاج القومي العالمي .

ولكن" وافقت بعض الدول الصناعية بما فيها الولايات المتحدة وعدد من الدول النامية بما فيها الدول العربية على تنفيذ جزء من ميثاق هافانا الذي يتمثل في تحرير التجارة الدولية. ومن هنا كانت الاتفاقية العامة لتعريفات التجارة(الجات) والتي تحل محلها منظمة التجارة العالمية ". (2)

اتفاقية الجات GAAT:- *

الجات أداة من أدوات الدول المتقدمة للسيطرة على اقتصاديات الدول المتخلفة في إطار تقسيم دولي جديد للعمل . أي هي "إطار يسهل اندماج أسواق الدول النامية في الاقتصاد العالمي في إطار التقسيم الجديد للعمل الدولي ويكرس لمصالح الدول المتقدمة. " (3)

وكان من الأهداف العامة لهذه الاتفاقية عند نشأتها رفع مستويات معيشة الأطراف المتعاقدة ، وزيادة مستويات الدخل القومي الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال ، والاستغلال الأمثل للموارد العالمية من خلال التوسع في الإنتاج والتجارة الدولية ، وسهولة النفاذ لأسواق المنتجات والمواد الأولية ، ومساعدة الدول الأقل نموا على الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة لتصريف فائض إنتاجها من السلع

(1)- محمد علي إبراهيم – الجات (الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات) – ب ط (الاسكندرية - الدار الجامعية للنشر – سنة 2002) ص9

(2)- عبد المطلب عبد الحميد – الجات وآليات منظمة التجارة العالمية – ب ط (الإسكندرية - الدار الجامعية للنشر - سنة 2002) ص21

*الجات GAAT هي كلمة مركبة من الحروف الأولي الإنجليزية للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة . أو General Agreemet on Tariffs and Trade وتم توقيعها من جانب 23 دولة من دول العالم عام 1947 . بهدف إيجاد آلية متعددة الأطراف لتسهيل حركة التجارة الخارجية بين الدول والاتفاق على مجموعة من المبادئ التي ترمي إلى تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات . في هذا الخصوص يمكن الرجوع إلى - المرجع السابق – ص 17

(3)- المرجع السابق ص5 .

المصنعة، بالإضافة إلى ذلك أهداف جولة أورجواي المتمثلة في التوسع في التجارة الدولية في الخدمات، وحماية البيئة، والحفاظ عليها ودعم سبل تحقيق ذلك.

وفي الحقيقة هذه الأهداف" يتم تحقيقها من خلال تخفيضات جوهرية في التعريفات الجمركية والعوائق التجارية الأخرى، وإلغاء التمييز في المعاملة. كذلك من خلال اتفاقيات المعاملة بالمثل وإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف قادر على الاستمرار والبقاء ." (1)

وهذه الأهداف يمكن للجات تحقيقها في الدول المتقدمة بدرجة أكبر من تحقيقها في الدول النامية ." ولما كان الهدف الرئيسي من الاتفاقية (الجات) GAAT هو تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية لفتح المجال نحو تدفق التجارة الدولية بسهولة ويسر ودون عوائق ، كان لابد على الدول المتعاقدة أن تأخذ طريقاً واحداً نحو تحقيق هذا الهدف ألا وهو طريق المفاوضات التجارية من خلال قناعتها الأساسية بأن كل الأمور قابلة للتفاوض وتحرير التجارة الدولية لن يأتي إلا تدريجيا." (2)

ونجد أن الجات قامت بثمانية جولات من المفاوضات في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منذ عام 1947م حتى 1993م وقد تم عقد هذه الجولات في سبيل إظهار هذه الاتفاقية إلى حيز الوجود . ومن هذه الجولات (جولة جنيف ، جولة آنسي، جولة توركاي، جولة جنيف، جولة ديلون، جولة كندي، جولة طوكيو، جولة أورجواي .)*

إن الدعوة إلى عقد هذه الجولات في نطاق الجات "كان دائما بمبادرة أمريكية تحركها مشكلة أو مصلحة تجارية للولايات المتحدة فعجز ميزان التحويلات

---

(1) المرجع السابق ص24

(2) المرجع السابق - ص 36

* جولة جنيف : Geneva Round هي الجولة الأولى من الجولات التي قامت بها اتفاقية الجات ، والتي عقدت بجنيف بسويسرا عام 1947م، وكانت تمثلها 23 دولة .

* جولة انسي : Annecy Round هي الجولة الثانية من المفاوضات التي عقدت في إطار اتفاقية الجات ، والتي عقدت بفرنسا عام 1949م، وتمثل هذه الجولة كذلك 23 دولة .

* جولة توركاي : Torguay Round عقدت هذه الجولة في تركيا وانجلترا عام 1951م، وكانت تمثلها 28 دولة .

*جولة جنيف : Geneva Rnud هي الجولة الرابعة والتي عقدت في الفترة من 1952م - 1956م بمدينة جنيف بسويسرا وحضرها ممثلي 26دولة.

* جولة ديلون: Dillbn Round هي الجولة الخامسة ، والتي عقدت في الفترة من 1960م – 1961م في مدينة جنيف بسويسرا ، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى وزير الخارجية الامريكية (دوجلاس ديلون) الذي اقترح انعقاد هذه الجولة .

*جولة كندي : Kennedy Round عقدت هذه الجولة خلال الفترة من 1965 م- 1967م في مدينة جنيف بسويسرا وسميت بهذا الاسم نسبة إلى الرئيس الامريكي الراحل (جون كندي) الذي دعا إليها .

*جولة طوكيو : Tokyo Round عقدت هذه الجولة في الفترة من 1973م - 1979م بجنيف ، أطلق عليها هذا الاسم لان المؤتمر الوزاري الذي أعلن بدايتها انعقد في العاصمة اليابانية طوكيو ، وشاركت فيها 102 دولة

*جولة أوروجواي : Uruguey Round هي من أشهر وأهم جولات اتفاقية الجات وعقدت هذه الجولة خلال الفترة 1986م – 1993م، ووقعت في 15 ابريل عام 1994م بمراكش بالمغرب . وفي هذا الخصوص يمكن الرجوع إلى محمد عشر إبراهيم - الجات – الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات - مرجع سابق - ص 27

الرأسمالية كان وراء جولة كينـدي ، وعجز الميزان التجاري أول مرة منذ عام 1893م كان وراء جولة طوكيو ." (1)

أي أن السبب وراء عقد هذه الجولات ، هو أن الولايات المتحدة كانت راغبة في استمرار تحرير التجارة الخارجية باعتبارها من الدعائم الرئيسية لإعادة بناء أوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية . وتخفيض التعريفات الجمركية وخاصة على منتجات الدول النامية سواء كانت منتجات صناعية أو تجارية أو كيميائية أو المنسوجات ، وكذلك منع وضع عراقيل جديدة أمامها، مما فتح الباب لانضمام أعداد جديدة من الدول لهذه الاتفاقية .

إن جولة أورجواي أهم الجولات التي قامت بها اتفاقية الجات ، لأنها تميزت بإنشاء منظمة التجارة العالمية . وهي كذلك آخر جولة من جولات الجات والتي دعت الولايات المتحدة لعقدها بعد جولة طوكيو عام 1982م. وشاركت فيها 124 دولة ، ولهذا تميزت على الجولات السابقة بأنها أطول فترة من المفاوضات السابقة حيث استمرت 7 سنوات كاملة . كما أنها شملت أكبر عدد من الدول المشاركة وهي أشمل الجولات حيث تتضمن الوثيقة النهائية لتلك الدول . وكذلك تميزت بتعرضها لموضوعات جديدة كالتجارة الدولية في الخدمات ، وحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار ، وإصلاح السياسات الزراعية . وأخيراً تميزت هذه الجولة بإنشاء منظمة التجارة العالمية لتولي الإشراف علي تنفيذ هذه الاتفاقيات . (2)

ومن هنا نشأت منظمة التجارة العالمية (WTO)* لتحل محل سكرتارية الجات بعد توقيع الاتفاقية الموقعة في مراكش بالمغرب سنة 1994م . بعد انتهاء جولة أورجواي وهي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية ، وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد علي إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية ، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي. في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة علي الأطراف المختلفة في العالم ، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي .(3) مع أطراف الاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي . لغرض زيادة الناتج المحلي العالمي والرفاهية الاقتصادية علي مستوى العالم . ولقد بدأ

---

(1) محمد عمر جمال ابودوح ـ منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية ـ بـ ط (الإسكندرية ـ الدار الجامعية سنة 2003ف) ص37

(2) د/ حسام علي داود وأخرون ـ اقتصاديات التجارة الخارجية ـ مرجع سابق ـ ص197 ـ ص148

* منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) : هي أول إطار مؤسسي متعدد الأطراف ، يضع قواعد لإدارة النظام التجاري الدولي . ويرمز له بأحرف الثلاثة الأولى من المصطلح الانجليزي لمسمى المنظمة (W T O) . وقد جاء ميلاد هذه المنظمة سنة 1995م كنتيجة لمفاوضات جولة أورجواي من عام 1980م والتي عام 1994 وتم توقيع 117 دولة على وثيقة إنشاء منظمة التجارة العالمية في مدينة مراكش بالمغرب عام 1994م ، أصبحت سارية المفعول سنة 1995م . لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى ـ د/ عادل المهدي ـ عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق ، 167

(3) د/ عبد المطلب عبد الحميد ـ الجات وآليات منظمة التجارة العالمية ـ مرجع سابق ص176

عمل المنظمة سنة 1995، واستقبلت فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية بآمال كبيرة من قبل الدول المتقدمة. وكذلك الدول النامية، بل وتوقع أن يكون لهذه المنظمة دور أكثر فعالية في ترسيخ النظام التجاري العالمي في الألفية الثالثة للوصول بالتجارة العالمية إلى آفاق أرحب ومجالات أكثر شمولاً واتساعاً، ولذلك صاحب ظهورها ووجودها الحديث عن ما يسمى (العولمة)Globalization. وكيف أن هذه المنظمة ستعمق هذه العولمة لتجعل العالم بلا حدود وبلا قيود .

وفي الحقيقة إن الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) سنة 1995م تكونت من 26 مادة و4 ملاحق تم فيها توضيح جميع مبادئ ووظائف وأهداف ومجالات هذه المنظمة .

ثانيا: - مبادئ منظمة التجارة العالمية .

لا شك أن المبادئ التي قامت عليها منظمة التجارية العالمية لا تختلف كثيرا عن تلك المبادئ التي سار عليها النظام التجاري الدولي في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات " ويمكن إيجازها في الآتي :-

1- مبدأ التجارة دون تمييز:

هو المبدأ الذي تتساوى فيه الدول الأعضاء في الحقوق والالتزامات التجارية الدولية. أي" ضرورة منح كل طرف من أطراف التعاقد فورا وبلا شروط ، جميع المزايا والحقوق والعطاءات التي تمنح لأي دولة أخرى ، سواء كانت متعاقدة أو غير متعاقدة ، و دون حاجة إلى اتفاق جديد ودون مطالبة. " (1)

وهذا يعني أن تتعهد الدولة العضو بمنح جميع المزايا التي تعطيها للدولة الأخرى في المستقبل أو في الماضي إلى الدول الأعضاء في المنظمة سواء ما يتعلق بقيام اتحادات جمركية أو مناطق حرة ، أو أي معاملات خاصة أخرى . وهذا ما يعرف بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية أو مبدأ عدم التمييز.

2- مبدأ تحرير التجارة الدولية :

ويعني هذا المبدأ تحرير التجارة الدولية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية أي التزام الدول الأعضاء في المنظمة بتخفيض القيود التعريفية وإزالة القيود غير التعريفية *. وهذا ما يسمى" مبدأ الشفافية الذي يعني الاعتماد على التعريفة الجمركية إذا دعت الضرورة إلى تقييد التجارة الدولية ، والبعد عن القيود غير التعريفية ، ويرجع السبب في تفضيل القيود التعريفية على القيود غير التعريفية إلى أن الأولى تكون مدرجة بجداول التزامات كل دولة ، وبالتالي فهي معروفة للجميع ويسهل تحديد آثارها على التجارة الدولية . أما القيود غير

(1) محمد علي إبراهيم – الجات ، الآثار الاقتصادية لمنظمة الجات – مرجع سابق – ص15

* القيود التعريفية " Tariff " : هي الضرائب الجمركية ، أي قيود سعريه التي تفرض على الصادرات والواردات من السلع والخدمات أما القيود غير التعريفية " Non Tariff " : هي قيود كمية أو نظم الحصص أو حظر الاستيراد . في هذا الخصوص يمكن الرجوع إلى المرجع السابق – ص 18

التعريفية فمن الصعب التعرف على آثارها المترتبة على مقدار الحماية للمنتج المحلي الناجم عن فرضها. "(1)

3- مبدأ تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية :

" هذا المبدأ " يدعو إلى تجنب سياسة (الإغراق والدعم) * واعتماد التعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية . وعدم الالتجاء إلى القيود غير التعريفية ."(2)

أي على الدول المتعاقدة الالتزام بعدم تصدير منتجات بأسعار أقل من سعرها الطبيعي في دولتهم ، إذا كان ذلك يؤدى إلى الإضرار بمصالح المنتجين المحليين في الدول المتعاقدة . وكذلك على الدول المتعاقدة الالتزام بعدم دعم الصادرات وخصوصا الصادرات المصنعة حتى لا يؤدى ذلك إلى الإضرار بطرف آخر متعاقد سواء كان مستورداً أو مصدّراً . وقد أعطت الاتفاقية الحق للدول التي تتعرض لإغراق أن تفرض رسوما إضافية ضد الإغراق أو رسوما مضادة للدعم .

وفي الحقيقة هذه المبادئ الحاكمة لنظام التجارة الدولية ، والتي إذا تأملنا فيها نستطيع أن نلتمس أنها صيغت بطريقة تناسب ظروف الدول المتقدمة ، ولا تناسب ظروف الدول التي ما زالت في طور النمو . أي ملائمة لمصالح اقتصاديات الدول المتقدمة المتمكنة في تجارة السلع الصناعية . والدليل على ذلك ، إذا افترضنا أن الدولة (أ) عرضت تخفيض رسوم الضرائب الجمركية على وارداتها من سلع معينة من الدولة (ب) بنسبة (50 %) مثلا ، فإن هذا التخفيض يكون مشروطاً بالحصول على تخفيض مماثل على صادراتها من سلع أخرى للنفس الدولة . وهذا ما يسمى بمفهوم التبادلية ولكن يمكن القول إن هذا التعادل في التبادل السلعي لا يتحقق إذا كانت الدولتان المتبادلتان للسلع ليستا في مستوى اقتصادي واحد. أي يختلفان في درجة التقدم والنمو مثل الدولة النامية والمتقدمة. نلاحظ أن الدولة النامية تعتمد على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع الضرورية، بينما تعتمد الدول المتقدمة على تصدير المنتجات الصناعية.

ومن هنا نلاحظ أن معدلات التبادل الدولي ليس في صالح الدول النامية المصدّرة للمواد الأولية. لأن العائد المترتب على تخفيض الضرائب الجمركية على صادرات الدول النامية لا يتعادل مع العائد المترتب على تخفيض الضرائب الجمركية على صادرات الدول المتقدمة.

---

(1) حسام علي داود والآخرون – اقتصاديات التجارة الخارجية – مرجع سابق – ص 146

* الإغراق Duping : هو بيع سلع معينة في بلد آخر بسعر أقل من سعرها في البلد المنتجة لهذه السلعة بحيث يسبب ضرر للمنتج المحلي . وبمعنى آخر هو بيع سلعة في سوق دولة أخرى بأقل من سعر السلعة المماثلة في الدول المستوردة وإذا لم تجد سلعة مماثلة يتم مقارنة السعر بسلعة مماثلة في سوق دولة ثالثة . حتى لا تلحق الضرر بالسلعة الوطنية ونحد من المنافسة وقدرة المنتج المحلي على تحقيق الربح الذي يسعى إلى تحقيقه .

- أما الدعم subsidies : هو مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة وتتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها .في هذا الخصوص يمكن الرجوع إلى – محمد علي إبراهيم – الجات - مرجع سابق – ص20

(2) بسام الحجار – العلاقات الاقتصادية الدولية - مرجع سابق – ص224

ثالثا : - أهداف منظمة التجارة العالمية

1- تسعى منظمة التجارة العالمية إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.

2- التوظيف الكامل للمورد العالمي وزيادة الإنتاج المتواصل وتجارة السلع والخدمات بما يؤدى إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد.

3- زيادة الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية.

4- زيادة التبادل التجاري الدولي وتنشيط التجارة الدولية بين دول العالم على أسس وقواعد متفق عليها.

5- محاولة اشترك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.

وأخيرا يمكن القول إن هذه الأهداف التي تسعى لتحقيقها المنظمة تدور حول هدف رئيسي وهو تحرير التجارة العالمية أي تطبيق حرية التجارة الدولية.

رابعا : وظائف منظمة التجارية العالمية

في ضوء تلك الأهداف جاءت الوظائف التي يمكن أن تقوم بها منظمة التجارة العالمية كما حددتها المادة الثالثة من اتفاقية أورجواي الموقعة في مراكش وهى على النحو التالي :

1- تسهيل إنجاز وإدارة وتفعيل اتفاقية إنشاء المنظمة والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطرف لتسهيل تعزيز الأهداف التي أنشئت من أجلها. أي بمعنى آخر تيسير ومتابعة تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقية الخاصة بجولة أورجواي والموقعة في مراكش. والعمل على تحقيق أهدافها .

2- الإشراف على تنفيذ وتفعيل وثيقة التفاهم الخاصة بإجراءات وقواعد تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء في المنظمة . أي تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات أو حل المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية .

3- الإشراف على تنفيذ وتفعيل آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء .

4- وضع أسس ومحاور التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية والوكالات التابعة لها . لغرض الوصول إلى نوع من الانسجام والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية . (1)

خامسا: مجالات منظمة التجارة العالمية

تعمل منظمة التجارة العالمية على تحرير التجارة الدولية بين الدول

(1) عادل المهدي – عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية – مرجع سابق - ص 186 – 187

الأعضاء من خلال إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية ومعالجة مشاكل الإغراق والدعم من خلال جهاز أو آلية فض المنازعات.

والحقيقة هذا التحرير في التجارة الدولية شمل عدة مجالات وهي كالآتي:
1- في مجال السلع: تتمثل في تحرير السلع الزراعية والصناعية من القيود التعريفية وغير التعريفية. وعدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية.وإذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية فإنه يتم من خلال الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية أو غير الجمركية. (1)
2- تحرير حاجة الخدمات : تعني تحرير الخدمات في كل القطاعات الخدمية القابلة للتجارة الدولية من كافة القيود . كالخدمات المالية المتمثلة في البنوك المالية وأسواق المال وغيرها . والمصرفية . والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات السياحية والمهنية وغيرها .(2)
3- حقوق الملكية الفكرية والفنية والتكنولوجية: نلاحظ أنها من القضايا الهامة نظراً لاستخدام التكنولوجيا والبحث العلمي والإبداع الإنساني، فقد كفلت المنظمة لها الحماية والتنظيم والتحرير من القيود. أي تهدف هذه المنظمة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية . كحماية حقوق المؤلف من استغلال أعماله دون أذن وتصريح منه. وحماية حقوق الاختراع في كافة الميادين التكنولوجية والتصميمات الصناعية وغيرها من حقوق الملكية.(3)

ومن هنا يمكن القول إن التحرير في التجارة الدولية شمل كل المجالات ليس فقط السلع بل امتد إلى مجال الخدمات والملكية الفكرية والأدبية والفنية والصناعية.

سادسا: الهيكل التنظيمي وطبيعة عمل منظمة التجارة العالمية .

نجد أن منظمة التجارة العالمية باعتبارها مؤسسة اقتصادية جديدة. وبالتالي تحتاج إلى تعريف أكثر لهيكلها التنظيمي، وآلية عملها، فنلاحظ أن هناك مجموعتين من الأجهزة ، الأولى : أجهزة عامة : وتشمل المؤتمر الوزاري ، الذي يتكون من ممثلي جميع الأعضاء في المنظمة . وكان يتميز بمبدأ المساواة ، وخاصة في التصويت فلكل عضو صوت واحد عكس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . أي أن المنظمة هنا أكثر ديمقراطية من الصندوق والبنك الدوليين . كما يختص المؤتمر الوزاري بالاطلاع على المهام أو الوظائف الرئيسية للمنظمة . وبالتالي له سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل سواء في منح عضوية انضمام الدول أو إنشاء لجان محددة مثل لجان التجارة والتنمية وغيرها .

(1) محمد علي إبراهيم – الجات ، الآثار الاقتصادية لمنظمة الجات – مرجع سابق – ص39
(2) عبد المطلب عبد الحميد – الجات واليات منظمة التجارة العالمية – مرجع سابق – ص184 – 165
(3) بسام الحجار – العلاقات الاقتصادية الدولية – مرجع سابق – ص237- 238

وكذلك من أجهزة هذه المنظمة المجلس العام ، الذي يقوم بمهام المؤتمر الوزاري في فترات عدم انعقاده ، ويتكون من ممثلي جميع الدول الأعضاء ، ومن اختصاصاته الاضطلاع بمهام المؤتمر الوزاري والإشراف على مسئوليات جهاز السياسات التجارية أي يشرف على المجالس النوعية . كمجلس شئون التجارة في الخدمات ، وشئون جوانب حقوق الملكية الفكرية . والتجارة في السلع والخدمات . أما طبيعة عمل المنظمة فنلاحظ أنها تعمل على إجراء المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالاتفاقات والوثائق القانونية التي تغطي العديد من مجالات التجارة الدولية سواء كان في مجال السلع أو الخدمات. بالإضافة إلى ذلك نجد أن منظمة التجارة العالمية جاءت لتكون مسئولة عن إدارة النظام التجاري الدولي ليكون أكثر كفاءة وفاعلية ، أي أن المنظمة تمثل تحولاً كبيراً في طبيعة النظام التجاري العالمي . فنلاحظ أن كل الدول الأعضاء تتمتع بمجموعة من الحقوق والالتزامات المتكافئة . أي تتساوى فيها الحقوق بغض النظر عن حجم الدولة وقوتها الاقتصادية . وتختلف الالتزامات باختلاف مستويات التقدم والتنمية فيها .

لقد اعتبرت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية الموقعة في عام 1994م ، أن كافة الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات أعضاء أصليون بمنظمة التجارة العالمية . كما يحق لأي دولة منها أن تتمتع بحرية كاملة في إدارة العلاقات التجارية الخارجية وفي الانضمام للمنظمة وكافة الاتفاقيات التابعة لها ، كما يحق لأي عضو الانسحاب من المنظمة . ويصبح هذا الانسحاب ساري المفعول بعد ستة أشهر من تاريخ إيداع الانسحاب . ثم بعد ذلك تسقط حقوق الطرف المنسحب في كافة الامتيازات والمعاملات التي كان يحصل عليها .كما تعتمد منظمة التجارة العالمية في تطبيقها لنتائج جولة أورجواي واتفاقاتها على مجموعة من الآليات الهامة التي تمكن المنظمة من تثبيت دعائم النظام التجاري العالمي وتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وتنفيذ وظائفها.

سابعا: آليات منظمة التجارة العالمية

من خلال ما سبق يتضح لنا العديد من الآليات التي تجعل منظمة التجارة العالمية مرتكزة على دعائم النظام التجاري العالمي. وتحقيق الأهداف والوظائف التي جاءت المنظمة من أجلها. ومن هذه الآليات ما يلي :-

1- آلية صياغة القرارات داخل المنظمة: "هنا يتم صنع القرارات عن طريق جمع الآراء حول موضوع معين. وفي حالة عدم الحصول على جميع الآراء فيتم اللجوء إلى التصويت على القرارات ، وتمثل كل دولة بصوت واحد ، كما يمكن لأي عضو في المنظمة تقديم اقتراح أي فقرة معينة إلى المؤتمر الوزاري لكي يتم النظر فيه . وعرضه على الأعضاء الآخرين للموافقة عليه ."(1)

(1) – عبد المطلب عبد الحميد – الجات وآليات منظمة التجارة العالمية – مرجع سابق- ص 217

وهنا نلاحظ أن منظمة التجارة العالمية تتميز عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عملية صنع القرارات والتصويت ، فصندوق النقد والبنك الدوليين كما اتضح سابقا تتحدد فيهما القوة التصويتيه لكل دولة وفقا للمساهمة المالية للدولة في المنظمة . حيث تصل القوة التصويتيه مثلا للولايات المتحدة الأمريكية إلى ما يقارب (20% بينما في منظمة التجارة العالمية فكل دولة تتمتع بصوت واحد فقط دون وجود حق الاعتراض لأي دولة . وبغض النظر عن المساهمات المالية للدولة أو حجم تجارتها الخارجية في السوق العالمي . هذا يحقق قدرا ملائما من العدالة وضمان استقرار مصالح الدول . وخاصة الدول الصغيرة والأخذة في النمو. والأعضاء في المنظمة.

2- آلية فض المنازعات التجارية : تعد آلية فض المنازعات التجارية لمنظمة التجارة العالمية هي الأكثر فاعلية بالمقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل نشأة المنظمة ، أي كانت في فترة الجات تتسم بالقصور وعدم الفاعلية ، وكان ذلك نتيجة لغياب الهيئة القضائية التي مهمتها تنفيذ الأحكام . وهذا أدى إلى اتجاه البعض إلى تبادل العقوبات التجارية والإجراءات العقابية المنفردة للمحافظة على المصالح الاقتصادية . والتجارية . والفكرية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية . وكانت أكثر الدول استخداما لهذه الإجراءات العقابية المنفردة . وهذا الوضع في الحقيقة يتيح للدول الكبرى الحق في ممارسة ما يحلو لها من ضغوط على الدول الأخرى وفي ظل منظمة التجارة العالمية . نلاحظ أنها قد وضعت قواعد حاكمة لتسوية المنازعات ، والتي توضحها مذكرة التفاهم . وهذه المذكرة تحث الأعضاء على عدم الالتجاء إلى جهاز تسوية المنازعات إلا بعد التأكد من أن جهاز فض المنازعات هو السبيل الوحيد لحسم النزاع ، ودفع الضرر.

وتهدف هذه الآلية إلى ضمان التوصل إلى حل إيجابي للنزاع التجاري ولهذه الآلية مهمة أساسية ، وهي إدارة القواعد، والإجراءات، والمشاورات، وإحكام تسوية المنازعات الواردة .

إن عملية تسوية المنازعات تتم على مراحل، تبدأ من مرحلة المشاورات والمصالحة التي يتم فيها طلب عقد مشاورات ثنائية مع الدول المدعية عليها للرد على كل ما يقدم لها في فترة زمنية محددة. وفي حالة عدم الرد أو التشاور خلال الفترة المحددة . يحق للدولة المدعية طلب إنشاء هيئة تحكيم والتي تعتبر المرحلة الثانية ، والتي تتشكل من ثلاثة أو خمسة أفراد حكوميين أو غير حكوميين بشرط أن تكون لهم خبرة وهذه الهيئة تصدر قرارها النهائي في مدة لا تتجاوز ستة أشهر لحل النزاعات . أما في الحالات المستعجلة فلا تزيد المدة عن ثلاثة أشهر مثلا في حالة السلع القابلة للتلف. وتقوم أيضا هذه الهيئة بعملها بشكل سري ودون حضور طرفي النزاع. ثم تقدم الهيئة تقريرها النهائي إلى جهاز فض المنازعات. أما المرحلة الثالثة : مرحلة الاستئناف ، وهي المرحلة التي تأتي عندما يقرر أحد

طرفي النزاع الاستئناف في حالة اعتماد تقرير هيئة التحكم، لعدم إجماع الآراء السلبيّة، ثم تأتي مرحلة التعويض ، والتي فيها يتم إعلان الطرف الخاسر لجهاز فض المنازعات عن نواياه ، بما يتعلق بتنفيذ التوصيات والقرارات التي وردت في التقرير النهائي . وفي حالة رفض التزام الطرف الخاسر ، بذلك يحق للدولة المتضررة والمحكوم لصالحها أن تطلب تعويضات من الدولة الخاسرة . وفي حالة عدم التعويض تطلب الدولة المتضررة من الجهاز اتخاذ إجراءات انتقامية ضد الدولة الخاسرة .(1)

3- آلية مراجعة السياسات التجارية : لقد أنشأت منظمة التجارة العالمية جهازا دائما لمراجعة السياسة التجارية ، بعد أن كانت آلية مؤقتة عام 1995م وطبيعة العمل فيها، يقدم كل عضو تقارير إلى الجهاز، تتضمن وصف السياسات التجارية، وممارساتها، ومعلومات إحصائية حديثة .

وتهدف هذه الآلية إلى الإسهام في زيادة وتعزيز التزام الدول الأعضاء بالقواعد والضوابط والتعهدات المنصوص عليها في الأحكام الواردة في الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف. وفي هذا الخصوص تراعي ظروف الدول النامية والأقل نموا، بحيث توفر لها المساعدات التي تطلبها، وكذلك يرسل الجهاز تقارير الأعضاء محل المراجعة مصحوبة بتقارير الأمانة إلى المؤتمر الوزاري للعلم بذلك. والحقيقة هذا الجهاز يشمل كافة التصورات البيئة التجارية الدولية التي يكون لها تأثير على نظم التجارة متعددة الأطراف ، بحيث يكون مصحوبا بتقرير سنوي من المدير العام ، لكي يوضح الأنشطة الرئيسية للمنظمة والسياسات المهمة التي تؤثر على النظام التجاري العالمي .

إذن وظيفة آلية مراجعة السياسات التجارية: هي دراسة وتقييم آثار السياسات والممارسات التجارية لعضو ما. وتقدم نتائج التقييم إلى المؤتمر الوزاري، وفق المدة الزمنية المتفق عليها والتي تتراوح بين عامين للدول المتقدمة إلى أربعة أعوام للدول النامية، وستة أعوام للدول الأقل نموا. ويأتي التفاوت في المدد الزمنية وفق طبيعة الظروف الاقتصادية لكل مجموعة من الدول ، ومدى استقرارها ومعدلات تطورها ونظرا للطبيعة غير المستقرة لاقتصاديات الدول النامية ، والأقل نموا حيث تتاح لها فترة زمنية طويلة للمراجعة لإتاحة الفرصة لاستقرار السياسات الجديدة التي تطبقها هذه الدول حتى يمكن تقييمها بشكل موضوعي .إذن مهمة هذه الآلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، ومتابعة التزامها بأحكام ومبادئ اتفاقيات أورجواي من خلال تعميم هذه المراجعات لكافة الأعضاء للدخول في مشاورات ومفاوضات مع بعضهم البعض لتحقيق التجانس في السياسات ، وضمان مصالح متبادلة . (2)

(1) عادل المهدي – عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية – مرجع سابق – ص 290 – 291
(2) عبد الفتاح مراد – منظمة التجارة العالمية والعولمة والاقلمة – مرجع سابق - ص447

وهكذا نلاحظ أن منظمة التجارة العالمية من خلال آلياتها المختلفة ستتولى القيام بالدور الرئيسي في إدارة السياسات التجارية الدولية، وتؤثر في توجهاتها، ومستقبلها بصورة تفوق في صلاحيتها الممنوحة لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، حيث نلاحظ أن عضوية الدول في هاتين المنظمتين ، لا تسفر عن أي التزام تلقائي بسياسات محددة ، بينما يعني الانضمام لمنظمة التجارة العالمية الالتزام تلقائيا بكافة مبادئها ، وأهدافها، وأحكام جميع اتفاقياتها، وآلياتها دون شروط .

ثامنا: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية :

إن الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية ، يتكون من أجهزة عامة والتي تشمل المؤتمر الوزاري الذي يعقد مرة كل سنتين، والذي يهتم بالإشراف على وظائف وآليات منظمة التجارة العالمية وهذا المؤتمر يتكون من مؤتمرات وزارية أخرى ، الهدف منها البحث في القضايا المطروحة على المنظمة. وتعد هذه المؤتمرات أعلى سلطة في أجهزة المنظمة ، حيث تقوم باتخاذ القرارات الضرورية، والتي هدفها تحقيق المزيد من تحرير التجارة . ومن هذه المؤتمرات الوزارية الآتي: (1)

1- مؤتمر سنغافورة 1996م :-

يعد هذا المؤتمر أول مؤتمر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد بعد إنشاء المنظمة، وبداية عملها، بسنغافورة سنة 1996م. وكان هدفه إجراء مراجعة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء في المنظمة لالتزاماتهم، وتقسيم السياسات التجارية متعددة الأطراف في إطار ما اتفق عليه في جولة أوروجواي ، وفي ظل آلية مراجعة السياسات التجارية، والبحث عن مدى تحقيق فعالية وكفاءة ، وتناسق هذه السياسات ، والموضوعات . والقضايا التي طرحت على مؤتمر التجارة والبيئة والعلاقة بين التجارة ، وسياسات المنافسة ، وإجراءات تسهيل التجارة والعلاقة بين التجارة والاستثمار وغيرها.

2- مؤتمر جنيف 1998م :-

وهذا المؤتمر عقد بعد سنتين من مؤتمر سنغافورة بجنيف بسويسرا عام 1998م، وكان هدفه مراجعة مدى التزام الدول الأعضاء الوفاء بالوعود التي قدمتها في جولة أورجواي 1994م. وكذلك تقييم السياسات التجارية المتعددة الأطراف، ومحاولة طرح موضوعات جديدة للمنافسة والبحث فيما إذا كانت هذه الموضوعات تستحق الدخول في مفاوضات جديدة أم لا. ومن هذه الموضوعات أو القضايا التي دخلت في مؤتمر جنيف، موضوع (التجارة الإلكترونية، وتخفيض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية، ومدى التناسق بين منظمة التجارة

(1) المرجع السابق – ص525 – 526

العالمية والمنظمات الأخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتجارة والتمويل، والتجارة والمديونية، ونقل التكنولوجيا وغيرها) من الموضوعات التي لم تعرض في المؤتمر الأول بسنغافورة.

3- مؤتمر سياتل 1999م :

هو المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية (WTO) ، الذي عقد بعد مرور حوالي خمس سنوات من بدء عمل المنظمة . وبعد عامين من مؤتمر جنيف 1999م بسياتل الأمريكية ، ويهدف هذا المؤتمر إلى أحداث المزيد من التحسين في النظام التجاري العالمي ، والبحث في التعامل مع مشكلات تنفيذ اتفاقيات جولة أوروجواي 1994م والتي توجه الدول النامية ، والتوصل إلى حلها ، والبحث عن الموضوعات الجديدة التي يمكن أن تكون محلا للتفاوض ، كما يهدف هذا المؤتمر إلى مراجعة أعمال منظمة التجارة العالمية في الفترة السابقة للمؤتمر، وتقييم الوضع الحالي للتجارة العالمية . ومن الموضوعات الجديدة التي طرحت في المؤتمر، موضوع تحرير القطاع الزراعي، وقطاع الخدمات، وقضية المنسوجات والملابس الجاهزة وغيرها من القضايا.

وفي الحقيقة كل هذه المؤتمرات قد كتب عليها الفشل،لأنها كانت تعتمد على عدد من دول العالم، وخاصة النامية. ولأن كل ما جاء في هذه المؤتمرات ليس لتطوير النظام الاقتصادي العالمي نحو المزيد من التحرير، بل لخدمة مصالح الدول المتقدمة بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة .لأنها تسعى إلى فرض سيطرتها على المنظمة لتوجيه سياستها، وكذلك زيادة شكوك الدول النامية حول نشاط الشركات متعددة الجنسية، ومحاولاتها للسيطرة على حركة التجارة الدولية . وتحويل الدول النامية إلى مجرد دول تابعة يتحدد مصير تجارتها الخارجية وفق ما تضعه الشركات من سياسات لخدمة الدول المتقدمة . وبالإضافة إلى ذلك عدم توافر الأعداد الجيدة والخبراء لإعداد المؤتمرات إعداداً جيداً لمواجهة التناقضات . وغيرها من الأسباب التي أدت إلى فشل هذه المؤتمرات وأدت إلى عقد مؤتمر الدوحة .

4- مؤتمر الدوحة 2001 م :

يهدف المؤتمر الرابع لمنظمة التجارة العالمية ، الذي عقد عام 2001م وبمشاركة 142دولة إلى دعم النظام التجاري متعدد الأطراف وعدم تعارض منظمة التجارة العالمية مع التكتلات الإقليمية لتمهيد الطريق لجولة جديدة من المفاوضات للوصول إلى المزيد من تحرير التجارة العالمية وتحديد مصير منظمة التجارة العالمية والحفاظ عليها وتحسين آلياتها وطرح موضوعات جديدة كتجارة السلع الزراعية والصحة العامة وحقوق الملكية الفكرية .

ويمكن أن نستخلص مما سبق أهم النتائج التي توصلت إليها منظمة التجارة العالمية المتمثلة في تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الصناعية وإزالة القيود غير الجمركية على الواردات الزراعية كنظام الحصص وإحلالها بقيود جمركية أخف ، وأن تلتزم الدول النامية بتخفيض التعريفة الجمركية على وارداتها الزراعية بنسبة 24% ، في حين تلتزم الدول المتقدمة بتخفيض هذه التعريفة بنسبة 36% ، وتخفيض الدعم الحكومي المقدم للصادرات الزراعية، وزيادة فترة الحماية الفكرية للمخترعات إلى 20 سنة ، وكذلك فرض عقوبات مناهضة للإغراق من قبل أي دولة ، وأن تتولى منظمة التجارة العالمية الإشراف على تنفيذ بنود اتفاقية الجات وحل النزاع بين الأطراف .(1)

وأخيرا يمكننا القول إن النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف سيشهد تفاوضا شاقا حول توجهاته المستقبلية ، والدول النامية أمامها طريق كفاح طويل تحتاج فيه أن تجمع كل ما لديها من قدرات لتدخل المفاوضات القادمة ، حيث نلاحظ أنه لازال البحث قائما ، ومستمرا حول الوصول إلى نظام تجاري عالمي أكثر وضوحا وعدالة من خلال منظمة التجارة العالمية .

تاسعا: - آثار منظمة التجارة العالمية :

في الحقيقة كان هناك وما زال تشاؤم من النتائج المتوقعة من منظمة التجارة العالمية، وعلى الأقل بالنسبة للدول النامية التي تعاني من مشاكل اقتصادية داخلية، وتجد صعوبة في تصدير سلعها المصنوعة إلى الخارج بسبب عدم الجودة أو ارتفاع التكاليف.

ولهذا يمكن القول إن هناك وجهتا نظر، الأولى ترى أن المنظمة سوف تؤدي إلى قيام الدول الصناعية بفرض هيمنتها على اقتصاديات الدول النامية ، وفتح الباب أمام الشركات المتعددة الجنسية للقضاء على الصناعات الصغيرة في البلدان النامية . وكذلك وجهة النظر التي تقول إن هذه المنظمة سوف يكون لها اثر إيجابي واضح على اقتصاديات دول العالم الصناعية والنامية على حد سواء لأن يترتب عليها تنشيط الاقتصاد العالمي ، كما يترتب عليها خروج البلاد العربية الصناعية من الركود الاقتصادي الذي كانت تعانيه ابتداء من أوائل التسعينيات .

إن زيادة النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية تؤدي إلى زيادة وارداتها من البلدان النامية . وكذلك نلاحظ أن ازدياد حركة رؤوس الأموال أدت إلى نمو التجارة الدولية والتي بالإضافة إلى دورها الوسيط في عملية التنمية كانت تؤدي إلى ارتفاع الدخل . فمعظم الدول النامية كانت تتاجر منذ القدم مع الدول الصناعية . وما زالت حتى الوقت الحاضر . ونحن نعرف أن التجارة الدولية تنقسم إلى منتجات أولية والتي تتميز بها الدول النامية والتي تقوم على تصديرها ، ومنتجات صناعية والتي تتميز بها الدول الصناعية وتقوم الدول النامية على استيرادها إذن ما هي

(1) عبد القادر محمد عطية – اتجاهات حديثة في التنمية – مرجع سابق - ص233- 134

الآثار المتوقعة من المنظمة على الدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة؟

الواقع أن الدول العربية تنتمي في أغلبها إلى مجموعة الدول النامية وبعضها يقع تصنيفه ضمن الدول الأقل نموا. وعليه فإن تحليل الآثار المتوقعة من منظمة التجارة العالمية على الدول العربية ينطوي على نفس تحليل الآثار على الدول النامية.

وهنا نلاحظ أن الدول النامية تتباين مصالحها التجارية بصورة كبيرة، غير أنها سوف تستفيد جميعها من تنظيم التجارة الدولية وفقا لقواعد دولية محددة. أي بمعنى آخر إن التجارة الدولية سوف يكون لها أثر إيجابي على الدول النامية بما فيها الدول العربية على المدى الطويل، أما على المدى القصير فسوف ينطوي على جوانب سلبية عديدة. وهذا يعني أن لمنظمة التجارة العالمية آثاراً إيجابية وأخرى سلبية على الدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة .

أولا : آثار منظمة التجارة العالمية على الدول النامية :

الواقع أن جميع الاتفاقيات قد تضمنت بعض الأحكام التي تمنح الدول النامية، والأقل نموا بعض المزايا التفصيلية. وفي هذا الإطار" أكدت المنظمة في اتفاقية إنشائها ضرورة تأمين نصيب عادل ومتزايد للدول النامية ، وخاصة الدول الأقل نموا (الدول الأكثر فقرا في العالم)، من التجارة الدولية بهدف دعم عملية التنمية الاقتصادية لهذه الدول ، وأن هذا النصيب العادل يتطلب ضرورة العمل في اتجاه فتح الأسواق ، وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تواجه صادرات الدول النامية، إضافة إلى ضرورة منحها مزايا تفضيلية أو إعفائها من بعض الالتزامات ."(1)

كما أعطيت الاتفاقيات إلى هذه البلدان حقوقا تتضمن إمكانية تنظيم الاستفادة من النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف مع تجنب بعض الآثار السلبية للانضمام إلى المنظمة.

ولهذا سوف نستعرض بعض الآثار الإيجابية والسلبية لانضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية وهي كالتالي:

1- الآثار الإيجابية:

أ- إن زيادة أو نمو اقتصاديات الدول المتقدمة أثر إيجابي على عملية التنمية في الدول النامية. ونحن نعرف أن مستوى النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية ، فكلما زادت معدلات النمو في الدول المتقدمة زاد مستوى الطلب على صادرات الدول النامية، وهذا سيؤدي إلى زيادة حجم وحركة التبادل الدولي ، ومن ثم زيادة حركة وحجم الإنتاج

(1) عادل المهدي – عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية – مرجع سابق – ص 185 – 186

القومي في معظم دول العالم بما فيها الدول المتقدمة التي قد تعاني كسادا وركودا حادا في اقتصادياتها وهذا يعني تنشيط الاقتصاد العالمي وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد الاقتصادي الذي تعاني منه منذ بداية التسعينيات ، لما يعود بالخير على البلاد النامية (1)

ب- زيادة نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة : نجد أن منظمة التجارة العالمية سوف تتيح إمكانية أكبر لصادرات الدول النامية من السلع التي تتمتع بمزايا واضحة في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية ، وذلك من خلال تطبيق بعض الإجراءات لهذه الاتفاقية ، مثل إلغاء القيود غير الجمركية التي كانت تخضع لها صادرات الدول النامية ، والتي كان أهمها : إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم المكافئة وهذا ما كان له أثر سلبي على نمو صادرات الدول النامية وقطاعاتها المنتجة لتلك السلع التصديرية والواقع أن ما انتهت إليه مفاوضات جولة أوروجواي الأخيرة سيتيح وضعا أفضل نسبيا للدول النامية في النفاذ إلى الأسواق العالمية.

ج- نمو بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية: وهذا يعني أن البنود التي جاءت بها الاتفاقية الأخيرة، كتخفيض الرسوم الجمركية، وإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية، وتحرير التجارة في الخدمات. وكل هذا أدى إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي ، وكذلك نمو بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة، مثل الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان ، حيث نلاحظ ارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم، وهذا أدى إلى زيادة نسبة الربح في تلك المنتجات محليا . هذا بالنسبة للدول المتقدمة ، أما الدول النامية فقد حفز المنتجين الزراعيين على إنتاج مثل هذه السلع . وبالإضافة إلى ذلك تحرير التجارة في الخدمات ستتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة في مجالات عديدة . (2)

د- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية: وهنا لا شك أن الاتفاقية الأخيرة ستؤدي إلى زيادة المنافسة بين دول العالم ، وما تؤدي إليه من ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات في الدول النامية ، وتحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع تحسين القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية .

2- الآثار السلبية :

بعد أن تم استعراض الآثار الإيجابية لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية من جراء انضمامها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية كان لابد أن نوضح الآثار السلبية لها على الدول النامية وهي كالتالي:

ا- ارتفاع أسعار استيراد الغذاء في الدول النامية، نتيجة للإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية.

ب- تزايد حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق، ومن ثم اختفاء

(1) عبد الفتاح مراد – منظمة التجارة العالمية والاتفاقية – مرجع سابق – ص498

(2)- المرجع السابق – ص 501

بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية سواء كانت منافسة سعريه أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها. (1)
بمعنى آخر صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وبجودة أفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية ، الأمر الذي قد يساهم في حدوث أو زيادة معدلات البطالة.
ج- إن انخفاض الرسوم الجمركية سيؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة في الدول النامية أو عدم تنامي الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة ، مما يؤدي إلى زيادة الضرائب أو فرض رسوم جديدة على الأفراد والمشروعات ، مما قد يكون له أثر على تكلفة الإنتاج .
د- زيادة النفقات التي تتحملها الدول النامية باعتبارها مستخدمة لحقوق الملكية الفكرية المختلفة. وخاصة الحقوق المتعلقة بقطاعات الأدوية، والكيماويات، والسلع الزراعية، وغيرها. بالإضافة إلى ارتفاع نفقات الحصول على الخبرة والمعرفة الفنية من الدول المتقدمة . وكل هذا ينعكس على نفقات الإنتاج ، وتدهور مزايا الصناعات التي تعتمد على هذه المعرفة . (2)

ثانيا: آثار منظمة التجارة العالمية على البلدان العربية بصفة خاصة .

في الحقيقة هناك العديد من الدول العربية التي أصبحت حاليا عضوا دائما في منظمة التجارة العالمية ، قد بلغ إحدى عشر دولة ، وهي مصر، البحرين ، الأردن الكويت، المغرب، عمان ، قطر ، تونس ، الإمارات العربية المتحدة ، جيبوتي موريتانيا. أما الدول العربية التي تحضر اجتماعات المنظمة بصفة مراقب، ولم تصبح عضوا حتى بداية 2002 م. فقد بلغ عددها خمس دول .[وهي الجزائر ، لبنان السعودية. السودان اليمن]. وهناك مجموعة أخرى من الدول العربية لازالت بعيدة عن العضوية. سواء كانت بصفة دائمة أو بصفة مراقب ، وهذه الدول هي ليبيا، العراق ، سوريا ، جزر القمر، الصومال، فلسطين . (3)

ومن المتوقع أن تسعى بقية الدول العربية للانضمام إلي المنظمة بعد أن أصبحت تمثل نظاما شاملا للتجارة العالمية. وفي الحقيقة رغم الوجود العربي في هذه المنظمة ، ورغم المتابعة النشطة لبعض الدول العربية وفي مقدمتها مصر لمفاوضات جولة أوروجواي ، فقد غاب الموقف المشترك لتبني المصالح التجارية العربية أثناء أو بعد انتهاء جولة أوروجواي . ومن هنا يمكننا أن نحدد الآثار الإيجابية والسلبية على تنمية التجارة العربية.
1- الآثار السلبية :
هناك العديد من الآثار السلبية المترتبة على منظمة التجارة العالمية التي لها

(1) عادل المهدي – عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية – مرجع سابق – ص307
(2) المرجع السابق- ص 309
(3) المرجع السابق ص 306 – 307

تأثير واضح على تنمية اقتصاديات الدول العربية. ومن هذه الآثار التي يمكن أن تتضح في ضوء آثار المنظمة على الدول النامية ما يلي:

أ- زيادة أسعار الواردات العربية . كان ذلك نتيجة مترتبة على إلغاء نظام الدعم للسلع الزراعية في البلدان المتقدمة ، مما أدى إلى ارتفاع سعر الواردات العربية المتمثلة في المواد الغذائية ، وهذا يعني نقص أو امتصاص جزء كبير من موارد الدول العربية . لأن الدول العربية تستورد ما يقارب 21مليار دولار سنويا تقريبا من المواد الغذائية.

ب- تحرير التجارة الدولية سوف يؤدي إلى صعوبات كثير ستواجه صناعة البتروكيماويات العربية والتي ما زالت في طور النمو. وذلك من خلال درجة عالية من المنافسة الدولية . أي ستزداد المنافسة الدولية في مجال السلع الصناعية العربية وذلك لأن معظم الصادرات العربية من المواد الخام التي تسعى الدول الصناعية لخلق بدائل لها.وكذلك يؤثر إلغاء نظام حصص استيراد الملابس الجاهزة العربية بعد عشر سنوات على الموازين التجارية العربية ما لم يتم تطوير أساليب الجودة الشاملة والمواصفات القياسية العالمية .

جـ عدم استفادة الدول العربية من تحرير قطاع الخدمات العالمية. والذي يشمل النقل والسياحة والاتصالات والمحاسبة وغيرها. وذلك نظرا لأن الدول العربية معتمدة على الاستيراد الكامل لهذه الخدمات، وهذا ما يجعل الدول العربية تعاني من عجز في ميزانياتها.

د- إن تحرير التجارة الدولية في مجال مناقصات المشتريات الحكومية بما فيها مشتريات الجيش والشرطة المحلية والمركزية في مجال مناقصات المشتريات الحكومية والأشغال العامة والمرافق . يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول العربية وذلك نتيجة لشدة المنافسة الدولية .

هـ تحرير التجارة الدولية يؤدي إلى حدوث بطالة ، وخاصة في قطاع الصناعة وذلك نتيجة لإحلال التكنولوجيا المتمثلة في الآلات والمكننة الصناعية محل الأيدي العاملة، وبالإضافة إلى ذلك سوف تتأثر المنتجات الفكرية العربية نتيجة لتحرير التجارة الدولية في هذا المجال . وتتمثل هذه الآثار في ارتفاع سعر هذه المنتجات، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعيشة للمواطن العربي . بالإضافة إلى التهديد بتدهور الثقافة العربية . نتيجة الغزو الثقافي من قبل الدول الأعضاء في المنظمة . على الأعضاء من الدول العربية .

2- الآثار الإيجابية :

إن كان للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عيوب و سلبيات، فإنه كذلك لها مزايا أو إيجابيات على تنمية الاقتصاديات العربية، ومن هذه الآثار الإيجابية الآتي:

أ- إن دخول الدول العربية اتفاقية منظمة التجارة العالمية. يعطيها إمكانية الحوار والمنافسة مع كافة الأطراف بطريقة عادلة أو متساوية. وكذلك دخولها في هذه المنظمة، سيرفع من مستوى جودة الإنتاج في كافة القطاعات نتيجة حدة المنافسة.

وقد " أثبتت الصناعات العربية جدارتها في خرق الأسواق العالمية بكل فاعلية وسرعة وخاصة الصناعات التي فيها مزايا نسبية واضحة كالصناعات البتر وكيماوية، فيما بلغت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من المواد الكيماوية . 863 مليون دولار سنة 1991 م، ونظرا للتخفيضات الجمركية التي ستطبق في الدول المستوردة فمن المتوقع أن تزيد الصادرات. بذلك تستفيد دول الخليج العربي ."(1)

ب- إن انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية، سوف يسهل لها الحصول على التكنولوجيا الحديثة المتطورة نتيجة التزامها بحماية الحقوق الفكرية، والإبداعية.

ج- زيادة الطلب على النفط ، والمنتجات الصناعية وهذا نتيجة لزيادة معدلات النمو في الدول الصناعية . بسبب اتباعها السياسات الاقتصادية السليمة ، ولهذا فإن زيادة الطلب على النفط ، بالإضافة إلى التخفيضات الجمركية سيسهلان عملية تسويق البضاعة العربية ، وخاصة الخليجية إلى كل دول العالم .

د- إن بعض الصناعات العربية في الكثير من القطاعات تشكو من سياسة الإغراق التي تعتمدها بعض الشركات الأجنبية ، فالدخول في منظمة التجارة العالمية جعلها تحد من هذه الإمكانية .

وخلاصة القول إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية له مزايا، وعيوب وخاصة على الدول النامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة.

ولهذا سوف نأخذ (مصر) نموذجا على ذلك، باعتبارها من أقدم الأعضاء العرب في الجات ، وبحكم خبرتها الطويلة في المفاوضات التجارية قبل وأثناء جولة أوروجواي.

ـ آثار منظمة التجارة العالمية (WTO) على النظام الاقتصادي في جمهورية مصر العربية:

سوف يؤثر إنشاء منظمة التجارة العالمية ، وانضمام مصر إليها على الاقتصاد المصري ، وخاصة على الصادرات والواردات من السلع والخدمات وعلى الميزان التجاري ، وميزان الخدمات .

1- آثار المنظمة على الميزان التجاري في جمهورية مصر العربية:-

و يمكن أن نوضح هذه الآثار من خلال مجموعة مختلفة من الصادرات

(1) عبد الفتاح مراد – منظمة التجارة العالمية والعولمة والاقتصاد – مرجع سابق – ص511

والواردات السلعية. وهذا يتمثل في كل ما تقوم بتصديره ، واستيراده مصر من السلع سواء كانت سلع البترول ومنتجاته أو منتجات زراعية أو صناعية ، حيث نلاحظ أن مصر تمثل صادراتها من البترول ما يزيد عن 45% من إجمالي الصادرات السلعية تقريبا .

ومن المتوقع ألا تترتب على إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية ، كما تنص الاتفاقية . أية آثار على صادرات البترول المصرية ،لأن البترول ومنتجاته خرج من الاتفاقية باعتباره سلعة استراتيجية تدخل في كل السلع الأخرى، ولهذا تخضع أسعاره طبقا لحالة العرض والطلب في الأسواق العالمية ، ولهذا يتوقع زيادة الطلب العالمي على البترول ، بما فيها صادرات البترول المصري ، وهذا سوف يؤدي إلى توسيع حركة التبادل الدولي وامكانية حدوث تحسين في صادرات البترول المصري وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة عملية التنمية في جمهورية مصر العربية .(1)

أما عن الصادرات المتمثلة في المنسوجات القطنية والملابس الجاهزة . فنلاحظ اتفاقية التجارة في المنسوجات الموقعة ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية أتاحت في الحقيقة للدول الصناعية والمتقدمة إمكانية استمرار نظام حصص التصدير في المنسوجات والملابس الجاهزة ، ولكن مع ضرورة إلغائه تدريجيا على مدى عشر سنوات بحيث ينتهي في عام 2005 ، مع السماح بزيادة الحصص المخصصة للدول الصغيرة كمصر ، ولهذا لا يمكن أن يترتب على تطبيق الاتفاقية آثار على صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة، بل قد تشهد صادرات مصر من هذه السلع زيادة واضحة حتى 2005 . ثم سوف تتجه إلى التقلص تدريجيا مع الانخفاض التدريجي في الحصص لدى الدول الصناعية المتقدمة . (2)

أما الصادرات الزراعية، المتمثلة في القطن الخام، والأرز الأبيض، والفواكه والخضراوات. فيتوقع زيادة قدرة الصادرات الزراعية المصرية على النفاذ إلى الأسواق الدولية ، وزيادة القدرة التنافسية ، وذلك نتيجة انخفاض الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين ، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يتوقع أن تنخفض واردات مصر من تلك السلع الزراعية ، لأن إلغاء نظام الدعم للمنتجين الزراعيين سوف يشجع المنتجين المحليين على زراعة وإنتاج تلك السلع. وهذا يعكس نتيجة إيجابية على اقتصاديات الدول العربية بما فيها مصر. (3)

وبالإضافة إلى ذلك الصادرات السلعية المصنعة كالأثاث، والمصنوعة من الخشب ، ومنتجات الألومنيوم ،والصناعات الجلدية، والسلع الكيماوية وغيرها ،

(1) محمد علي إبراهيم ـ الجات ،الآثار الاقتصادية لمنظمة الجات ، مرجع سابق ـ ص242
(2) حسام علي داود ، وآخرون ـ اقتصاديات التجارة الخارجية ـ مرجع سابق ـ ص 159
(3) ـ محمد علي إبراهيم ـ الجات ، الآثار الاقتصادية لمنظمة الجات ـ مرجع سابق ـ ص 244 ـ 245

و من المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة منافسة شديدة بين المنتجات المحلية ، والأجنبية سواء في السوق المحلي أو الخارجي ، أي تأثير الواردات المنافسة على مستوى الصادرات، وهذا يؤدي إلى تقلص بعض الصناعات المحلية .

أما بالنسبة للواردات السلعية المتمثلة في المواد الخام الزراعية والسلع الغذائية وغيرها من السلع التي تستوردها مصر من الخارج. نلاحظ أن الانخفاض التدريجي في الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية ، سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات ، وهذا مما يشجع المنتجين المحليين في مصر على زيادة إنتاج السلعة الزراعية .

2- أثر المنظمة علي ميزان الخدمات المصري :

إن التفاوض حول التجارة في الخدمات في الاتفاق الذي تم التوصل إليه في نهاية جولة أوروجواي ، أخذ وجهة نظر الدول النامية ، حيث أقرت الاتفاقية مبدأ تحرير التجارة في الخدمات في قطاعات محددة فقط في جدول التزامات كل دولة ووفقا للشروط التي تتمشى مع ظروفها الاقتصادية وقد أعطت اتفاقية التجارة في الخدمات لكل دولة نامية الحق في تحديد التزاماتها في القطاعات الخدمية التي تقبل أن يعمل بها الأجانب. وبالتالي نلاحظ أن مصر قد التزمت بالسماح بإنشاء بنوك مشتركة ، وفتح فروع للبنوك الأجنبية في مصر وفق الشروط التي يحددها البنك المركزي المصري ، ووزارة الاقتصاد كما سمحت مصر بإنشاء شركات تامين مشتركة وفروع شركات أجنبية ، وكذلك السماح بالعمل للشركات العاملة في مجال تقديم خدمات سوق المال مثل التسويق والترويج والسمسرة وغيرها ، وأيضا سمحت مصر بإنشاء الفنادق والمطاعم والوكالات السياحية والسماح بعمل الأجانب في خدمات النقل السياحي بعد الحصول علي التراخيص اللازمة لذلك .وإنشاء معاهد للتدريب السياحي ، وإنشاء شركات مشتركة لنقل الركاب والبضائع بشرط ألا يقل رأس المال المصري عن 50 % من إجمالي الشركة وألا يقل حجم العمالة المصرية فيها عن 95 % .

كل هذه الالتزامات كانت بمثابة دعوة للاستثمارات الأجنبية للدخول في مصر طبقا للقوانين. والتشريعات المصرية. وشملت قطاعات البنوك والتامين وأسواق المال أما فيما يتعلق بالأعباء التي ترتبت على إنشاء البنوك أو فروع أجنبية في مصر. فإن المتوقع عدم حدوث أي تأثير سلبي على الجهاز المصرفي المصري .وعدم نشوء آثار سلبية على أداء ميزان الخدمات لأن ميزان الخدمات بمثابة إيرادات تأتي نتيجة أوضاع جغرافية تمتاز بها مصر مثل قناة السويس ، والأماكن المزارات السياحية ونحن نعرف أن مصر تتمتع بموقع جغرافي هام يؤهلها لتكون مركزاً عالمياً لتأدية مختلف الخدمات الملاحية التي تقدمها الشركات المصرية العاملة في إصلاح وتزويد السفن القادمة من الخارج

باحتياجاتها الخاصة . وكذلك الإيرادات التي تتحصل عليها مصر من الشركات العاملة في النقل فيما وراء البحار.

ولن يترتب على السماح بإنشاء وكالات ملاحية أجنبية أي آثار سلبية نتيجة لانخفاض تكلفة أداء تلك الخدمات المحلية بالمقارنة مع الخدمات الأجنبية ، وهذا قد يؤدي إلى استخدام الشركات المحلية الأجنبية لعنصر العمل المحلي ، وهذا يمنح العمالة المصرية فرصة اكتساب الخبرة الأجنبية ، وخلق فرص العمل أمام العمالة المصرية . وكذلك من المتوقع أن يترتب على ازدياد حركة النقل عبر قناة السويس زيادة الطلب على الخدمات الملاحية ، وزيادة إيراداتها لوجود عنصر جغرافي في صالح مصر . وكذلك من المتوقع أن تتيح الاتفاقية لشركات النقل الملاحي المصرية فرصة أكبر في النفاذ إلى الأسواق العالمية ولاسيما الأسواق الأفريقية العربية .

ولهذا يمكننا القول بأن انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية قد يعكس آثارا إيجابية وتتبعها آثار سلبية على الدول الأعضاء، وخاصة الدول النامية. والحقيقة أن الآثار المتوقعة للانضمام لاتفاقية منظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول النامية، هي سلبية أكثر مما هي إيجابية،لأن كل ما جاء في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ومفاوضاتها ، ليس الغرض منه تطوير النظام الاقتصادي العالمي نحو المزيد من التحرر ، بل لخدمة مصالح الدول المتقدمة بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة . لأنها دائما تحاول فرض سيطرتها على المنظمة لتوجيه سياستها لكي تتمكن من فرض سيطرتها على حركة التجارة الخارجية ، وتحول الدول النامية بما فيها الدول العربية إلي مجرد دول تابعة لها لكي يتم تحديد التجارة الخارجية للدول النامية وفق ما تضعه الشركات الاستثمارية من سياسات لخدمة الدول المتقدمة.

الفصل الثالث

انعكاسات ظاهرة العولمة على قضية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي

المبحث الأول

الانعكاسات الإيجابية لظاهرة العولمة على قضية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي

الانعكاسات الإيجابية لظاهرة العولمة على قضية التنمية في الوطن العربي

لقد أدى الانفتاح الاقتصادي ، المتمثل في توسع نطاق التجارة العالمية ، ونمو أسواق رأس المال العالمية ، ونشوء أنظمة إنتاج دولية متكاملة ، والثورة التكنولوجية وغيرها. إلى فتح الفرصة أمام الاقتصاد العربي للاستفادة منها في عدة جوانب .وذلك كما يقول:(فلاح كاظم المحنة)"إن المنطقة العربية تستطيع اغتنام هذه الفرصة والاستفادة منها لو تعرفت على الكيفية التي يمكن للمنطقة أن تعد نفسها للمشاركة في المكاسب التي تحققها عملية العولمة."(1)

"إن تفكيرنا العربي بحاجة ماسة فعلاً إلى قراءات معمقة لظاهرة العولمة الجديدة ودراسة معطياتها ومنتجات ما يكتب عنها ، ونقد جوانبها ليس على ضوء ما يفرزه الواقع القائم عندنا. بل على ضوء ما يتوصل العالم إليه من منتجات بحثه . وإن بقاءنا نحن العرب في غمار مجادلاتنا الأيديولوجية. وانقساماتنا الفكرية واستلاباتنا الاقتصادية هو كفيل لتعرضنا إلى المزيد من الانعكاسات السلبية . أي الضعف والتخلخل والتمزقات والانهيارات أمام تطورات العولمة الكبرى."(2)

وهذا يعني أن العولمة مادامت هي ظاهرة تاريخية تحكمها ضوابط شتى فهي قابلة لأن تكون دائماً واسعة الحدود تخترق كل شي لكي تصل إلى جزئياته بكل ما تحمله من انعكاسات سلبية وإيجابية. فإن على العرب والمسلمين أن يفكروا في ما يمكن اتخاذه من جوانب إيجابية والاستفادة منها ، وخاصة في عملية التنمية ، ومحاولة مواجهة العمليات التي يكون لها انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول العربية بشكل خاص ، أي العمليات التي سيتعرض لها وطننا العربي من مشاكل ومخططات ومشاريع وأدوار وتحديات في عصر العولمة .

" ولذلك أصبح من الضروري بالنسبة للأمة العربية أن تتصرف وتسلك بناءً على استراتيجية حضارية تطبيقية نابعة من مسؤوليات اتجاه أبنائها وأجيالها حتى لا تصل الطريق وسط هذه الغابات الكثيفة والأدغال المتشعبة للعلاقات الدولية في عالم اليوم."(3) لأنه قد ازداد تأثير العولمة وخاصة الاقتصادية على كل الأوضاع في الوطن العربي وخاصة في السنوات الأخيرة تغيرت أمور كثيرة ، بحيث ازداد انفتاح الدول العربية ذات الاقتصاد المنفتح على العالم ، وهذا أدى إلى تفكك الأنظمة العربية التي كانت منغلقة على ذاتها . مما اضطر الكثير منها إلى تغيير أسلوبها في إدارة الاقتصاد الوطني. وقد ازدادت سرعة هذا الاتجاه نحو مزيد

(1) فلاح كاظم المحنة - العولمة والحدل الذائر حولها- مرجع سابق - ص 153
(2) سيار الجميل - العولمة والمستقبل استراتيجية الفكر - مرجع سابق - ص 86
(3) نبيل راغب - أزمة العولمة المعاصرة - ط (القاهرة - دار غريب للطباعة والنشر - سنة 2001) ص 429

من الانفتاح منذ عام 1990م . وزادت معدلات انتقال العمالة من الوطن العربي إلى الخارج وخاصة منذ أواخر الستينات وحتى اليوم. كما زادت معدلات تدفق رؤوس الأموال خاصة إلى دول المشرق العربي ، وشهد الوطن العربي تسارعاً في نقل التكنولوجيا إليه، وبخاصة في مجالات السلاح والبتروكيماويات ووسائل الاتصال اللاسلكية.(1)

وكل هذا يدل بشكل واضح على تسارع حركة العولمة في المنطقة العربية ، وزيادة درجة الانفتاح للاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي . فكلما كانت الدول أكثر انفتاحاً من الناحية الاقتصادية على العالم ، كلما أدى إلى ارتفاع مستوى التنمية وانخفضت درجة الفقر .

وفي هذا يرى(زيد الرماني)" بأن لا مبرر للفزع من العولمة ، كما يجب ألا نأخذها مسلمة بأنها تفتح الآفاق ، وتتيح فرصاً لأصحاب المهارات والمؤهلات لتمكنهم من الحركة والازدهار في الأسواق العالمية ، وكذلك يمكن أن تساعد العولمة الدول الفقيرة على الإفلات من قبضة الفقر."(2)

ولكني لست مع هذا الرأي ، لأن اندماج الدول الفقيرة في الاقتصاد العالمي هي علاقة غير متكافئة ، فهي بين طرفين أحدهما قوي يملي شروطه ورؤيته ، والآخر ضعيف متلق مستسلم . وهذا في نظري يزيد الفجوة بينهما . أما ما تنتجه العولمة من فرص فهي محدودة مع أنها أقرب إلى الأمنيات منها إلى الواقع.

وذلك كما يقول:(نبيل راغب) عن العولمة " بأنها منظومة متداخلة أشد التداخل زاخرة بكل الاحتمالات المقلقة . لأن الحقائق تؤكد أنها تهدف إلى توسع وتعميق الفجوة الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة ." (3)

وهناك تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي كما يقول:(محمد عمر الحاجي) " يؤكد على أن الدول التي تتخذ مبدأ الإصلاح الاقتصادي(Bold Reeformers) تسير في خط الانفتاح على العالم الخارجي ، وهي التي نجحت في تحقيق معدل أكثر في نمو الدخل الحقيقي ، وكان أداؤها أفضل في خلق فرص جديدة للعمالة ، وفي تخفيض معدل التضخم والتخفيف من حدة الفقر بالمقارنة بتلك الدول التي كانت أكثر بطءاً في تطبيق الإصلاح الاقتصادي أو مازالت في أول الطريق في الأخذ بسياسات اقتصادية ذات توجه منفتح على العالم الخارجي ."(4)
كما أن الثورة التكنولوجية كان لها انعكاسات إيجابية في الدول النامية بصفة عامة وبما فيها الدول العربية. وكانت هذه الانعكاسات واضحة في كافة المجالات التي لها

(1) محمد عمر الحاجي – ظاهرة العولمة الاقتصادية – مرجع سابق – ص 66
(2) زيد محمد الرماني – البعد الاقتصادي للعولمة – (مجلة البيان – لندن – العدد 138) ص 66
(3)نبيل راغب – أقنعة العولمة السبعة – مرجع سابق – ص 24
(4) محمد عمر الحاجي – ظاهرة العولمة الاقتصادية – مرجع سابق – ص 67

علاقة بالتنمية الاقتصادية. أي أن الدول النامية قد استفادت من نتائج الثورة التكنولوجية. وأن الوصول متأخراً قد مكنها من أن تجد تحت تصرفها مجموعة من الوسائل مكنتها من السيطرة على البيئة وتحسن ظروفها بنفقات محددة جداً لا تقاس بما اضطرت لتحمله الدول المتقدمة في عهدها بالتصنيع وقد تحملت الدول المتقدمة حالياً تضحيات بالغة في أول مراحل التصنيع ، نتيجة للتطورات المستمرة في الفن الإنتاجي لم تعد تحمل هذه التضحيات . ولذلك فإننا نجد أن الدول النامية الآن قادرة على تحقيق فوائد كبيرة من مجرد استعارة الوسائل الفنية الحديثة والأخذ بها. ونجد لذلك أمثلة عديدة في شتى الميادين في الإسكان والزراعة والصناعة وغيرها .

ونلاحظ أن التقدم العلمي في مجالات الطب والصحة مكنت من تخفيض معدلات الوفيات بشكل جذري. حيث كانت العديد من الأمراض الوبائية التي أدت إلى وفاة الملايين من البشر كالجدري وحمى الملاريا وغيرها من الأمراض المعدية . فنتيجة للتقدم العلمي في مجال الطب قد تم التوصل إلى استخدام الأدوية للقضاء على هذه الأمراض للتخفيض من معدلات الوفيات " كما هو معلوم فإن حجم السكان في الوطن العربي اليوم يقرب من (250) مليون نسمه ، بينما كان عددهم قبل مائتي عام لا يزيد عن (20) مليون نسمة ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض معدل الوفيات نتيجة تطور عدد كبير من الأمور الصحية "(1)

ومع ذلك فقد أدى هذا التقدم والتقليل من معدلات الوفيات إلى خلق مشاكل ضخمة للدول النامية بشكل خاص . وهي مشاكل الانفجار السكاني والذي أثر على عملية التنمية الاقتصادية . كما نلاحظ أن التقدم العلمي والتكنولوجي أدى إلى استخدام نفس التقدم الفني في التأثير على معدلات المواليد . عن طريق تحديد النسل وتنظيم الأسرة . الآن الزيادة السكانية إذا كانت أكثر من معدل النمو فقد تؤدي إلى التخلف الاقتصادي . وبالتالي تأخر عملية التنمية الاقتصادية .

أما في مجال الزراعة فنلاحظ أن الانعكاسات الإيجابية واضحة في استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية الزراعة . أي قد استفادت الدول النامية بما فيها الدول العربية من الوسائل المتاحة من التكنولوجيا لزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية من الآلات والمكائن وغيرها . كما استخدمت الطاقة الكهربائية وخاصة في ميدان الري والصرف واستخدام الآلة البخارية وكل هذا أدى إلى زيادة إنتاجية الأرض ، وزيادة المنتجات الزراعية . وكذلك في مجال الصناعي استخدمت الوسائل التكنولوجية الحديثة والتي ساهمت في تطور الصناعة في الدول العربية ، سواء كانت في الصناعة الاستخراجية للمواد الطبيعية كالنفط والمعادن والغاز ،أوفي صناعة المواد الغذائية والملابس والآلات والمعدات البسيطة وغيرها .(2)

---

(1) المرجع السابق - ص 63

(2) عصام نور – دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين – مرجع سابق – ص 73 وما بعدها

ولكن معظم الدول النامية لم تنجح حتى الآن في تطوير هذه الوسائل لما يناسب حاجاتها . فمثلاً تنتج الدول المتقدمة كثيراً من السلع التي لا تعيش طويلاً من أجل تشجيع المبيعات فتقوم الدول النامية بمسايرتها في ذلك دون ملاحظة اختلاف الظروف. وبالتالي تظل الدول النامية تابعة للدول المتقدمة. ومن هنا تتضح علاقة التابع للمتبوع. وهذا ما سوف نوضحه من خلال الانعكاسات السلبية للعولمة على عملية التنمية الاقتصادية فيما بعد .

وبالإضافة إلى ذلك فإن التقدم التكنولوجي ساهم في مجال الاتصالات والمعلومات مساهمة فاعلة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية ، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة ، وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وعمليات المحاسبة إلى درجة كبيرة ."هذا الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة وسرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر ، وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما أنها شبكة مياه في مدينة واحدة ." (1)

أي أن التقدم التكنولوجي قد ساعد في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال ، ووفر نوعا من الترابط بين الأسواق المالية التي لعبت دوراً حيوياً في دفع عملية التنمية الاقتصادية . حيث إنه من غير الممكن أن تتحقق معدلات التنمية المنشودة في غيبة التكوينات الرأسمالية .

كما يقول: (سمير عبد الحميد رضوان) " نظراً لكون البنوك التجارية لا تستطيع بمفردها الاضطلاع بتمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل لقلة الأرصدة المتاحة لديها. كما أن قيامها بتمويل الاستثمارات بالعملة الوطنية قد يترتب عليه آثار تضخمية . وهنا تبرز أهمية أسواق رأس المال في عملية التنمية الاقتصادية كأحد الآليات الهامة التي تقوم بتحويل رؤوس الأموال من القطاعات ذات الطاقة التمويلية الفائضة إلى القطاعات ذات العجز التي تفتقر إلى السيولة اللازمة لتمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل التي تخدم بدورها أهداف التنمية في أي دولة ."(2)

كما أن التحرير المالي قد ساهم في إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية . أي أحدث تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكليتها على مدى العقدين الماضيين ، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية المتمثلة في توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية على الصعيد المحلي والدولي ودخلت

(1) هانس بيترمرتين ، وهارلد شومان – فخ العولمة – ترجمة دكتور عدنان علي – ب ط (الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب للنشر – سنة 1998) ص 167

(2) سمير عبد الحميد رضوان – أسواق الاوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية – ط بدون (ـــــ ، المعهد العالي للفكر الاسلامي – سنة 1996) ص5

المؤسسات المالية المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية .

ولكن رغم ما يوفره هذا التقدم التكنولوجي من ترابط بين الأسواق ، والقدرة على متابعة حركة الأسعار في عشرات الأسواق المالية لاتخاذ القرارات المناسبة بالبيع والشراء فإنه يسهم في توفير المناخ الملائم لخروج ودخول الأرباح الرأسمالية الطائلة عبر الحدود الوطنية خلسة ودون أن تتمكن السلطات النقدية والمالية من مراقبتها ومعرفة اتجاهاتها أو الحد من انعكاساتها السلبية .

وبالإضافة إلى ذلك "إن العولمة تتيح وجودا قويا فاعلا عالميا إلى جانب الدول كالشركات العملاقة . ومن ثم يمكن تجاوز بعض الضغوط الآنية من الدول الكبرى من خلال التعامل مع الشركات العملاقة في تنفيذ بعض المشروعات الكبيرة . كمد خطوط السكك الحديدية . أو مد خطوط المياد . والكهرباء والاتصالات والاكتشافات البترولية والتعدينية . وتطوير بعض الصناعات الهامة . والحصول على التكنولوجيا المتطورة وغيرها ." (1)

إن الشركات العملاقة التي يتم تشغيلها داخل بعض البلدان النامية بما فيها الدول العربية قد تكون لها فرص اقتصادية لصالح هذه البلدان ،حيث يمكن الاستفادة منها في تطوير بعض المشروعات الكبيرة للاستفادة من الشركات العاملة في مشروع السكك الحديدية والاتصالات وغيرها . وبالإضافة إلى ذلك اكتساب الخبرات الفنية لصالح أبناء الوطن . وإتاحة فرص العمل للقضاء على ظاهرة البطالة والفقر .

بمعنى" من خلال العولمة يمكن أن تتاح فرص عمل عديدة للذين لديهم مهارات واستعداد للحركة في الأسواق العالمية ، فالعولمة يمكن أن تساند الدول الفقيرة كي تتخلص من فقرها ."(2)

كما يقوم النشاط الاقتصادي في البلدان النامية وخاصة العربية في ظل العولمة على التنافس. لأنه يعد أحد الأسس التي يقوم عليها هذا النشاط. حيث يتيح فرصاً للدول التي تدخل في معاملات اقتصادية خارجية ، بشرط توفير العناصر اللازمة للحصول على أفضل ما يمكن الحصول عليه في هذا الإطار. كما أن النشاط الاقتصادي في ظل العولمة يعتمد على القطاع الخاص وهو ما يتيح الفرصة للنشاط الاقتصادي العربي في التحرر من قيود البيروقراطية الحكومية في إدارة النشاط الاقتصادي العربي . وهذا يؤدي إلى خلق مجالات جديدة للتعاون بين القطاع الخاص في كافة الدول العربية التي تقوم على أسس اقتصادية وتحقق المصالح

(1) محمد عمر الحاجي – ظاهرة العولمة الاقتصادية – مرجع سابق – ص 33
(2) فلاح كاظم المحنة – العولمة والجدل الدائر حولها – مرجع سابق – ص 150

المتبادلة. كما يؤدي إلى خلق أسس موضوعية للعمل العربي المشترك في شبكة من المصالح القوية الممتدة أفقياً ورأسياً في المجتمعات العربية . (1)

إن هذا الوضع يدفع بالدول العربية إلى إقامة تجمعات إقليمية بهدف العمل على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مواردها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية. وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما يقتضيه الحال من اتفاقيات خاصة لتحقيق الأهداف المنشودة وخاصة في عملية التنمية الاقتصادية.

وإن الدول العربية أقامت أول تجمع إقليمي بعد الحرب العالمية الثانية وارتبطت بمعاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي حيث نشأ في ظلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإنشاء العديد من المؤسسات والآليات العربية .وذلك لأن تجربة العمل الاقتصادي العربي المشترك قصرت إلى حد الآن عن تحقيق تطلعات بناء القوة الاقتصادية العربية المشتركة .

أي " ما لم يتوفر للعالم العربي مركز احتكاري في التجارة الدولية. فمن المصلحة التمسك بمبادئ المنافسة الحرة وفتح الأسواق وتحرير التجارة في الصادرات والواردات . كما أن الارتباط بمنطقة التجارة الحرة مع مجموعة جغرافية واحدة من مناطق العالم سوف يؤدي بالتجارة العربية إلى ظاهرة التحول التجاري تجاه تلك المنطقة . بما يجعل نسبة التجارة معها تتزايد على حساب المناطق الأخرى . ولهذا يكون من الأفضل الارتباط بأكثر من منطقة للتجارة مع أهم الشركاء التجاريين والاتجاه نحو خفض الحماية الجمركية إلى مستويات مقبولة بالمعايير الدولية. وذلك أفضل الشروط المتاحة للتجارة ." (2)
كما " أن المدخل الحقيقي للتكامل العربي الناجح هو الاندماج في السوق العالمي لبناء صناعات تتسم بتنافسية عالية وكفاءة عالية ".(3)

إن حركة رؤوس الأموال في سوق مالية مشتركة بين مجموعة من الدول المتعاقدة أمر ضروري لتسهيل التحولات في توزيع الموارد ، وهي تلك التي تنجم عن تحرير التجارة . فضلاً عن أن تحرير عمليات انتقال رأس المال وخلق سوق مالية مشتركة يعد شرطاً مسبقاً لتحقيق الصورة النهائية لكيان الوحدة الاقتصادية ليقوم بعمله على النحو الأمثل.

---

(1) المرجع السابق – ص 34
(2) جمال الدين البيومي – أثر المتغيرات الاقتصادية على مستقبل الصناعة في العالم العربي – (مجلة الوحدة الاقتصادية العربية – مصر – العدد السادس عشر – أبريل 1998) ص 108- 109
(3) سعيد النجار - ندوة حول مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي المشترك بعد حرب الخليج الثانية والتطورات الإقليمية والعالمية المتلاحقة (قاهرة – المعهد العربي للتخطيط والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - يوم 6- 12- 1992) ص 35

إن تحقيق تكامل الأسواق المالية يعني أن تتوفر للمقترضين والمقرضين في الدول الأطراف المتكافئة الفرص التامة لمصادر الأموال واستخدامها في بقية الأقطار. وهي الحالة التي قد تنشأ عنها مجموعة من المنافع الاقتصادية. مثلاً تزايد الحجم الفعال للسوق يمكن أن يقود إلى اقتصاديات الحجم، وبالتالي تعزيز الكفاءة العملية للسوق. وهذا يعني الوفر الاقتصادي المستخدم لتمويل قدر محدد من المدخرات إلى قنوات الاستثمار . كما أن تكامل الأسواق المالية يمكن أن يفضي إلى توزيع أفضل لكفاءة العمليات ويتحقق ذلك نتيجة لما قد يوفره ذلك للمقترضين في أي قطر طرف في الاتحاد في مجال أوسع لمصادر الأموال المتاحة والحصول عليها ، والقدرة على اختيار المجموعة التي تناسبه من الأموال بدون الاقتصار على السوق الوطني . لأن زيادة رأس المال شرط ضروري للتطور الاقتصادي .

" إن دور رأس المال الأجنبي مهم في عملية التنمية الاقتصادية خاصة في المراحل الأولى للتنمية ، وذلك لأن الاقتراض من الخارج يساعد الدول النامية على سد الثغرة بين الادخار الاختياري والادخار الإجباري من جانب ، وبين معدل الاستثمار المطلوب من جانب آخر. " (1)

وبالإضافة لهذه الفرص الاقتصادية التي ولدتها العولمة ، وأدت إلى انعكاسات كبيرة توجد فرص أخرى في المجال الاجتماعي والثقافي والسياسي وهذه المجالات لها علاقة بالمجال الاقتصادي . كما أن التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتيح الفرصة لبناء مجتمع المعلومات العربي الواحد ، كما تفرض العولمة ضرورة تطوير سياسات التعليم ، وبذلك يصبح المواطن العربي متأهلاً للأمور الحديثة . وخلق مجالات عمل جديدة ، وخاصة بما يتعلق بأمور البرمجيات وغيرها .وبالتالي تؤدي إلى المحافظة أكثر على قضايا البيئة العربية الواحدة وتختلف متطلبات مواجهة الجريمة الدولية ، وبذلك يتم التنسيق العربي المشترك، بالإضافة إلى أن العولمة تؤدي إلى مزيد من الحوادث والتفاعلات بين الحضارات والثقافات .(2)

"إن العولمة تفرض مجموعة من المهام والوظائف الجديدة على النظم السياسية في جميع الدول بما فيها العربية . ولهذا لابد من إعادة هيكلة وبناء النظم السياسية لتكون قادرة على القيام بهذه المهمة والوظائف بكفاءة وفاعلية . كما تفرض العولمة مسألة تحديث النظم السياسية وإعادة بناء مؤسساتها وهذا من الضرورات الموضوعية للحفاظ على كيان الدول العربية . كما تفسح العولمة لمجالات أخرى كالمجتمعات الأهلية غير الحكومية وضرورة الحوار السياسي بين الدول ، حواراً هادئاً بعيداً عن الانفعال ."(3)

---

(1) عصام نور – دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرون – مرجع سابق – ص 45

(2) محمد عمر الحاجي – ظاهرة العولمة الاقتصادية – مرجع سابق – ص 34- 35

(3) المرجع السابق – ص 35

إذن للعولمة انعكاساتها على دول العالم النامية بما فيها العربية أي أن العولمة لها تغيرات في الحياة المادية وفي الهياكل المادية وفي مستوى المدركات والمعتقدات والأفكار والتذوق وما إلى ذلك .

ومن هنا يمكننا القول بأن العولمة ظاهرة جديدة جعلت العالم كله بما فيه الوطن العربي أكثر ترابطاً وأكثر تكاملاً وذلك من خلال ثلاث قوى هي:(1)

1- انتشار قوى السوق الحرة: حيث حصل تحول كبير جداً لصالح الأنظمة التي تصبح فيها الفرص الاقتصادية لامركزية ويغذيها القطاع الخاص.

2- أثر التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات: المتمثلة في شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) والهواتف النقالة والعمالة بواسطة الأقمار الصناعية. وأجهزة الكمبيوتر المتزايدة التفوق والسرعة والتكنولوجيا الجديدة التي سهلت ورخصت ثمن نقل المعلومات وتبادلها مقارنة بأي وقت آخر في تاريخ البشرية . وهذا ساعد على زيادة الترابط في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية وغيرها .

3- بروز الأسواق الناشئة: فقد عززت العولمة ظهور أسواق جديدة ، حيث تتاح للمستهلك في جميع المعلومات والثقافات فرصة الوصول إلى الاقتصاد العالمي وجني فوائده .

أي أنه بإمكان الوطن العربي أن يستفيد من قيمة وفوائد العولمة أي يجعل العولمة ترتقي بالأمة العربية إلى حقبة جديدة من النمو والرخاء ، ولهذا علينا أن ندرك أن العولمة بالرغم من محدداتها ،تعكس جوانب إيجابية يمكن من خلالها أن تحقق مكاسب بحيث نجعل منها مصدر تقدم لاقتصادنا ولمجتمعنا العربي آخذين في عين الاعتبار الحاجة للمحافظة على جوهر هويتنا الاجتماعية والثقافية والتاريخية.

كما يستشهد (دوارد غايريل) بمقولة (الرئيس كلينتون) في المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس من أن " النمو هو في صميم العولمة ، فهو يمنح للناس الأمل في كل يوم إلا أنه يتعين الدمج بين الاقتصاد والمشاغل المشروعة للبشر . وبإمكاننا أن نفعل ذلك لا بالعودة إلى الماضي ، بل بالتوجه سوياً إلى المستقبل ."(2)

و من هنا يمكننا أن نقول بأن هناك مبادئ أساسية يمكن للدول العربية، بل يجب عليها أن تتبناها، من أجل تحقيق الرخاء خلال الألفية الجديدة ومن هذه المبادئ الآتي:(3)

1- انفتاح الاقتصاد أمام التجارة: فالتجارة التي تحكمها القوانين هي أفضل محرك لدفع مستويات المعيشة ، وتخفيض معدلات البطالة ، وتوفير الرخاء المشترك .

---

(1) فلاح كاظم المحنة - العولمة والجدل الدائر حولها – مرجع سابق – ص 65

(2) إدوارد غايريل- العولمة شيء والأمركة شيء آخر – (جريدة العرب التي صدرت في 7 أبريل سنة 2000) ص 3

(3) فلاح كاظم المحنة – العولمة والجدل الدائر حولها – مرجع سابق – ص 68- 69

وهذا يعني أن الدول التي بنت نموها الاقتصادي على أسس الانفتاح أمام التجارة زاد نموها أكثر من الدول التي اختارت أن لا تفتح أنظمتها أمام العالم.

2- الاستثمار في البشر : إن الاقتصاد العالمي هو اقتصاد قائم على المعرفة ، والاستثمار في العالم وتشجيع الامتياز في جميع مستويات التعليم ، وخفض معدل الأمية، لا سيّما في أوساط النساء في الدول العربية . وكل هذه تعتبر ذات أهمية للنجاح في الاقتصاد العالمي .

3- اجتذاب الرساميل : إن الدول العربية بحاجة للاستثمار لتعزيز مشاركتها في الاقتصاد العالمي . ولم تعرف الرساميل في التاريخ هذه السهولة في الانتقال كما هي الآن . حيث يجري تحويل مليارات الدولارات من بلد إلى بلد آخر في كل يوم في وقت لا يزيد على الوقت الذي يحتاجه الضغط على (ماوس) الكمبيوتر، ومن أجل استقطاب الاستثمارات . وهذا يعني أن انفتاح الدول النامية بما فيها الدول العربية على الدول المتقدمة تكنولوجياً ، يساعد على تحقيق النماء والرخاء في المستقبل ولكن في الحقيقة من وجهة نظري أن الانفتاح بمعنى التبعية الاقتصادية والأخذ بتوجيهات وتعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعني رفع الأسعار وامتناع الدولة عن تقديم الدعم للسلع الأساسية . وما يتبع ذلك من زيادة الفقراء فقراً والأغنياء غنى. بالإضافة إلى التبعيّة الثقافيّة، فاستخدام الإنترنيت للأغراض التجارية كالاستثمارات مثلاً التي تستفيد منها الدول الغربية المتقدمة بالدرجة الأولى تجعلنا نحن العرب نكون تابعين للغرب ومتلقين سلبيين للثقافة الغربية .

الخلاصة: رغم أن النجاحات الاقتصادية العديدة التي حققتها المنطقة العربية في الفترة الأخيرة فإنها لا تزال تواجه العديد من التحديات الرئيسية على الطرق المؤدية إلى الاندماج المنتج في الاقتصاد العالمي ويتضح ذلك بالقول إن المستثمرين العالميين والشركات المتعددة الجنسيات عندما يرغبون في إيجاد قرار تحديد الأماكن التي يستثمرون فيها أموالهم فإنهم يستندون في قرارهم لعدة معايير منها : وجود بنية اقتصادية عامة ومستقرة ، توافر قوة عمل محلية مرنة تتسم بمهارات ملائمة وتكاليف مناسبة . وجود بنية أساسية مادية ووجود استقرار اجتماعي وسياسي.

ومن هنا يمكننا أن نقول إن للعولمة انعكاسات سلبية خطيرة على الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي في الدول النامية، بالإضافة إلى الانعكاسات الإيجابية.

المبحث الثاني

الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة على قضية التنمية في الوطن العربي

الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة على قضية التنمية في الوطن العربي

إن العولمة الاقتصادية الحالية ، هي مشروع استعماري خطير يحمل لدول العالم ، وخاصة الدول النامية ، وبالذات للعرب والمسلمين ، كل العدوانية وكل التحديات وكل الأطماع . فهي تريد نهب كل الخيرات والثروات التي وهبها الله للمسلمين وخاصة النفط .

أي " المنطقة العربية ، لما هي منطقة جيواستراتجية سواء على مستوى كونها عقدة مواصلات بحرية وبرية تربط بين بحار وقارات العالم من جهة ، أم لأنها تختزن كماً هائلاً من الثروات الطبيعية والنفطية من جهة أخرى ، فإنها كانت وما تزال نقطة الارتكاز الأساسية في مشروع الهيمنة الأمريكية المتمثلة بالعولمة الراهنة . "(1)

فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا على امتداد خمسين سنة، لم يتطور العالم العربي لا على مستوى الاستقرار السياسي ولا على مستوى التطور الاقتصادي، بالإضافة إلى ضياع قدراته وموارده في بحر من الاستلابات ولدت المزيد من الانعكاسات المرعبة ، مع اضمحلال في العمليات الإنتاجية التي كانت بطيئة في حركتها على حساب المستهلكات الاقتصادية والثقافية والفكرية ، ومع ظهور المعاناة بزيادة مشكلة التلوث وأزمات السكن والمواصلات وتفاقم الهجرة غير المشروعة ، مع المشاكل الصحية ، وكانت الدول العربية متأثرة بتحديات السياسية العالمية التي كانت لها استحواذات من القوة والاستلاب على الدواخل في الدول العربية . كما يحدث الآن في العراق .(2)

حيث تفاقمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من جراء ظاهرة العولمة وتحدياتها، المتمثلة في الصرع على آبار النفط ، وولادة إسرائيل والصراع العربي الصهيوني ، والتسلح ، وارتفاع نسب البطالة وغيرها من العوامل التي كانت وراء حدوث الخلل الاقتصادي الذي يعم الوطن العربي .

لأن " بعض الدول النامية قد حاولت ركوب موجة العولمة وذلك من خلال التعاون الاقتصادي مع الدول الصناعية الكبرى . على هيئة بعض المشروعات المشتركة ومحاولات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة . لكنها أدركت أن المستفادة بدرجة أولى هي الدول الكبرى، فقد قلّ اقتصادها، وانتشرت

(1) محمد مراد – العولمة ومستقبل النظام الإقليمي العربي – (مجلة الشاهد – العدد206- سنة 2002 م) ص 57
(2) سيزة الجميل – العولمة ومستقبل استراتيجية تفكير – مرجع سابق – ص 122- 123

فيها البطالة ونقصت الأجور وعانت من التضخم ونقص الخدمات العلاجية والتعليمية والاجتماعية بصفة عامة فضلاً عن ارتفاع الأسعار وتدني الإنتاجية . والكساد وضعف التصدير . والعديد من الأمراض الإدارية الأخرى . لأن الدول الكبرى تفرض شروطها على الدول التي تسعى للتعاون معها . دون مراعاة لطبيعة ظروف كل دولة . "(1)

فالعولمة تحمل في طياتها عدة أمور مزعجة ، خاصة فيما يتعلق بالمجتمعات العربية ، وخاصة مسألة التدخل الأجنبي ، وبالتحديد التدخل الأمريكي في أمور العرب .

حيث " إن العولمة تؤدي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار ، وحالة عدم الاستقرار هذه تولد العديد من الآثار الاقتصادية الخطيرة والانهيار لبعض الدول . بالإضافة إلى خلق حالة عدم الأمان واليقين لكل الدول . والصعوبات الاقتصادية لملايين الأفراد مثل زيادة نسب البطالة ، والاعتداء الصارخ والمباشر على البيئة ، وظروف العمل ، وزيادة المواجهات العرقية والدينية وغيرها من الكوارث التي صارت معلومة في كل أنحاء العالم ." (2)

وهذا يعني أن لظاهرة العولمة انعكاسات خطيرة على الدول النامية مما أدى إلى عدم الاستقرار وخاصة في الدول العربية . حيث نلاحظ أن الدول العربية تتجه إلى التفكك أكثر من اتجاهها إلى التوحد والاستقرار حيث أصابها نوع من عدم اليقين والأمان . بالإضافة إلى ذلك زيادة نسبة البطالة وذلك نتيجة لحلول التكنولوجيا محل العمالة في شتى المجالات، بالإضافة إلى الاعتداء على البيئة وانتشار الأمراض.

" إن شبح العولمة يحمل في طياتة المخاطر تلو المخاطر فمثلاً البيئة أصبحت إحدى ضحايا العولمة ، ويتمثل ذلك بإزالة الغابات الطبيعية والأعشاب ، مما أدى إلى تغير الطقس العالمي ، فارتفعت درجات الحرارة وزاد البرد والأعاصير والجليد ، كما أزداد الجفاف وشح الأمطار والفيضانات ، وكذلك الإنسان لحقته آثار ذلك ، فانتشرت الأمراض المستعصية كسرطان الجلد وأمراض العين . بالإضافة إلى الأمراض المعدية ، والتي كانت إحدى مخاطر العولمة وانعكاساتها السلبية ، وخاصة بعد تطور وسائل النقل ، وظهور المعركة مع أمراض نقص المناعة المكتسبة(الإيدز) . " (3)

إذن يمكننا القول إن انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية والتي يقصد بها " الانفتاح على الأسواق الأخرى ، وحرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة بين

---

(1) نبيل راغب – أقنعة العولمة السبعة – مرجع سابق – ص 488

(2) رضا عبد السلام – انهيار العولمة – ب ط (مصر – دار الاسلام للنشر – سنة 2003ف) ص 91

(3) محمد عمر الحاجي – ظاهرة العولمة الاقتصادية – مرجع سابق – ص 42

دول العالم المختلفة من خلال رفع القيود الجمركية عن السلع والخدمات ، مما يجعل العالم كله سوقاً واحدة تنساب فيها رؤوس الأموال والسلع والخدمات بحرية كاملة " (1) لها انعكاسات سلبية على عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية بما فيها الدول العربية.

فنلاحظ مثلاً " إن زيادة سيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة التجارة والاستثمار سيكون لها انعكاسات واضحة على الدول النامية: لأنها ستؤدي إلى زيادة اعتماد الدول النامية بما فيها العربية على الواردات من هذه الشركات الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاج في الدول النامية لعدم قدرتها على المنافسة ، بالتالي زيادة نسبة الواردات ستؤدي إلى تعاظم المديونية الخارجية وتصبح اقتصاديات الدول النامية مرتهنة لخدمة الدين الخارجي " (2) لأن هذه الشركات هي أكبر قوة تقف وراء التحولات الراهنة في النشاط الاقتصادي العالمي .

وقد " أشارت الإحصائيات إلى أن(350) شركة عملاقة قد استأثرت بنحو 40% من التجارة العالمية في منتصف السبعينيات ، وهذا يدل على تنامي الإنتاج الدولي لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والذي يمثل جوهر العولمة الاقتصادية " (3)

والحقيقة أن الشركات التي يبلغ عددها حوالي (350) شركة والتي لها فروع في أكثر من دولة تتجاوز ميزانيتها ميزانية العديد من الدول النامية. ولهذا لا يقتصر تأثيرها على البعد الاقتصادي فقط. بل تتحكم بدرجة كبيرة في البعد التكنولوجي أيضاً. وبالتالي هذه الشركات لا تبحث عن الربح فقط بل لها دور بالغ الضرر والخطر فهي تعمل على فرض قواعدها على كل من يريد تحقيق التنمية.

كما " أن الشركات المتعددة الجنسيات أدى تطورها وتضخمها إلى تعميق العولمة اقتصادياً وتعدد أنشطتها في كل مجالات الاستثمار والإنتاج والنقل والتوزيع والمضاربة ووصل الأمر إلى أنها قد صارت تؤثر في القرار السياسي والبعد الثقافي والمعرفي وفي ظل العولمة استطاعت هذه الشركات الاستفادة من فروق الأسعار ونسبة الضرائب ومستوى الأجور لتركيز الإنتاج في المكان الأرخص وبعد ذلك ينقل الإنتاج إلى المكان الذي يكون فيه مستوى الأسعار أعلى ويتم تسويقه هناك ." (4)

---

(1) عمر جيل وآخرون – العولمة من منظور شرعي – مرجع سابق – ص 47
(2) المرجع السابق – ص 51
(3) محمد عمر الحاجي – ظاهرة العولمة الاقتصادية – مرجع سابق – ص 49
(4) أحمد عبد الرحمن وآخرون – الإسلام والعولمة – مرجع سابق – ص 70

بمعنى أن الشركات المتعددة الجنسيات تطورت وتعددت أنشطتها بحيث شملت كافة المجالات الاقتصادية سواء كان مجال الاستثمار أو الإنتاج أو النقل أو غيره . مما تشتغل لصالحها وذلك من خلال فروق الأسعار ونسبة الضرائب وغيرها . فنلاحظ أن هذه الشركات استفادت بدرجة أولى من الدول النامية بما فيها الدول العربية . لأن الإنتاج في هذه الدول أرخص من حيث السعر والضرائب ومستوى الأجور وهذا ما جعلها تركز على الإنتاج في هذه الدول، ثم تنقل هذا الإنتاج لتسويقه في مكان يكون فيه مستوى الأسعار أعلى. وهذا في الحقيقة انعكس على عملية التنمية في الدول النامية وخاصة العربية .

وقد كان من شأن التطور الهائل في قوة الشركات متعددة الجنسيات أن تضاءلت في مواجهتها قوة الدول النامية التي باتت تمثل نهباً أو فريسة لهذه الشركات الاقتصادية العملاقة ، وقد تمثل ذلك الاستغلال في عدة مظاهر منها :

1- استخراج الخامات والموارد الطبيعية الزراعية والمعدنية ومصادر الطاقة من الدول النامية بأسعار متدنية، وهو ما يعد استنزافاً لهذه الموارد والتقصير في حقوق الأجيال القادمة.

2- استغلال العمالة المحلية رخيصة الأجر في غياب تنظيمات عمالة قوية في الدول النامية وخاصة العربية .

3- الاستحواذ على نسبة كبيرة من قروض المؤسسات الدولية المانحة .مما أدى إلى زيادة التدفق النقدي الخارجي عن التدفق النقدي الداخلي ، كما زادت فوائد ديون الدول النامية على الأموال المقترضة .

4- اعتماد هذه الشركات على الخبرة التكنولوجية ، وعلى جهود البحث والتطوير في الدول الصناعية المتقدمة وعدم إتاحة المجال أمام الدول النامية لبناء قاعدة علمية أو تكنولوجية خاصة بها.

5- لجوء هذه الشركات إلى أساليب غير مشروعة كالرشوة واستغلال مظاهر الفساد السياسي في الدول النامية لغرض تحقيق مصالحها. (1)

إذن كل هذه المظاهر التي تتظاهر بها الشركات متعددة الجنسيات كانت لها انعكاسات على اقتصاديات الدول النامية بما فيها الدول العربية وخاصة على عملية التنمية الاقتصادية. فهي تتجاهل كل الاعتبارات ذات الصلة بعملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة أو بالاحتفاظ على البيئة لأنها تحتج على أي أجراء قد تتخذه دولة ما بهدف وضع ضوابط لاستغلال مواردها الطبيعية وخاصة في مجال النفط والتعدين حتى ولو جاء هذا الإفراط في استغلال هذه الموارد على حساب مستقبل التنمية . وبالإضافة إلى ذلك تعاظم دور المؤسسات العالمية المتعددة الأطراف في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية . كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. بالتالي ليس الخلاف على مظاهر العولمة الاقتصادية

(1) ممدوح محمود منصور – العولمة ، دراسة في المفهوم الظاهرة والأبعاد – مرجع سابق – ص72

ودوافعها إنما الخلاف حول انعكاساتها على دول العالم بصفة عامة ، والدول النامية بصفة خاصة .

وبالرغم من أن البعض كما تحدثنا سابقاً عن الانعكاسات الإيجابية للعولمة الاقتصادية على الدول النامية يرى أنها ستتيح للدول النامية بما فيها الدول العربية فرصاً جيدة ستؤدي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي ، مثل زيادة الطلب على بعض المنتجات الأولية والزراعية التي تنتجها تلك الدول ، والاستفادة من التوسع في السياحة وزيادة فرص التصنيع فيها وتوسع أسواق التصدير عموماً وغيرها . ولكن الواقع الحالي الذي تعيشه الدول النامية وخاصة الدول العربية يثبت عكس ذلك تماماً.

نلاحظ أن الدول النامية تعاني من تدهور اقتصادي وهي ليست دولاً فاعلة إنما هي دول مهمشة تزداد خسائرها يوماً بعد يوم ، ويبدو ذلك واضحاً من خلال الآتي : (1)

ا- اتجاه رأس المال والتكنولوجيا والعمالة الماهرة إلى التركيز في الأقاليم الأكثر تقدماً، أي في الدول المتقدمة بينما الدول النامية تعاني من نقص ذلك.

ب- إن تحرير التجارة يعرض الصناعات في الدول النامية الفقيرة لمنافسة شديدة من جانب السلع المستوردة مما أنعكس على القطاع الصناعي الناشئ في الدول النامية وتزايد نسبة البطالة وتدهور مستويات المعيشة.

ج- هذه العولمة أدت إلى جعل الدول النامية أكثر اعتماداً على الواردات الغذائية ، وهذا سيكون له انعكاسات سلبية على الأمن الغذائي في الدول الفقيرة كما انعكست هذه العولمة على أنماط الاستهلاك بحيث تصبح السيارات الفخمة والمشروبات الخفيفة والوجبات السريعة جزءا من الحياة اليومية ، وهذا يؤدي إلى الحرمان وزيادة الفقر ، بحيث تقضي على بعض السلع التي يعيش عليها الفقراء نظراً لتحول الطلب عليها إلى السلع المستوردة.

وبالإضافة إلى ذلك يمكننا القول بان للعولمة انعكاسات خطيرة على الدول النامية بما فيها الدول العربية ، حيث تخلت الدول عن وظائفها السياسية، كتراجع الحكومات عن دورها في وضع القرار السياسي ومواجهة منظمات المجتمع المدني ، وانهيار مبدأ السلامة والإقليمية والسيادة المطلقة واحترام الحدود . وبالإضافة إلى تخلي الدولة عن وظائفها الدفاعية . وذلك من خلال تأمين المجتمع من الغزو الخارجي والعنف الداخلي .

كما" أن ظاهرة العولمة انعكست على دور الدولة القومية ، فقد أدت التطورات الجذرية والمتلاحقة التي شهدها العالم منذ مطلع عقد التسعينيات وحتى

(1) محمد عمر الحاجي – ظاهرة العولمة الاقتصادية – مرجع سابق – ص50

الآن إلى إزاحة الدولة عن عرشها الذي تربعت عليه زمناً طويلاً . فلم تعد الدولة هي الفاعل أو اللاعب الوحيد أو الرئيسي في النسق الدولي كما في سابق عهدها . إنما راحت تتوارى شيئاً فشيئاً مفسحة المجال أمام لاعبين جدد تعاظمت أدوارهم إلى الحد الذي بات أحياناً كثيرة يخشى على دور الدولة القومية . "(1)

بمعنى أن الرأسمالية قد وصلت إلى مرحلة النضج وإمكانية الاعتماد على الذات . ومن ثم لم تعد بحاجة إلى دور الدولة . بل أكثر من ذلك . لقد أصبحت الدولة من منظور القوى الرأسمالية تمثل قيداً أو عائقاً يكبل حركة القوى الرأسمالية ويعرقل جهودها في تحقيق أهدافها . ومن هنا جاءت دعوة القوة الرأسمالية إلى إحلال الشركات متعددة الجنسيات محل الدولة لكي يكون الاقتصاد مهيمنا على السياسة .

بمعنى آخر لقد خضع دور الدولة لتطور كبير ، وتغير حجم هذا الدور ومداه في الزمان والمكان . وبصفة عامة يمكن القول إنه منذ أزمة الكساد الكبير كان الاتجاه العام لزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لما توافر لها من إمكانيات مالية ومؤسسية وتكنولوجية ساعدتها على مزيد من السيطرة على الحياة الاقتصادية . كما ساعد استقلال عدد كبير من الدول الفقيرة وتحملها مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى توسع هذا الدور في عدد كبير من الدول النامية . إلا أننا بدأنا نلاحظ في عصر العولمة اتجاهاً عكسياً لتقلص دور الدولة في بعض المجتمعات التي يبدو أنها تجاوزت درجه معينة من التدخل .

" إن الدولة القومية إما أنها تضعف أو تتآكل في أجزاء كثيرة من العالم ، وخاصة الدولة النامية بما فيها الدول العربية لأنها تفقد سيادتها بمرور الوقت على اقتصادياتها القومية وقضاياها الأمنية . فلقد أصبحت عالة تعتمد على المؤسسات المالية للحفاظ على وجودها المالي " (2)

إذن تؤدي العولمة بأشكالها ومظاهرها المختلفة إلى الحد من سلطة الدولة وهشاشتها أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيار العولمة في كافة المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والإعلامية .

وعليه فإن الانعكاسات السلبية للعولمة على سيادة الدولة النامية بما فيها العربية تتمثل في عدة نقاط :

1- عجز الدولة عن السيطرة على أصحاب القرار الحقيقيين أي الأسواق المالية. والشركات العملاقة التي تتجاوز الدول والحدود.

(1) ممدوح محمود منصور – العولمة ، دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد – مرجع سابق – ص 47
(2) رضا عبد السلام – انهيار العولمة – مرجع سابق – ص 45

2- السماح للشركات متعددة الجنسيات الأجنبية في أخذ دور متزايد لإدارة الأنشطة الاقتصادية، مع مراعاة أن بعضها ينطلق في استثماراته من مفاهيم وفلسفات تغاير الهوية الوطنية للدولة.
3- فقدان الدولة لدورها بشكل متسارع من أن تكون تلك البؤرة التي يدور حولها كل شيء ، وتحدد مجال حركة كل شيء . أي تحول دورها إلى مجرد أداة لحفظ الأمن ، وتقديم الخدمات العامة بأقل التكاليف بالنسبة لأصحاب رأس المال .
4- تقلص مساحة القطاع العام ونظم الرقابة الحكومية مقابل زيادة دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي. (1)

إذن هذه الانعكاسات السلبية على دور الدولة في عصر العولمة لا يعني أن الدولة سوف تزول ولكن طابعها القومي والوطني هو الذي سوف يزول ، حيث تتحول الدول شيئاً فشيئاً إلى وكالات عالمية تدير الشؤون المحلية في أقاليم مرتبطة بشكل أو بآخر بمركز يقرر جزءاً من السياسات التي ينبغي تنفيذها من دون أن يفرضها على أحد .

ومن هنا يمكننا القول بأن فقدان الدولة لسيادتها على اقتصادها وقضاياها الأمنية سينعكس سلباً على عدة عمليات تقوم بها الدولة ، ومن أهمها عملية التنمية الاقتصادية وبالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن الدول النامية وخاصة العربية تواجه العديد من التحديات كالتحديات الداخلية المتمثلة في اختلاف البلدان العربية في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مما يؤدي إلى اتباع سياسات وطنية تتقاطع أحياناً مع الأهداف القومية . وفقدان آلية فعالة للعمل العربي المشترك . بالإضافة إلى التحديات الأجنبية وهي تحديات إقليمية كتحديات إسرائيل وتركيا وتحديات دولية كتحديات الهيمنة والأطماع الأجنبية في ثروات الوطن العربي . كما يحدث الآن في العراق . أي حرب العراق الأخيرة 2003 .كان الهدف منها هو السيطرة والهيمنة على ثروات العراق من نفط ومعادن وغيرها . و محاولات إضعاف الدور العربي في الساحة الدولية .

كذلك التحديات الاقتصادية المتمثلة في فشل البلدان العربية في التقدم على طريق التكامل الاقتصادي .كما أن شروط الإنتاج في الوطن العربي تقع تحت سيطرة أطراف إقليمية ودولية تقوم بإبراز البلدان العربية كالذي تسعى إليه أوروبا من الشراكة مع بعض البلدان العربية تحت تسميات مختلفة مثل شراكة دول البحر المتوسط والسوق الشرق أوسطية . بالإضافة إلى أنه اقتصاد أحادي الجانب يتمركز حول النفط العربي الأمر الذي كان له مخاطره وانعكاساته على مستقبل الوطن العربي .

(1) عمار جيدل وآخرون – العولمة من منظور شرعي – ص 85-86

إذن الآمة العربية تواجه التحديات الخطيرة والكبيرة وسط أوضاع عربية يمكن تلخيصها في الآتي :

1- إن النظام الإقليمي العربي في أسوا حالاته من حيث التشرذم والتشتت بالإضافة إلى عجزه عن تحقيق تنمية عربية شاملة ، كما زادت تبعيته السياسية والاقتصادية الخارجية .

2- لم يعد الاستقلال الوطني والقومي قيمة وقضية مسلماً بها وعاد بعض العرب إلى الترحيب بالتواجد الأجنبي على الأرض العربية، بل اعتبره البعض أداة للأمن العربي.

3- العلاقات العربية تعاني أنظمتها من انقسامات وتوترات حادة لم نشهدها من قبل بهذه الحدة ، وتجري محاولات لمد هذه الانقسامات إلى الاتحادات والروابط والنقابات والمستويات الشعبية .

4- الجامعة العربية ومعظم مؤسسات العمل المشترك تعاني حالة من الشلل . كما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ، واقعياً عضوا فاعلاً رئيسياً وموجهاً من وراء الستار .

5- على المستوى القطري،فإن الأنظمة العربية عموماً وبدرجات مختلفة لم تعد لديها خطوط حمراء لا تستطيع تجاوزها وما كانت تفعله أو تتداوله سراً أصبحت تجهر به علناً ودون خجل ونظرتها للأمور تنطلق من مصلحة قطرية آنية وضيقة. (1)

ومن هنا يمكن القول بأن الأوضاع الاقتصادية العربية في العشر سنوات الأخيرة تتسم بما يلي:

1- انخفاض سعر النفط جعل دول الشمال تصبح أكثر قوة ، بينما الدول العربية المعتمدة كثيراً على النفط أصبحت متعرضة للأزمات الاقتصادية .

2- التناقضات السياسية والاقتصادية التي يعيشها العرب منذ مطلع التسعينيات وكان ذلك واضحاً في الموقف إزاء غزو العراق للكويت ، مما أعقب وضعاً لا يحسد عليه ، هذا كان له دوره الكبير في فتح مسارات السلام مع إسرائيل . (2)

وبناء على هذا " فإن المستقبل يبدو مخيفاً أمام الدول النامية. وهذه المصارحة لا تهدف إلى التخويف بقدر ما تحاول مواجهة الحقائق والإعداد للتعامل معها. ذلك أن مصالح الدول النامية وشعوبها تتعرض لمخاطر غير عادية بسبب الاندفاع العالمي المحموم على طريق تحرير التجارة بما يعني وضع هذه الدول النامية وخاصة العربية وشعوبها وسط معادلة غير متكافئة .وفي قلب منافسة غير عادية من شأنها أن تؤدي إلى إغراق أسواق الدول النامية بسلع ومنتجات وخدمات الدول المتقدمة . وبما يحول الدول النامية إلى مجتمع من المستهلكين ومنتجي ومصدري المواد الخام . وتصبح عاجزة عن دخول عصر التصنيع. ولهذا فإن

(1) فلاح كاظم المحنة – العولمة والجدل الدائر حولها – مرجع سابق – ص 211- 212

(2) محمد عمر الدابي – ظاهرة العولمة الاقتصادية – مرجع سابق – ص 70

الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة تزداد أتساعاً وعمقاً تحت وطأة العولمة ". (1)

وفي الحقيقة إن كل هذه الأمور ما هي إلا انعكاسات سلبية لظاهرة العولمة على الدول النامية وخاصة العربية . ولا يوجد حل لذلك آلا بتكثيف الجهود العربية للتغلب على نماذج التبعية ، وبالإضافة إلى ذلك لابد من توسيع الإقليمية لنصبح أمة واحدة لنا سوق مشتركة وتجمعنا الثقافات المتنوعة ونحمل إرثاً حضارياً . أي لابد من وضع سياسات قابلة للتطبيق في ظل الأوضاع العربية الراهنة وخاصة في ميدان الاقتصاد ومن هذه السياسات الآتي:

1- تحديث الاتفاقات التجارية سابقاً بين البلدان العربية التي تراعي مصالح هذه البلدان ، والإسراع في تنفيذ سلسلة مشروعات عربية من شأنها تطوير الجوانب التكاملية للاقتصاد العربي.

2- وضع مشاريع الري العربية موضع التنفيذ كمشروع السدود العربية على الأنهار العربية كي لا تصبح هذه الثروة مادة للمقايضة في المشاريع المشبوهة كمشروع (الشرق الأوسطية).

3- إصلاح القطاع العام كبديل للرضوخ لدعوات الخصخصة التي تحمل في ظل التحولات الإقليمية الراهنة مخاطر سياسية واقتصادية كبيرة .

4- العمل على وضع إستراتيجية عربية للتنمية المستقبلية تبدأ بالقطري وتنتهي إلى القومي بدلاً عن الحرية الاقتصادية التي يروج لها الغرب .

5- إحياء مشروع السوق العربية المشتركة والبدء بتطبيق مراحله تدريجياً. (2)

---

(1) نبيل راغب – أقنعة العولمة السبعة – مرجع سابق – ص 488

(2) فلاح كاظم المحنة – العولمة والجدل الدائر حولها – مرجع سابق – ص 214- 215

المبحث الثالث

انعكاسات ظاهرة العولمة على قضية التنمية في ليبيا

انعكاسات ظاهرة العولمة على قضية التنمية في ليبيا

لقد عانت القطاعات الاقتصادية خلال فترة الخمسينيات كثيراً من التخلف والعجز. ففي القطاع الزراعي كان التشتت في المساحة المزروعة ، وضعف التربة وندرة المياه وظروف المناخ . أما القطاع الصناعي فكانت حركة التصنيع فيه محدودة، نظراً لعدم توفير المواد الخام والطاقة والأيدي العاملة المدربة . بالإضافة إلى أن السوق المحلية كانت أصغر من أن توفر الطلب الفعال لامتصاص المنتجات المصنعة ، وكذلك عدم قدرة الاقتصاد على توفير الاستثمارات وإخراج قطاعاته من تخلفها وعجزها .

" كان وضع البلاد الاقتصادي سيئاً بدرجة كبيره في أوائل الخمسينات ، فقد كان مجمل دخل الحكومة الليبية من الإيرادات المحلية ومن المساعدات الخارجية يقل عن 12 مليوناً من الجنيهات الليبية . ولهذا لم يكن بالإمكان تطور وضع مخططات واقعية للتنمية الاقتصادية في ظل الإمكانيات الاقتصادية المتواضعة ." (1)

وهذا يعني أن الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط كان اقتصاداً متخلفاً . بالتالي لا وجود لأية تنمية اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية . "منذ مطلع الستينيات بدأ إنتاج النفط وتصديره ، وبدأ النفط يهيمن بصورة متزايدة على النشاط الاقتصادي بصفته الكلية ليس كقطاع رئيسي ومساهم أساسي في الناتج المحلي الإجمالي فقط . ولكن أيضاً من خلال الإنفاق العام لموارد النفط المحدد الرئيسي والوحيد للنشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى . كما زاد الإنفاق على الاستهلاك العام والخاص ، بشكل أدى إلى تحسين كبير في مستويات المعيشة ." (2)

وبالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن الدولة هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لأنها هي المالكة لدخل النفط والغاز الطبيعي. وينتظر أن تستمر الدولة بالقيام بدور اقتصادي رئيسي في الوقت نفسه الذي تعمل فيه على تنمية القطاع الخاص للمشاركة في العملية الاقتصادية. إذن " الهدف الرئيسي للاقتصاد الليبي في الظروف الراهنة التي يبدو فيها الاعتماد الكبير على الموارد القابلة للنضوب وهو النفط . وهو تنويع مصادر الدخل القومي . وذلك عن طريق استغلال الثروة النفطية بصورة تمكن البلاد من تحويلها إلى أصول منتجة . وبحيث تحل الإيرادات المتحققة من الموارد الجديدة محل إيرادات النفط وعلى نحو مستمر ودائم ومنتظم " (3)

---

(1) مصطفى عمر التير – التنمية والتحديث ، نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي – ط1 (بنغازي – معهد الإنماء العربي – سنة 1980) ص 33

(2) محمد عبد العزيز عجمية – فصول في الاقتصاد العربي – مرجع سابق – ص 114- 115

(3) محمود محمد الدائر – امكانيات التجنيب وضرورات التنويع في الاقتصاد الليبي – ندوة بعنوان " الاقتصاد الليبي وتجنيب إيرادات النفط رؤية مستقبلية " مرجع سابق – ص35

وعليه سعى الاقتصاد الليبي إلى تدعيم القدرة الاستيعابية للاقتصاد ، وزيادتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، وقد شمل ذلك إقامة بنية أساسية تتضمن إنشاء محطات توليد الكهرباء ، والطرق ، والموانى ، والمطارات ، والمناطق الصناعية التي توفر التسهيلات الهامة التي تحتاج إليها المشروعات الصناعية. وبالإضافة إلى ذلك تطوير العنصر البشري ، كالرعاية الصحية والتعليم والقطاع المالي .

إن مثل هذه التطورات قد أدت إلى قيام اقتصاد حديث نسبياً يشكل فيه قطاع النفط حجر الأساس في الوقت الذي تزداد فيه أهمية القطاع غير النفطي بالتدريج . ولهذا فإن الاقتصاد الليبي مازال يواجه تحديات تشبه إلى حد كبير تلك التي تواجهها اقتصاديات الدول العربية النفطية . لأن التنمية المحلية هي نقطة ارتكاز رئيسية في تحويل الاقتصاد الليبي من مرحلة الاعتماد على النفط إلى مرحلة الاقتصاد المتوازن ويعد تنويع مصادر الدخل من العناصر الأساسية للتنمية المحلية . ولكن التنمية المحلية المتوازنة لا يكمن تدعيمها بشكل دائم دون التغلب على مشكلة ضيق السوق، ونقص الموارد الطبيعية والبشرية. ولهذا لابد من تحقيق المزيد من التعاون والتكامل الاقتصادي بين الاقتصاد الليبي واقتصاديات الدول النامية لإقامة صناعات ومشاريع متنوعة ومتعددة لكي تشكل أساساً قوياً لتنمية صناعية اقتصادية أكثر عمقاً وأوسع مدى .

ومن هنا كان لابد لنا أن نوضح الخصائص الرئيسية للاقتصاد الليبي وهي كالآتي:(1)

1- إنه اقتصاد نام صغير الحجم نسبياً ، ويعتمد في دخله على مورد طبيعي ناضب . أي على سلعة واحدة هي النفط الخام كمصدر للدخل ومصدر للصرف الأجنبي .

2- ارتفاع معدل النمو السكاني. ازداد عدد السكان خلال العقد الماضي بمعدلات مرتفعة وسريعة . حيث بلغ معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترة 1970-1996 حوالي 3.6% .

3- يفتقر الاقتصاد الليبي إلى العمالة الماهرة.أي محدودية القوة العاملة.إلا أن التوسع الكبير في مشروعات التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية . أدى إلى زيادة الطلب على القوة العاملة بمختلف تصنيفاتها مما أدى إلى زيادة الاعتماد على القوة العاملة العربية والأجنبية .

4- اتساع المساحة الجغرافية لليبيا . حيث تصل المساحة إلى حوالي 1.73 مليون كيلو متر مربع . وقد صاحب ذلك تدني معدلات الكثافة السكانية في المناطق الصحراوية، وارتفاع هذه الكثافة في المناطق الساحلية. وقد رتبت المعطيات الطبيعية والجغرافية أعباء إضافية على مجهودات التنمية وصعوبات في استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة ، وكل هذا شكل عوائق حدت من التوسع في النشاطات

(1) عبد الفتاح عبد السلام ابوحبيل – الموارد النفطية والتنمية المستديمة – ندوة بعنوان " الاقتصاد الليبي وتجنب إيرادات النفط – رؤية مستقبلية "- مرجع سابق ص 13- 14

الإنتاجية اعتماداً على المصادر المحلية للسكان.

لقد رتبت على هذه الخصائص جملة من النتائج التي انعكست على هيكل الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي الثابت، وأثرت في دور القطاعات المختلفة المكونة للنشاط الاقتصادي ومن أهمها:

أ- تشير دراسة توزيع الناتج المحلي الإجمالي على مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل واضح إلى هيمنة قطاع النفط على مختلف القطاعات الاقتصادية. ومدى تأثير العائدات النفطية على طبيعة الناتج الإجمالي. ولهذا لابد من الإسراع في تنفيذ سياسة تنويع مصادر الدخل للتقليل تدريجياً من مخاطر الاعتماد على مادة وحيدة ناضبة هي النفط في تحويل مختلف القطاعات الاقتصادية.

ب- شهد الاقتصاد الليبي زيادات كبيرة في نسبة المنفق على التكوين الرأسمالي العام خلال فترة السبعينات ، حتى منتصف الثمانينيات ويعود ذلك إلى البرامج الإنمائية التي شهدها الاقتصاد الليبي منذ السبعينيات والدور الكبير الذي اضطلعت به الدولة في رفع عملية النمو عن طريق تخصيص الاستثمارات لمختلف الأنشطة الاقتصادية. (1)

بالإضافة إلى ذلك فإن سياسة التنمية الاقتصادية في بداية السبعينات في ليبيا هدفت إلى إعطاء أهمية أكبر لقطاع الصناعات التحويلية، ليقوم بدوره من حيث تخفيض الاعتماد على قطاع النفط من حيث مورد الدخل وتقليل الاعتماد على الخارج

ولهذا قامت الدولة الليبية بالتوسع في الإنفاق على قطاع الصناعات التحويلية، الذي انعكس في إقامة العديد من المشروعات الاقتصادية، فازداد بالتالي الطلب على القوى العاملة المستخدمة سنة بعد سنة. ونظراً لنقص عرض القوى العاملة والوطنية وخاصة الماهرة، فقد ازداد الطلب على القوى العاملة غير الوطنية لتعويض هذا النقص.

ومن هنا يمكننا القول بأن مسيرة التنمية الاقتصادية لليبيا بعد قيام الثورة 1969م قد مرت بمرحلتين تمثلت المرحلة الأولى في ثلاث خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1973- 1985.أما المرحلة الثانية تمثلت في الفترة 1986- 2000 م.

أولاً: فترة إعداد الخطط (1973- 1985)

في هذه الفترة نلاحظ إن خطط التحول التنموية أولت اهتماماً بقطاع الصناعات التحويلية ليقوم بدور حيوي في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني ، وكذلك التقليل من

(1) عيسى حمد الفارس – الخصخصة والتنمية الاقتصادية في ليبيا ، الصعوبات والآثار الاقتصادية المتوقعة- (مجلة البحوث الاقتصادية – المجلد الرابع عشر – العدد الاول – يناير - مركز بحوث العلوم الاقتصادية – سنة 2003م) ص6-7

الإعتماد على مورد النفط . وخلق فرص جديدة للعمل وإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات في بعض السلع مما ساهم في إيجاد قاعدة صناعية متينة.

فنلاحظ أن الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية سنة 1973-1975، على الصناعات الغذائية الأساسية، وعلى استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة والاهتمام بالقطاع الزراعي للاستفادة من منتجاته في الصناعات الغذائية. بالإضافة إلى الاستفادة من القوى البشرية الوطنية، وذلك عن طريق إدخال المرأة والسكان الرحل وذوي العاهات في مجالات العمل، وخلق الحوافز المادية والمعنوية لتحسين المهارات الوطنية. (1)

أما الخطة الخمسية للتحول الاقتصادي الاجتماعي 1976- 1980 . فنلاحظ زيادة الاهتمام بقطاع الصناعات التحويلية من خلال المخصصات التي حظي بها في تلك الفترة ، وقد أعطيت الأولوية في التنفيذ والتشغيل لصناعة سلع الإحلال الرئيسية محل الواردات منها كصناعات الاستهلاك النهائي والوسط وإقامة الصناعات المعدنية والكيماوية والأساسية ، وصناعة الحديد والصلب ، والتوسع في تكرير النفط والغاز .(2)

كما نلاحظ في الخطة الخمسية للتحول الاقتصادي والاجتماعي 1981-1985م قد أعطت الأولوية في الاستثمار والتنفيذ للصناعات التصديرية مع إقامة العديد من الصناعات المتكاملة التي تكون مدخلات وسيطة لصناعات أخرى . كما أحدثت هذه الخطة تغيرا ملموسا في هيكل الناتج الصناعي . بالإضافة للتوسع في الصناعات الغذائية لرفع نسبة الإحلال فيها وتخفيض الاعتماد على الواردات من منتجات تلك الصناعات .(3)

وبالتالي كان من أهم نتائج تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا خلال الفترة من 1973- 1985. هي تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية، وزيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

ولكن الحقيقة رغم هذه النتائج التي تحققت في قطاع الصناعات التحويلية خلال فترة إعداد الخطط التنموية. إلا أنه لم يتحقق الهدف الأساسي المتمثل في إيجاد مصادر بديلة لقطاع النفط في توليد العملة الأجنبية .

ثانياً : فترة العمل بدون خطط (1986- 2001)

قد أدى انخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية ، والذي أدى إلى

(1) وزارة التخطيط – الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنة 1973- 1975- ص 41
(2) وزارة التخطيط – خطة التحويل الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1976- 1980- طرابلس – ص 23
(3) أمانة التخطيط – خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1981- 1985- الجزء الثاني – ص 53

انخفاض عوائد النفط ابتدأ من عام 1982 وحتى عام 1986 إلى حالة من عدم اليقين حول المستوى الذي ستصل إليه العوائد النفطية . وبالتالي إلى اختلال الجهود التنموية. ومن هنا لجأت الإدارة الاقتصادية خلال الفترة 1986- 2000 .إلى إيقاف تبني إعداد الخطط التنموية ، ثم العمل بموجب ميزانيات تنموية سنوية . ونتيجة لانخفاض أسعار العوائد النفطية في هذه الفترة فقد اتجهت الدولة إلى ترشيد النفقات العامة لكي تسيطر على العجز الذي تنامي في الميزانية في منتصف الثمانينيات. وبالإضافة إلى ذلك طبقت الدول مجال الموازنة (الاستيرادية) وفرضت قيوداً على التحويل الخارجي للسيطرة على استخدام العملة الأجنبية . (1)

ولقد ترتب على هذا الوضع فيما يتعلق بقطاع الصناعات التحويلية عدة نتائج وهي كالآتي:

1- استمرار الاعتماد على النفط سواء لتمويل النفقات التنموية والتسيرية ، أو كمصدر رئيسي للحصول على الإيرادات من العملات القابلة للتحويل .

2- انخفاض استغلال الطاقات الإنتاجية والتشغيلية في العديد من القطاعات الإنتاجية الخدمية .

3- نقص العرض المتاح من السلع سواء من الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد الذي أدى إلى حدوث موجات تضخمية ، وارتفاع في أسعار العديد من السلع .

4- تدني مخصصات التنمية والذي ساهم في تدني معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية في هذه الفترة. (2)

ونلاحظ أن الدولة قد أصدرت العديد من التشريعات لمواجهة هذه الظواهر السلبية لكي تفسح المجال أمام القطاع الخاص. أي أن الدولة استخدمت سياسة الخصخصة التي تم انتهاجها في الاقتصاد الليبي كأسلوب لعلاج بعض المشاكل الاقتصادية . وكانت تهدف هذه السياسة إلى تنوع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد والتخفيف من حدة الاعتماد على النفط مصدراً وحيداً للدخل والسماح لأكبر عدد من أفراد المجتمع المساهمة في النشاطات الإنتاجية والخدمية . مثل خدمات السياحة والصناعات التصديرية وغيرها . كما تهدف إلى اشتراك أكبر عدد ممكن من الأفراد في النشاط الاقتصادي بما يكفل توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي وتوسع الملكية وتحقيق المزيد من الحرية الاقتصادية للأفراد بالإضافة إلى تخفيف العبء على الخزانة العامة . عن طريق تجنب تحمل الخزانة العامة لعبء تمويل المنشآت الخاسرة . (3)

ولكن هذه التشريعات والسياسات بالشكل والمستوى الذي طبقت فيه لم تؤدي إلى نتائج ملموسة . فمازال قطاع الصناعات التحويلية يعاني من أزمات

---

(1) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - الإطار الكلي لخطة التنمية(2001- 2002) مقترح أولي- الكتون 1999ف- ص 10

(2) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – العلامة الرئيسية لخطة التنمية القادمة - الحرث - 1998ف- ص 15- 16

(3) عيسى محمد الغزالي – الخصخصة والتنمية الاقتصادية في ليبيا – مرجع سابق – ص 14- 15

وصعوبات خانقة تحتاج إلى المزيد من الدراسة والتحليل لوضعه في المسار الصحيح بسبب غياب أسلوب التخطيط . ولهذا يتطلب ذلك إعداد خطط تنموية تستوعب هذه التشريعات، وبالتالي فإن كل هذه الخطط والبرامج التنموية. كان الغاية والغرض منها تحقيق ما يلي: (1)

1- التنمية الاقتصادية : والتي تعني استخدام مجموعة من الوسائل والطرق من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة ، بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان فردا أو جماعة أو مجتمعا . لأن التنمية عملية داخلية ذاتية . بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصيلة موجودة في داخل الكيان نفسه ، وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان فما هي إلا عوامل مساعدة أو ثانوية . وبالإضافة إلى ذلك تستلزم التنمية الاقتصادية استغلال كل الإمكانات المادية والبشرية المتاحة للمجتمع ، وهذا يتطلب إزالة المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانات الذاتية الكامنة في المجتمع ، ووضع الترتيبات اللازمة التي تساعد على بروز هذه الإمكانات الإنسانية ونموها . لإخراج المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم .

2- النمو الاقتصادي : يعني التطور البطيء أو تحول تدريجي كمي دون أن يكون شاملاً أي هنا يتم التركيز على مؤشرات كمية إحصائية كالتركيز على عنصر رأس المال والزيادة في معدل الاستثمار الذي يرفع الطاقة الإنتاجية والزيادة الثابتة والمستمرة في إنتاج الثروات المادية .

3- التغير الاقتصادي : يعني التغير العيني في كل المستويات الموجودة سواء المادة الحية أو المادة غير الحية . لأن التغير ظاهرة عينية .

4- التطور الاقتصادي: يعني تغير الأشياء من حالة إلى أخرى ببطء ويأخذ هذا التغير فترات طويلة. هنا التطور يبدأ من أبسط الأشياء إلى الأشياء الأكبر تعقيداً . لأنه يقصد بالتطور التغير التدريجي .

5- التقدم الاقتصادي : يعني حدوث حالة من التغير التقدمي الذي يحمل دلالة لتحسين دائم في الظروف المادية واللامادية للمجتمع . أي حدوث تقدم في كل اقتصاديات الدولة . ويكون تقدما اقتصاديا أفضل من التقدم الاقتصادي السابق لأن التقدم يعني أن كل صورة من صور المجتمع أفضل بالضرورة من سابقتها .

6- التحديث الاقتصادي : هذا يعني تحديث النظم الاقتصادية على أساس التنشئة بالغرب أو التغريب . لأن التغريب يعني الأخذ بأنساق القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من النظم التي تولدت في غرب أوروبا . بالتالي يعني التحديث الاقتصادي إحلال النظم الاقتصادية للغرب محل النظم القائمة في المجتمعات التقليدية . أي إرساء النظام الرأسمالي اللبرالي واقتصاديات السوق وغير ذلك من النظم . وهنا التحديث الاقتصادي يشير إلى محاولة القضاء على جوانب التخلف الاقتصادي والتكنولوجي من خلال استخدام ما توصل إليه العلم والتكنولوجية

(1) علي غربي وأخرون – تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة – ط1 (مصر – دار الفجر للنشر – سنة 2003) ص 31 وما بعدها

الحديثة خاصة في المجتمعات الغربية .

كما أن التحديث الاقتصادي يعني تبني ونقل النظم المتطورة تاريخياً لوظائف جديدة متغيرة. أي إدخال تحول كلي شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث بحيث يستهدف هذا التحول إحلال نموذج من أنماط التكنولوجيا والتنظيم الاقتصادي المميز للمجتمعات الغربية المتقدمة اقتصادياً ولهذا من مؤشرات مظاهر التحديث التي تساعدنا على القول بتزايد معدلاته. ومن أهمها إحياء مصادر الثروة وتنشيطها ، والقوة ، وتكثيف الجهود المتنوعة بشكل متضافر نتيجة استخدام الوسائل والأدوات الحديثة .

ومن هنا تتضح انعكاسات العولمة على اقتصاديات الوطن العربي بصفة عامة والجماهيرية بصفة خاصة . لأن العولمة هي نمط سياسي اقتصادي ثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده . لعولمة الآخر بهدف تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر .

بمعنى أن العولمة هي ظاهرة قادمة من الغرب ، من مجتمعات تدعي التقدم الحضاري ومتجهة إلى مجتمعات نامية متخلفة ، والتعامل معها بنجاح يتطلب بناء الذات ، والإبقاء بها في المجالات المختلفة حتى يكون التعامل معها إيجابياً . أي أهم تحدي يواجه البلاد العربية بصفة عامة والجماهيرية بصفة خاصة ومؤسساتها الاقتصادية. يكمن في كيفية التعامل مع الآثار الرئيسية للعولمة وخاصة في المجالات التالية:

1- تحرير التجارة العالمية من القيود غير الجمركية ، وتحقيق حواجز الحماية الجمركية بما في ذلك السلع الزراعية .

2- حركة تحرير التدفقات المالية عبر الحدود السياسية وتأثيرها على الادخار والاستثمار الوطني .

3- حركة التكتلات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة المتزايدة شمال وشرق وغرب البلاد العربية .

4- انتشار وسرعة تدفق المعلومات العلمية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها.

5- تأثير العولمة على مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية بما فيها الجماهيرية ومؤسسات العمل العربي المشترك . (1)

وعليه يمكننا أن نوضح الانعكاسات الإيجابية والسلبية لظاهرة العولمة على الاقتصاد الليبي . إن معالم العولمة الاقتصادية بدأت تتضح وتبرز على قاعدة الاقتصاد الحر وقانون السوق وحرية التجارة الدولية ، وانتقال الأفراد ورؤوس الأموال ، والسلع والمنتجات عبر الكون ، إضافة إلى تضخم دور الشركات متعددة

(1) علي أحمد عتيقة – وضع الشركات والمؤسسات العربية في ظل العولمة الاقتصادية . أين التحدي والاستجابة – ندوة بعنوان " عولمة الاقتصاد والإدارة العربية " – ط1 (مصر – جامعة الدول العربية للنشر – سنة 1997) ص 198

الجنسية مستغلة فروق الأسعار، واختلاف القوانين الضريبية، ومستويات الأجور بين مختلف دول العالم. (1)

لأن الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن الماضي شهد التوقيع على العديد من الاتفاقيات التي ترتب عنها إنشاء منظمات اقتصادية انعكست بشكل مباشر وغير مباشر على اقتصاديات مختلف دول العالم .

فنلاحظ أن منظمة التجارة العالمية كانت ولازالت لها دور بارز في انتشار العولمة الاقتصادية وما لها من انعكاسات على الدول النامية وخاصة الدول العربية بما فيها الجماهيرية.

والحقيقة أن الجماهيرية ليست عضواً في منظمة التجارة العالمية إلا أنها تسعى كغيرها من الدول العربية لنيل العضوية في هذه المنظمة.

ومن هنا يمكننا القول " بأن وضع الدول النامية بما فيها الدول العربية ونخص بالذكر الدولة الليبية صار أكثر حرجاً نتيجة اتساع اتفاقات منظمة التجارة العالمية وشموليتها لمجالات وقطاعات مختلفة ، خاصة في ظل الإلزام وفرض المنظمة للعقوبات في حالة إخلال أو تقصير تلك الدول بالالتزامات التي قبلت بها وفي ظل ما تملكه منظمة التجارة العالمية من سلطة فرض العقوبات المشددة على صادرات الدول النامية لمنعها من النفاذ إلى أسواق العالم تحت دعاوي الإغراق وتحملها رسوم إغراق مرتفعة ويمكن أن تكون سيفاً مسلطاً على رقاب الدول النامية مما يعيق من تهميشها وإضعاف دورها المتواضع أصلاً في النظام التجاري العالمي " (2)

فالسؤال الذي يفرض نفسه هنا ما هي الانعكاسات المحتملة لظاهرة العولمة على الاقتصاد الليبي ؟

وللإجابة على هذا السؤال يمكننا أن نأخذ قطاعا معينا (القطاع المالي) لكي نوضح من خلاله الانعكاسات المحتملة لظاهرة العولمة على الاقتصاد الليبي وذلك في حالة انضمامها أو عدم انضمامها لمؤسسات أو منظمات العولمة كمنظمة التجارة العالمية مثلاً باعتبارها منظمة سارية المفعول ولها دور كبير في تحقيق ظاهرة العولمة .

ومن هنا كان علينا أن نبحث في الانعكاسات المباشرة فقط لاتفاقية الخدمات المالية على القطاع المالي في الجماهيرية. وسنوضح الانعكاسات في حالة انضمام أو عدم انضمام الجماهيرية إلى منظمة التجارة العالمية ، وذلك بما يتناسب وطبيعة الاقتصاد الليبي الذي يعد القطاع المالي فيه أحد دعاماته الأساسية والمهمة .

وعليه كان لابد أن نقسم هذه الانعكاسات وفقاً لطبيعتها من حيث كونها إيجابية أو

---

(1) عبد الجليل كاظم الوالي – جنية العولمة بين الاختيار والرفض – (مجلة المستقبل العربي – العدد 275- سنة 2002) ص 69

(2) عبدالله فواد – قضايا العولمة بين القبول والرفض – (مجلة المستقبل العربي – العدد 256- سنة 2000) ص 99

سلبية،ووفقاً لتوقيتها من حيث كونها في المدى المنظور(الأجل القصير والمتوسط) والذي يقصد به من سنة إلى خمس سنوات. أو في المدى الطويل وهو يمتد إلى أكثر من خمس سنوات ويصل إلى عشرين سنة.

أولاً: الانعكاسات الإيجابية:

قد تكون من الانعكاسات الإيجابية في المدى المنظور (القصير والمتوسط) القطاع المالي في عدم انضمام الجماهيرية إلى منظمة التجارة العالمية. حماية قطاع الخدمات المالية من المنافسة غير العادلة التي تعلمها المؤسسات المالية الأجنبية. كما يتيح عدم انضمام الجماهيرية إلى منظمة التجارة العالمية هامشاً أكبر من الحرية في التحكم في السياسات الاقتصادية والمالية ، بهدف إصلاح القطاع المالي وإعادة هيكلة بالقدر المرغوب ، وبما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني دون التأثير بسياسات المؤسسات المالية الأجنبية .

أما في حالة انضمام الجماهيرية لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالخدمات لا يقدم أي نوع من هذه الخدمات للعالم الخارجي ، في حين يعد الطلب على خدمات الشحن والتأمين النوع الوحيد من واردات الخدمات المالية للاقتصاد الليبي .

أي " نظراً لعدم تطور قطاع الخدمات في الاقتصاد الليبي بصفة عامة والخدمات المالية بصفة خاصة . فإن الاقتصاد الليبي لا يقدم الكثير من الخدمات للعالم الخارجي في حين أن الطلب على الواردات من الخدمات يعد كبيراً مقارنة بالصادرات الليبية لهذا القطاع . الأمر الذي ترتب عليه عجز مزمن في حساب الخدمات في ميزان المدفوعات." (1)

وبناءً عليه تعد مستورداً صافياً للخدمات، ومن غير المتوقع أن يتخلص ميزان الخدمات من هذا العجز في المدى المنظور.

ويمكن القول إنه إذا أدى الانضمام لاتفاقية الخدمات المالية إلى زيادة قدرة القطاع المالي على تسوية أو صياغة المالية من خلال تدخل الدولة ، والدخول في مرحلة إعادة هيكلة هذا القطاع ، فإن ذلك يعد في حد ذاته انعكاسا إيجابيا خاصة إذا أضفنا له عامل المرونة الذي يسمح به اتفاق الخدمات عموماً واتفاقية الخدمات المالية بصفة خاصة . والمتمثلة في تحرير عدد أقل من الأنشطة وعدد أقل من العمليات . لأن التحرير الجزئي والانتقائي للخدمات المالية يعمل على التخفيف من الانعكاسات السلبية لتحرير القطاع المالي في الجماهيرية . وذلك وفقاً لبنود المعاملة الخاصة للدول النامية التي ستتمتع بها ليبيا في حالة الانضمام. كما يتيح الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وللمؤسسات المالية الليبية العاملة في الخارج (كالمصرف العربي الليبي الخارجي ، والشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية) معاملة غير تمييزية إلا أن ذلك مشروط بتقديم تنازلات في

(1) صالح رجب عبيده – الآثار المتوقعة لقيام منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي – رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة – معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية – سنة 1999) ص 30

المقابل من جانب الجماهيرية خلال المفاوضات الثنائية . يتم بموجبها تحرير أنشطة خدمات مالية محلية محددة. (1)

أما على المدى الطويل فإنه في حالة عدم انضمام الجماهيرية إلى منظمة التجارة العالمية حتى ولو تم إعادة هيكلة قطاع الخدمات المالية . فمن غير المتوقع أن تكون هناك انعكاسات إيجابية على هذا القطاع . ولكن هناك انعكاسات إيجابية على القطاع المالي في المدى الطويل في حالة انضمام الجماهيرية لمنظمة التجارة العالمية . وذلك في ظل تطور هذا القطاع ونموه نتيجة لإعادة هيكليته وإنشاء سوق مالية لتهيئة البيئة الاستثمارية. بما يضمن زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المالية المحلية ورفع كفاءة الخدمات المقدمة . وهذا يجب أن يسير في خط موازٍ على المستويين العربي والإسلامي. كل يحقق التكامل بين القطاع المالي في الجماهيرية وغيره من القطاعات المالية في الدول العربية والإسلامية. وذلك لزيادة القدرة في منافسة المؤسسات المالية الأجنبية في السوق المحلي والأسواق الدولية .

ومن هنا يمكن رصد الانعكاسات الإيجابية كزيادة كفاءة القطاع المالي وفاعليته جذب الاستثمارات الأجنبية. وتنمية القدرة على الدخول إلى أسواق التمويل الدولية. إذ أن انضمام الجماهيرية في ظل وجود قطاع مالي منظور ومندمج مع غيره من القطاعات المالية العربية الأخرى يعمل على تدعيم التوحيد المالي العربي في الخارج والقضاء على سلبياته.(2)

ثانياً: الانعكاسات السلبية:

لقد ترتبت عدة انعكاسات سلبية على عدم انضمام الجماهيرية إلى منظمة التجارة العالمية في المدى المنظور. كالمعاملة التمييزية المتوقعة للمؤسسات المالية الليبية العاملة في الخارج (المصرف العربي الليبي الخارجي ، والشركة العربية للاستثمارات الخارجية)، مما يضعف الموقف التنافسي لها . بالإضافة إلى عدم تطور أو تحسن مستوى كفاءة الخدمات المالية المقدمة .

أما في حالة انضمام الجماهيرية إلى منظمة التجارة العالمية فقد تكون الانعكاسات على هذا القطاع في الأجل القصير والمتوسط واضحة حتى في حالة التسريع من وتيرة برنامج إعادة الهيكلة . لأن الوضع الراهن للقطاع المالي . ووضعه الانتقالي في ظل برنامج الإصلاح لا يتيح له أي ميزة نسبية ملحوظة يمكن أن يستند إليها لمنافسة المؤسسات المالية الأجنبية . وذلك لأن المؤسسات المالية

(1) محمد خليل فياض وصالح رجب عبيده – الآثار الاقتصادية المحتملة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية – (مجلة البحوث الاقتصادية – المجلد الرابع عشر ، العدد الثاني – بنغازي – مركز بحوث العلوم الاقتصادية – سنة 2003-) ص 109

(2) المرجع السابق – ص 110

المحلية تعاني من عدة مشاكل منها :

1- الملكية العامة للقطاع المالي التي انعكست في التدخل المباشر في شؤون المؤسسات المالية مما جعلها في وضع احتكاري أدي إلى تدني مستوى الخدمات المالية .

2- انعدام الحوافز لدى المؤسسات المالية لتقديم الحد الأدنى للخدمة المالية فما بالك بتحديثها أو تطويرها.

3- افتقار المؤسسات المالية المحلية للعناصر البشرية المدربة المتخصصة القادرة على الإدارة .

4- قلة عدد المؤسسات المالية العاملة في الاقتصاد الليبي وعدم تنوعها .

5- عدم وجود سوق مالية مما ضيع على النظام المالي فرصاً كبيرة لاستثمار فوائضه المالية المتراكمة.

6- عدم توفير التشريعات القانونية الملائمة لخلق المناخ اللازم لعمل القطاع المالي وتطويره . (1)

حيث إن كل هذه المشاكل انعكست على القطاع المصرفي ، حيث جعل المصرف التجاري في الجماهيرية مصرفاً تقليدياً يقتصر دوره على قبول الودائع ومنح القروض. وبالتالي يصعب عليه مواجهة التغيير السريع في الاقتصاد العالمي . وتلبية الطلب المتزايد على الخدمات المالية المتطورة . لأن المعاملات المصرفية على المستوى الدولي زادت في الحجم مع ظهور الشركات المالية متعددة الأغراض والجنسيات ذات الموارد المالية الهائلة . ولهذا فإن تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية .أي إتاحة الفرص للمصارف الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية، وفي ظل الواقع الحالي للمصارف المحلية ينتج عنه انعكاسات سلبية. كانعكاسات السياسات المصرفية الأجنبية على السياسة الكلية للدولة كما ينعكس هذا الوضع على حساب الخدمات أي يترتب عنه زيادة العجز في حساب الخدمات.

أما على المدى الطويل فإن عدم انضمام الجماهيرية إلى منظمة التجارة العالمية قد يقف حائلاً دون تطور شركات القطاع المالي ومؤسساته . وقد يعيق إنشاء سوق للأوراق المالية . أو عدم تطورها إن تم إنشاؤها في ظل سياسة إعادة هيكلية القطاع المالي وتطويره . وبالإضافة إلى ذلك ستلقى شركات القطاع المالي ومؤسساته معاملة تمييزيه نتيجة لعدم الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، وهذا سيفقدها المزايا التي تحصل عليها الشركات المالية للدول الأعضاء في المنظمة . وبالتالي يضعف الموقف التنافسي للمؤسسات المالية الليبية . كما ستواجه سوق الأوراق المالية إن تم إنشاؤها منافسة الأسواق المالية الأجنبية أو العربية القوية وهذا يجبرها على تقديم تنازلات لا تقل عن تلك التي قدمتها الدول الأعضاء في المنظمة . أما في حالة انضمام الجماهيرية لمنظمة التجارة العالمية فقد يضر

(1) صالح رجب عبيده – الآثار المتوقعة لقيام منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي – مرجع سابق – ص 105

انضمامها للمنظمة دون استكمال برامج إعادة الهيكلة في الجماهيرية التي مازالت متعثرة في كثير من الأماكن . (1)

ولكن نلاحظ أن ليس كل الدول العربية التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية قد واجهت آثارا أو انعكاسات سلبية من خلال انضمامها . مثلاً مصر قد حققت نجاحا أو على الأقل لم يتأثر قطاعها المالي سلبياً بالانضمام إلى المنظمة. فعلى سبيل المثال قدمت مصر التزامات محددة بشأن الأنشطة التي تقبل أن يعمل الأجانب بها . منها النشاط المالي والسياحي وغير ذلك وهذه الالتزامات قدمت بعد إنجاز مرحلة مقبولة من الإصلاح الاقتصادي والمالي التي مر بها الاقتصاد المصري . وقد شملت هذه الالتزامات بعض أنشطة الخدمات التي لا تتوفر لها بدائل محلية بهدف نقل التكنولوجيا واكتساب الخبرة الأجنبية منها . ويلاحظ هنا أن بعض المؤسسات المالية الأجنبية لم تستطع المنافسة في السوق المصري وانسحبت من هذا السوق .

الخلاصة :

من المتوقع أن يكون لاتفاقية الخدمات المالية انعكاسات متباينة على القطاع المالي في الدول كافة . إلا أن ذلك يتوقف على حجم ودرجة نمو وتطور القطاع المالي بها . أيضاً على مدى الاستفادة من المعاملة الخاصة للدول النامية والأقل نمواً وكيفيتها التي تتيحها بنود اتفاقية الخدمات المالية لهذه الدول إذا اختارت الانضمام إلى مؤسسات واتفاقيات العولمة وخاصة منظمة التجارة العالمية ويعتمد أيضاً على مدى التنفيذ من قبل الدول المتقدمة لالتزاماتها. كما نلاحظ أنه نتيجة لتخلف حجم القطاع في الجماهيرية وصغره الأمر الذي يجعله شديد التأثير سلبيا بالانضمام أو عدم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سواء في المدى المنظور أو المدى الطويل. إلا أن عدم الانضمام أكثر ضرراً على القطاع المالي في المدى الطويل منه في حالة الانضمام هذا على افتراض أن الانضمام يترتب عليه البدء الفوري في تحرير القطاع المالي في الجماهيرية .

ولهذا في نظري أن الدول النامية وخاصة العربية بما فيها الجماهيرية لقد وقعت أو قد توقع على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في ظروف وصعاب تواجهها تتمثل في ديونها الخارجية أو ضغوطات المصرف الدولي أو صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة اقتصاديات هذه الدول للتكييف مع اقتصاد السوق وتحرير التجارة حتى تتلاءم وشروط الانضمام إلى المنظمة. وأن تلك الشروط والالتزامات لم ينتج عنها أي تحسن في وضعها الاقتصادي والاجتماعي . مما جعلها تشعر بالغبن والظلم.

لذا فإن اتفاقات منظمة التجارة العالمية ما هي إلا وسيلة لغرض هيمنة الدول

(1) محمد خليل قباض وصالح عبيده – الآثار الاقتصادية المحتملة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية – مرجع سابق – ص 114

الكبرى والمتقدمة على اقتصاديات الدول النامية ، وإتاحة المجال للشركات العالمية العملاقة للنفاذ إلى أسواق الدول النامية والقضاء على صناعتها .

أي أن منظمة التجارة العالمية باعتبارها مؤسسة من مؤسسات العولمة فقد اتسعت آثارها بحيث شملت قطاعات عديدة في الدول النامية فقطاع الصناعة ستواجهه منافسة شديدة للصناعة في الدول المتقدمة نتيجة لتآكل المزايا النسبية التي كانت تتمتع بها صادرات الدول النامية . كذلك قطاع الخدمات سوف يواجه منافسة حادة بسبب تفوق الدول المتقدمة في هذا المجال . بالإضافة إلى ذلك ارتفاع تكلفة استيراد المواد الغذائية بسبب إلغاء الدعم للصادرات وانخفاض التعريفات الجمركية وارتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا المتقدمة والحصول على براءات الاختراع والتصاميم والعلامات التجارية . نتيجة لاتفاقية حماية الملكية الفكرية مما ينعكس على تكلفة الإنتاج الزراعي والصناعي .
باعتبار أن براءات الاختراع والتصاميم ما هي إلا مدخلات لتلك القطاعات وبالإضافة إلى انحسار وظيفة الدولة ودورها وتقليصها في رسم سياساتها التنموية وفق أهدافها ومصالحها الوطنية نتيجة انتقال جزء من صلاحيات صناعة القرارات السيادية إلى منظمة التجارة العالمية .

والحقيقة أن كل هذه الآثار السلبية ستنعكس على اقتصاد الدول النامية، وهذا سيمتد ليشمل مسيرة التنمية فيها .

الخـــاتمـــة

الخاتمة

إن قضية العولمة من القضايا الهامة ، حيث يعرفها أي باحث وتثيرها أجهزة الأعلام والمؤتمرات الثقافية والندوات العلمية وغيرها . وقد تعددت وجهات النظر حول تعريفها ، لأنها ظاهرة جديدة حديثة الاستخدام ، ومتعددة العمليات ، حيث تشمل كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وهي ظاهرة لم تعرف إلا مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين .

ومع ذلك فقد جاءت هذه الظاهرة كتتويج لتطور تاريخي طويل يمتد لعدة قرون بدءاً من عصر الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر وانتهاءً بالتقدم الهائل في التكنولوجيا والاتصال والمواصلات في القرن العشرين . أي تعود نشأتها إلى تاريخ قديم ، وقد مرت بعدة مراحل وكانت تهدف إلى جعل العالم تحت سيطرة قوة فوقية واحدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية .

حيث أدى هذا الأمر إلى نشوء مجموعة من العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية جديدة تم من خلالها توظيف موارد الدول النامية باعتبارها دولا متخلفة لخدمة مصالح الدول المتقدمة. ولهذا رأينا أن العلاقة بين العولمة والتنمية علاقة تبعية أكثر مما هي علاقة تحديث .

ولاحظنا أن الدول النامية بحكم تخلفها ومن خلال اتصالها مع العالم الخارجي هي مضطرة إلى الاعتماد على الدول المتقدمة في تصريف فائض إنتاجها الذي يتمثل في الإنتاج الأولي (المواد الخام) . وقد ساعد في تحقيق هذه التبعية توجه الشركات الأجنبية للعمل في الدول النامية بما فيها الدول العربية . فالتبعية الاقتصادية أخذت عدة صور منها الاعتماد على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية من الدول المتقدمة في تمويل الاستثمار القومي . أي التبعية المالية المتمثلة في القروض والمعونات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية والعربية . بالإضافة إلى ذلك التبعية التكنولوجية والمتمثلة في استيراد المنجزات التكنولوجية لتحديث وسائل الإنتاج المستخدمة في نشاطاتها الاقتصادية لغرض تحقيق التطور الاقتصادي والتنموي في الدول النامية بما فيها الدول العربية ، في كافة القطاعات سواء كانت النفطية أو الزراعية أو الصناعية أو التجارية . وهنا شكلت التجارة الخارجية أبرز الأدوات الرئيسية في علاقات السيطرة والتبعية والتي رافقت الأدوات الأخرى كالاستثمار الأجنبي المباشر المتمثل في عمل الشركات الأجنبية داخل الدول النامية بما فيها الدول العربية .

بالإضافة إلى مؤسسات التمويل كصندوق النقد الدولي ، الذي نشأ عام 1944. لغرض تشجيع التعاون النقدي الدولي بين الدول الأعضاء ، والعمل على ثبات استقرار أسعار الصرف ، للتقليل من حدة المنافسة بين الدول الأعضاء ،

وتبسيط التجارة الدولية ، ودعم تطورها وتقديم السيولة الدولية التي يزداد حجمها عندما تتحقق زيادة في ميزان المدفوعات سواء عن طريق زيادة قيمة الصادرات من السلع والخدمات أو عن طريق الحصول على القروض والتسهيلات والمساعدات والمنح من الدول الشقيقة والصديقة أو من المنظمات الدولية . وتتضح الأهمية الاقتصادية للسيولة الدولية مع زيادة حجم النشاطات الاقتصادية وزيادة قيمة المعاملات التجارية مع الخارج . ومن عناصر السيولة الذهب النقدي والعملات الأجنبية كالدولار الأمريكي ، والمارك الألماني والفرنك الفرنسي وغيرها من العملات . حيث حلت حقوق السحب الخاصة محل العملات كسيولة دولية . هي عبارة عن قروض دفترية يستخدمها صندوق النقد الدولي لمساعدة أعضائه ، وهي ليست عملة معدنية أوورقية ، بل وحدة حسابية لها قاعدة قانونية تستند عليها . أي المساعدات التي يقدمها الصندوق النقدي الدولي التي تتمثل في حقوق السحب العادية ، وتسهل التمويل التعويضي والطارئ ، وتسهل التمويل المخزون الاحتياطي ، والتسهيلات النفطية ، وصندوق الأمانات والتسهيلات الخاصة بتحويل الأنظمة الاقتصادية . وهذه كانت لها أثار إيجابية وسلبية على عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة .

إما البنك الدولي : الذي نشأ عام 1945 . وكان الهدف منه إعادة تعمير أوروبا بعد الدمار الذي أصابها من جراء الحرب العالمية الثانية وتنميتها عن طريق استثمار رؤوس الأموال . كما يهدف معاونة الدول النامية على تحقيق معدلات معقولة من النمو ورفع مستوى المعيشة ومحاربة الفقر . وكذلك تقديم القروض والتسهيلات المالية وتشجيع وتنمية الاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل في الدول النامية ، وتوسع وتنظيم التبادل التجاري وغيرها من الأهداف التي يقدمها البنك الدولي ومؤسساته التابعة له كمؤسسة التمويل الدولية ، والهيئة الدولية للتنمية ، والمركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات ، والوكالة الدولية لضمان الاستثمارات الأجنبية . والتي كان هدفها الرئيسي تشجيع النمو الاقتصادي في الدول النامية من خلال تشجيع المشروعات الإنتاجية والاستثمارية ، ومنح القروض للدول النامية الفقيرة ، واستخدام التحكيم لتسوية النزاعات لحل المشاكل المتعلقة بالديون التي لم يتم تسديدها والتحويلات الخارجية والقيود التي تضعها الحكومات .

إما منظمة التجارة العالمية : والتي تأسست 1994م . و أصبحت سارية المفعول عام 1995م ، وكانت نتيجة لمفاوضات جولة أورجواي . وهذه المنظمة كما رأينا لها وظائف متعددة كالأشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية ، وتنفيذ وثيقة التفاهم الخاصة بإجراءات وقواعد تسوية النزاعات بين الأعضاء ، وتنفيذ وتفعيل آلية مراجعة السياسات التجارية ، ووضع أسس ومحاور التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وكانت تعمل على تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية وغير التعريفية في كافة المجالات سواء كان في مجال السلع

الزراعية أو الصناعية أو الخدمات كالخدمات المالية المتمثلة في البنوك والأسواق المالية والمصرفية والاتصالات والسياحة وغيرها .

حيث لاحظنا أن لمؤسسات العولمة أثار إيجابية وأخرى سلبية على قضية التنمية في الدول النامية بما فيها الوطن العربي . كما رأينا أن لصندوق النقد الدولي آثار على التنمية الاقتصادية في الدول النامية بما فيها العربية . أي قد تعرضت لمشكلات ناتجة عن التضخم والتقلبات التي يصعب التنبؤ بها ، وهذا أثر على الموارد الاقتصادية وأضعف قوتها الشرائية . كما أدي إلى تصعيد التهديدات والضغوط على البلدان المنتجة للمواد الخام وخاصة النفط ؛ بالإضافة إلى تعويم العملات الذي أدى إلى خسائر كبيرة للموارد الاقتصادية في الدول النامية من جراء تخفيض العملات الرئيسية . والذي كان له أثر واضح على عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية بما فيها الدول العربية . أما البنك الدولي كما رأينا له آثار إيجابية على عملية التنمية الاقتصادية تمثلت في دعم خزينة الدولة بالمال . إذ تعتبر القروض مصدرا من مصادر الإيرادات العامة . وخاصة في الدول النامية التي تعاني من عجز في موازينها العامة واستخدامها في مشاريع صناعية تساعد على خلق فرص عمل للقضاء على ظاهرة البطالة . وإلى جانب هذه الآثار الإيجابية وجدت أثار سلبية على التنمية في الدول النامية بما فيها العربية وخاصة التي تعتمد إلى حد كبير على القروض الخارجية وهذه الآثار تمثلت في التبعية السياسية والاقتصادية نتيجة الأزمات التي تعرضت لها هذه الدول كأزمة المديونية نتيجة للقروض التي يمنحها البنك الدولي وعدم قدرة الدول النامية على تسديدها . وهذا أدى إلى إيجاد عثرات حقيقية أمام عملية التنمية الاقتصادية . أما منظمة التجارة العالمية تمثلت الآثار الإيجابية في أن زيادة ونمو اقتصاديات الدول المتقدمة كان له أثر إيجابي على عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية . لأنه كلما أزداد الطلب على صادرات الدول النامية ، زادت عملية التنمية بها . أي زيادة نفاذ الصادرات في الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة قد يؤدي إلى نمو بعض القطاعات الإنتاجية في الدول النامية ، وزيادة الخبرات والكفاءة الإنتاجية . بالإضافة إلى الآثار السلبية التي تتمثل في ارتفاع أسعار استيراد الغذاء في الدول النامية ، وانخفاض الرسوم الجمركية الذي سيؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة في الدول النامية . ولهذا اتضح أن انضمام الدول النامية وخاصة الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية قد يعكس أثارا إيجابية وتتبعها أثار سلبية على الدول الأعضاء . وهذه الآثار بالتأكيد سلبية أكثر مما هي إيجابية . لأنه كل ما جاء في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومفاوضاتها ، ليس الغرض منه تطوير النظام الاقتصادي ، بل لخدمة مصالح الدول المتقدمة .

بالإضافة إلى ما سبق لاحظنا أن لظاهرة العولمة انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية على قضية التنمية الاقتصادية في الدول النامية بما فيها الدول العربية. ورأينا الانعكاسات المحتملة على قضية التنمية في الجماهيرية في حالة انضمامها

أو عدم انضمامها . وتبين أنه نتيجة لتخلف حجم القطاع المالي في الجماهيرية وصغره الأمر الذي يجعله شديد التأثير بالتغيرات الاقتصادية والمالية الخارجية . ولهذا سوف يتأثر سلباً بالانضمام أو عدم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سواء في المدى المنظور أو الطويل . إلا أن عدم الانضمام كان أكثر ضرراً على القطاع المالي في المدى الطويل منه في حالة الانضمام . هذا إذا افترضنا أن الانضمام يترتب عليه البدء الفوري في تحرير القطاع المالي في الجماهيرية العظمى لأن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ما هي إلا وسيلة لغرض هيمنة الدول الكبرى والمتقدمة على اقتصاديات الدول النامية . وإتاحة المجال أمام الشركات العالمية والعملاقة للنفاذ إلى أسواق الدول النامية والقضاء على صناعتها . وأخيراً يمكن القول إن العولمة لها آثار وانعكاسات سلبية أكثر مما هي إيجابية على اقتصاد الدول النامية بما فيها الدول العربية.

أي إن الانفتاح الاقتصادي المتمثل في توسع نطاق التجارة العالمية ، ونمو أسواق رأس المال العالمية ، وتشوء أنظمة إنتاج دولية متكاملة والثورة التكنولوجية وغيرها أدت إلى فتح فرص أمام الاقتصاد العربي للاستفادة منها في عدة جوانب أي كانت لها بعض الآثار الإيجابية الواضحة على بعض القطاعات كالقطاع الزراعي والصناعي والتجاري ، وخاصة بعد استخدام التكنولوجيا . ولكن أتضح إن للعولمة آثار سلبية أكثر من الآثار الإيجابية . أي أن ظاهرة العولمة بتناقضاتها سوف تؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية ، وتراجع خطط التنمية ، وعدم الاستقرار ، وزيادة البطالة نتيجة حلول التكنولوجيا محل العمالة ، والاعتداء على البيئة وانتشار الأمراض وتغير أنماط الاستهلاك . بالإضافة إلى هذا انعكست العولمة سلباً على دور الحكومة .أي تراجع الحكومات عن دورها في وضع القرار السياسي وانهيار مبدأ السلامة والإقليمية والسيادة المطلقة واحترام الحدود وتخلي الدولة عن وظائفها الدفاعية . ولهذا رأينا أن فقدان الدولة لسيادتها على قضاياها الأمنية أدت إلى تناقضات سياسية واقتصادية والتي تعيشها الأمة العربية منذ بداية التسعينيات وكان ذلك واضحاً من خلال حرب الخليج الأولى والثانية والأخيرة على العراق 2003 ف.

كما رأينا أن التنمية تأثرت بالعولمة وإفرازاتها سلباً وإيجاباً . ويمكن أن نستفيد من إيجابياتها في تطوير التنمية ، وذلك من خلال توفير أفضل المعطيات التكنولوجية ، وتقدم التسهيلات والخدمات بأحدث التقنيات . كما وتزود قطاعاتنا التنموية بكل ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة من استخدام الآلات والمعدات الحديثة ، واكتساب الخبرات في كافة المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والمصرفية . لأن استخدام التكنولوجيا الحديثة قد يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة . حيث تزيد من الإنتاج ، فيزيد العائد المادي والذي بدوره يحقق عملية التنمية الاقتصادية. ولهذا على الدول النامية بما فيها الدول العربية أن تخطو خطوات منها تنفيذ برنامج الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص ، وجذب

.الاستثمارات لزيادة النمو وتحسين معدلات أداء الاقتصاد الوطني . فالمنطقة العربية مثلاً تستطيع اغتنام هذه الفرصة والاستفادة منها لو تعرفت على الكيفية :التي يمكن للمنطقة أن تعد نفسها للمشاركة في المكاسب التي تحققها عملية .العولمة كالتوسع في نطاق التجارة العالمية ، ونمو أسواق رأس المال العالمية ، ونشوء أنظمة إنتاج دولية متكاملة ، ويمكن كذلك الاستفادة من ثورة الاتصالات السلكية واللاسلكية . بالإضافة إلى ذلك يمكن الاستفادة من العولمة في ظهور أنشطة اقتصادية جديدة تفرض نوعاً من أنواع العمل العربي المشترك ، كصناعة المعلومات والاتصالات والمشروعات الصغيرة وغيرها. وهي أنشطة ممكن قيامها بعيداً عن الخلافات السياسية العربية . كما يمكن الاستفادة من العولمة في تطوير سياسات التعليم ، حتى يصبح المواطن العربي متأهلاً للأمور الحديثة بحيث يساهم في عملية التنمية الشاملة . وخلق مجلات عمل جديدة ، خاصة بما يتعلق بأمور البرمجيات وغيرها . بالإضافة إلى استخدام قوانين اجتماعية جديدة تتعلق بالعمل والعمال . كما يمكن الاستفادة من الآثار الإيجابية للعولمة في إعادة هيكلة وبناء النظم الاقتصادية لتكون قادرة على القيام بهذه المهمة وبناء مؤسسات اقتصادية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية .

إن السبيل لتفادي أخطار وسلبيات ظاهرة العولمة على عملية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي هو قيام الوحدة العربية الاقتصادية الحقيقة التي هي طوق النجاة من آثار العولمة . أي الدعوة إلى تنمية تكاملية تنتج من عمليات متواصلة ومتشابكة ، ومشاركة الجميع في العمل الإنمائي الذي يستهدف تحقيق الوحدة . بالإضافة إلى إرساء القواعد الاقتصادية ذات المصلحة في توحيد السوق العربية مع التشديد على أن التنمية والتكامل هما عمل إرادي . أي لتحقيق الوحدة الاقتصادية لابد من توافر الإرادة السياسية والاقتصادية العربية لتحقيق التنمية من خلال التكامل ، وتحقيق التكامل من خلال مشروعات التنمية . وذلك من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية وتعزيز الاعتماد على الذات . لأن السعي القومي الجماعي لتقليص التبعية من خلال سياسة الاعتماد على الذات يستهدف الخلاص من فخ خيارات التبعية ، والتي تطرحها القوى الخارجية وتتبناها الدول النامية بما فيها الدول العربية والتي تؤثر على مضمون التنمية الاقتصادية ومسارها ، وعلى علاقات القوة الخارجية في تحقيق أهدافها . وهذا يعني السعي لتقليص درجة الانكشاف الاقتصادي المتمثل في العديد من المؤشرات وعلى رأسها مؤشر الاعتماد الخارجي الكبير والمتنامي على عناصر الإنتاج الأساسية وعلى رأسها الموارد المالية والتكنولوجية كالقروض الخارجية والاعتماد على الخبرة الأجنبية . وهذا الانكشاف الاقتصادي يوضح الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني ، بما يعكس قابلية الاقتصاد للانكسار . والأمر لا يتعلق بنسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي فحسب ، بل يتجاوز كذلك إلى علاقتها بالإنتاج الزراعي ، والصناعي ، والاستثمار ، وشروط التبادل ومضمون التجارة تصديراً واستيراداً ، واتجاهاتها وتركيزها السلعي والجغرافي . وبالتالي الاعتماد على الذات لا يعني

الانغلاق ، أو قطع التعامل مع الاقتصاد العالمي ، أو تحقيق الاكتفاء الذاتي . فهذه أمور غير ممكنة وغير صحيحة من الناحية الاقتصادية . إن الاعتماد على الذات يعني ضرورة تعبئة الموارد المحلية المتاحة والممكنة . بأعلى درجة من الكفاية واستخدامها على نحو رشيد وفعال باعتبارها الأساس الراسخ والأساس لبناء التنمية . كما أن العمل العربي المشترك طريق للتخلص من التبعية وآثارها . وخاصة على عملية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي والذي يتمثل في مجموعة الاتفاقيات والمؤسسات والمشروعات المشتركة والسياسات والمواقف والتوجيهات التي يتخذها مجلس الجامعة العربية .

ولكن ما نراه أن مسيرة العولمة الحديثة قائمة ، بينما الوحدة الاقتصادية العربية لا يبدو تحقيقها ممكناً على المدى القريب . وحتى لو بدأنا في تحقيقها تدريجياً منذ الآن . فهذا يعني عملياً أن توطيدها هو عمل لن يتم إلا على المدى البعيد .

وأخيراً يمكن القول أن شعار العولمة جديد، ولكن الظاهرة قديمة . وهي لم تخل في أي مرحلة من تاريخها من نفع ، ولكن النفع أغلبه على مركز بثها وإشعاعها ، وأغلب أضرارها تعود على الأطراف ، ومن بين هذه الأطراف بالطبع الدول العربية وهي ظاهرة حتمية بمعنى أن تقارب أجزاء العالم وتضاؤل المسافات الفاصلة بين جزء وأخر من العالم ، مادياً وفكرياً لا مجال لوقفه أو صدّه ، ولكن من الممكن دائماً أن تحقق أمة من أمم الأطراف نهضة تحولها من طرف سلبي في التعامل الدولي إلى قوة فاعلة إيجابية . ولا يمكن تصور حدوث هذه النهضة إلا باستعادة الدولة القومية قوتها .

نتائج الدراسة

وبعد أن اتخذت من العولمة وأثرها على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي موضوعاً للدراسة وتناولته بالتحليل والنقد توصلت إلى مجموعة من النتائج وهي كالآتي :-

1- تؤكد كل المؤشرات أن العولمة تمثل مرحلة تاريخية في تطور العالم ، وجوهرها سيادة النموذج الحضاري الغربي في امتداده الرأسمالي وفلسفته الليبرالية ، القائم على التفوق العلمي والتقدم الثقافي والاقتصادي .

2- تؤدي العولمة بأشكالها ومظاهرها المختلفة إلى الحد من سلطة الدولة أي الحد من هشاشة الدولة أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيارات العولمة ، وخاصة الاقتصاد .

3- إن العولمة الجديدة ما هي إلا تكثيف للتبعيات المالية والاستثمارية والتقنية والتي تهدف من الدول النامية والعربية ، إلى فرض واقع العولمة على اقتصادياتها . أي سعي الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبعاد الدول النامية عن دائرة المعرفة وربطها بحلقات التبعية المقفلة وتدويل اقتصادياتها

وربطها بعجلة النظام الرأسمالي عبر الاندماج التنموي التبعي مما يهيئ المسرح الدولي للصراع الجديد بين القوى الاقتصادية الذي سيحل محل صراع القوى العسكرية .

4- إن المنظومة القائمة للعلاقات الاقتصادية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) مكنت الدول المتقدمة من نقل أعباء أزماتها الاقتصادية إلى الدول النامية بما فيها الدول العربية . وفرضت على هذه الدول تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة لكي تتكيف مع أعباء هذه الأزمات المنقولة إليها . أي تشكل مؤسسات العولمة وخاصة منظمة التجارة العالمية الأداة الرئيسية للعولمة الاقتصادية ، فبواسطتها تتم عملية عولمة رؤوس الأموال والإنتاج ، ومجمل العمليات المالية والتجارية . وانتقال المعلومات . وهذا له تأثيرات سلبية على اقتصاديات الدول الفقيرة .

5- إن الموقف الصحيح الذي نراه تجاه العولمة ليس الاندماج المطلق والاستجابة لكل مقتضياتها . وليس أيضاً الانزواء والرفض والاتهام لكل تجلياتها . وإنما إدارة العملية الاقتصادية والثقافية والإعلامية بالتوصل مع العالم الآخر بنحو ما أننا نحن المسلمين والعرب نولد صيغتنا الخاصة من العولمة على قاعدة الثوابت الإسلامية العربية .

6- إن الدول المتقدمة ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، تحاول من خلال هيمنتها استدراج الدول النفطية العربية إلى حالة ارتهان كلي بالنسبة لتصدير النفط . ولهذا فإن الاقتصاديات العربية ستدخل في القرن الحادي والعشرين وهي محاصرة من كل الاتجاهات وتكتنفها الضغوط من كل الأنواع ، وستعاني من كل أشكال الاختراق ، فهي ستدخل وهياكلها الإنتاجية أكثر اعوجاجاً وأمنها الاقتصادي أكثر اختراقاً وقاعدتها الاقتصادية أكثر تصدعاً وتكاملها الاقتصادي أكثر انفراطاً .

7- سيتعرض الأمن الاقتصادي والعلاقات الدولية لمزيد من الاضطراب وعدم الاستقرار ، وبلا شك فإن المستقبل القريب سيشهد حرباً اقتصادية واسعة النطاق بين الكتل الاقتصادية العملاقة جراء تلك المحاولات .

8- أن العولمة توفر أفضل المعطيات التكنولوجية الحديثة لتطوير القطاعات الإنتاجية ، واكتساب الخبرات الأجنبية، وإتاحة فرص للعمل للقضاء على البطالة.

9- إن لظاهرة العولمة الاقتصادية آثار سلبية أكثر مما هي إيجابية .

توصيات الدراسة

بناءً على ما تناولناه في هذه الدراسة من توضيح الجوانب المتعلقة بمشكلة البحث المتمثلة في أثر العولمة على قضية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ، رأينا أن نضع مجموعة من التوصيات للتخفيف من حدة هذه المشكلة في ضوء نتائج الدراسة ومن هذه التوصيات ما يلي :-

1- إنشاء اتحاد عربي يضم الأقطار العربية وفق مشروع قومي يهدف إلى إنشاء سوق عربية مشتركة تستند قضية هذه السوق إلى الهوية العربية والانتماء القومي

. ودعم الأمن القومي العربي وجعل المصلحة الاقتصادية العربية المشتركة في مقدمة الأوليات لتكون هذه الأقطار بعيدة عن حالة التبعية إلى الخارج ومحققة أعلى درجة من الاستقلالية في القرار العربي . ولكي تجعل من الدول العربية أكثر تقارباً في صيغة كتلة اقتصادية يمكنها أن تنافس بقية الكتل الاقتصادية في العالم .

2- ينبغي على الأقطار العربية أن تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية عربية تنمي الإنسان والثروات ، وأن تكون هذه التنمية وفق خطة مشتركة متفق عليها ، وعلى درجة كبيرة من الاستقلالية ، وتهدف إلى التقليل من مخاطر تحديات المرحلة الراهنة ، وبما يمكن الوطن العربي من الابتعاد عن مخاطر وسلبيات العولمة .

3- تحديد ملامح التنمية المعاصرة في الوطن العربي وأهم المتغيرات المحلية والقومية والعالمية التي تعمل في ظلها . وبيان أهم التوجهات الأساسية لهذه التنمية بما في ذلك ملامحها الأيديولوجية .

4- التعرف على السبل والوسائل التي نستطيع بواسطتها مواجهة التحديات الأساسية المفروضة على الوطن العربي . والتبعية الاقتصادية للخارج ، والاستغلال الطبقي الداخلي ، والتجزئة بين أقطار الوطن العربي ، والتخلف التكنولوجي .

5- عدم السماح للاقتصاد العربي بأن يبحث عن مستقبله خارج بيئته ، وعدم جعل المال العربي أداة للتبعية بدلاً من أن يكون أداة للتحرير .

6- تقوية العلاقات التجارية العربية والقضاء على اختلال تركيب التجارة الخارجية في جانبي الصادرات والواردات .

7- بناء اقتصاد عربي قومي متماسك قادر على مواجهة المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية ، وقادر على التكيف مع الصدمات الخارجية .

8- تقوية الأمن الاقتصادي العربي بحيث يقوى على حماية نفسه من الاختراقات وهيمنة الشركات غير الوطنية كأحد أبرز الآليات المعاصرة للتبعية ، والتي هي هدف الدول الغربية .

9- تحقيق التنمية العربية المستقلة الهادفة إلى حماية الإنسان العربي والاستفادة من الثروات والإمكانات العربية الذاتية ، والحفاظ عليها من كل سطو وهيمنة أجنبية .

10- أن يكون الاقتصاد العربي مستنداً على قدرة اقتصادية وصناعية ومالية وتكنولوجية غير تابعة لقوى خارجية والسعي إلى خلق حالة من الاستقلال التقني وجعل حلقاته الخاصة بالبناء الصناعي متكاملاً داخل الوطن العربي .

11- العمل على إقامة فضاءات سياسية كبرى كالاتحاد الأفريقي

المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم :-

1- القرآن الكريم – سورة الأنعام – الآية 91 .
2- القرآن الكريم – سورة الأنبياء – الآية 106.
3- القرآن الكريم – سورة الحجرات- الآية 13.

ثانياً : التفاسير والمعاجم والموسوعات :-

1- عبد العزيز فهمي – موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية – بـ ط (بيروت – دار النهضة العربية للنشر – سنة 1980 ف) .
2- مصطفى عبدالله خشيم – موسوعة علم العلاقات الدولية – بـ ط (ليبيا – دار الجماهيرية – للنشر – سنة 1996 ف) .
3- الإمام فخر الدين الرازي – التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب – ط1 - المجلد 7– الجزء 23- 24 - (بيروت – دار الكتب العلمية – سنة 1990ف).
4- الإمام فخر الدين الرازي – التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب – ط1 - المجلد 11 – الجزء 21- 22 – (بيروت دار الكتب – العلمية – سنة 1990ف).
5- الإمام فخر الدين الرازي – التفسير الكبير – ط3 - المجلد 14 – الجزء 27 – (بيروت – دار إحياء التراث العربي – بـ س) .

ثالثاً :المصادر والمراجع العربية والأجنبية:-

1- أحمد عبد الرحمن وآخرون – الاسلام والعولمة – ط1 (الإسكندرية – الإشعاع الفنية للنشر - سنة 2002ف) .
2- السيد ياسين – العرب والعولمة - ط1 (لبنان – مركز دراسات الوحدة العربية – سنة 2000ف) .
3- بسام الحجاز – العلاقات الاقتصادية الدولية – ط1 (لبنان – مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر – سنة 2003ف) .
4- توفيق سعيد بيضون – التجارة الخارجية والاقليمية للأقطار العربية – بـ ط (بيروت – معهد الإنماء العربي للنشر – سنة 1986ف) .
5- جان كلود برتيليمي – ديون العالم الثالث – ترجمة د/ حسن حيدر – ط1 (بيروت – منشورات عويدات – سنة 1996 ف) .
6- جلال أمين – العولمة والتنمية العربية – من حملة نابليون إلى جولة الأوروجواي – ط1 (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – سنة 1999ف) .
7- جمس روزناو – ديناميكية العولمة :نحو صياغة علمية ، قراءات استراتيجية – ط1 (القاهرة – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – سنة 1977ف).

8- حامد عبد المجيد دراز – مبادئ المالية – ط1 (الإسكندرية – مركز الإسكندرية للكتاب – سنة 2002 ف) .
9- حامد عبد المجيد دراز ، وسمير إبراهيم أيوب – مبادئ المالية العامة – ط1 (الإسكندرية – الدار الجامعية للنشر – سنة 2003 ف) .
10- حسان علي داود ، وآخرون – اقتصاديات التجارة الخارجية – ط1 (الأردن – دار المسيرة للنشر – سنة 2002 ف) .
11- حسن بني هاني – الأسواق المالية ، طبيعتها ، وتنظيمها ، وأدواتها المشتقة – ط1 (عمان – دار الكندي للنشر – سنة 2002 ف) .
12- حسن النجفي – النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية – ط1 (العراق – بيت الموصل للنشر – 1988 ف) .
13- رجب أبو دبوس – مواقف 10 – ط1 (ليبيا – دار الجماهيرية للنشر – سنة 2000ف) .
14- روجيه قارودي – الولايات المتحدة طليعة الانحطاط – ترجمة د/ رجب أبو دبوس – بـ ط (ليبيا – دار الجماهيرية للنشر – سنة 1997 ف) .
15- رضا عبد السلام – انهيار العولمة – بـ ط (مصر – دار الإسلام للطباعة والنشر – سنة 2003 ف) .
16- رمزي زكي – علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي – بالبلاد الآخذة في النمو – بـ ط (القاهرة – معهد التخطيط القومي – سنة 1967 ف) .
17- سالم توفيق النجفي ، ومحمد صالح تركي – مقدمة في اقتصاد التنمية – بـ ط (الموصل – دار الكتب للنشر – سنة 1988 ف) .
18- سعيد النجار – مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية – ط1(القاهرة – المطبعة العربية الحديثة – سنة 1975 ف9 .
19- سمير عبد الحميد رضوان – أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية - بـ ط (ـــــ المعهد العالي للفكر الإسلامي – 1996 ف) .
20- سيارة الجميل – العولمة والمستقبل إستراتيجية الفكر – ط1 (الأردن – الأهلية للنشر – 2000 ف) .
21- شذا جمال خطيب ، وصعفق الركيبي – العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال – ط1 (عمان – مؤسسة طابا للنشر – سنة 2002 ف) .
22- طارق الحاج – مبادئ التمويل – ط1 (عمان – دار صفاء للنشر – سنة 2002 ف) .
23- عادل المهدي – عولمة النظام الاقتصادى العالمي ومنظمة التجارة العالمية – بـ ط (القاهرة – دار المعرفة اللبنانية – سنة 2003 ف) .
24- عبد الحسن زلزلة – العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات – ط1 (بيروت – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر – سنة 1987 ف) .
25- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي – العولمة المالية وإمكانات التحكم عدوى الأزمات المالية – بـ ط (الإسكندرية - دار الفكر – سنة 2003 ف) .

26- عبد الرحمن يسري أحمد – دراسات في التنمية الاقتصادية – ط1 (مصر – معهد البحوث والدراسات العربية – سنة 1973 ف).
27- عبد الفتاح مراد – منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة – بـ ط (الإسكندرية – مكتب الجامعي الحديث – بـ س) .
28- عبد القادر محمد عطية – الاتجاهات الحديثة في التنمية – بـ ط (الإسكندرية – الدار الجامعية للنشر – بـ س) .
39- عبد القادر الطرابلسي – دراسات في التنمية العربية الواقع والافاق – ط1 (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – سنة 1998 ف) .
30- عبد المالك خلف التميمي – الخليج والعربي والمغرب العربي ، دراسات في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي – ط1 (بيروت – دار الشباب للنشر – سنة 1986 ف) .
31- عبد المطلب عبد الحميد – الجات وآليات منظمة التجارة العالمية – بـ ط (الإسكندرية – الدار الجامعية للنشر – سنة 2002 ف).
32- عبد المنعم البيه – النقود والمصارف – ط3 (ليبيا – منشورات جامعة قار يونس – سنة 1974 ف) .
33- عبد الهادي يموت – أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية – ط1 (بيروت – معهد الإنماء العربي للنشر – سنة 1984 ف) .
34- عصام نور – دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرون – بـ ط (الإسكندرية – مؤسسة الشباب الجامعية – سنة 2002 ف) .
35- عمر محي الدين – التخلف والتنمية – ط1 (ـــــ دار النهضة العربية – سنة 1975 ف) .
36- علي غربي ، وآخرون – تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة – ط1 (مصر – دار الفجر للنشر – سنة 2003 ف) .
37- عمار جيدل ، وآخرون – العولمة من منظور شرعي – ط1 (عمان – مكتبة الحامد – سنة 2002 ف) .
38- عمر محمد المحمودي – نظريات في العلاقات الاقتصادية الدولية – ط1 (ليبيا – دار الجماهيرية للنشر – سنة 1986 ف) .
39- غازي عبد الرزاق النقاش – التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية – بـ ط (عمان – دار وائل للنشر – سنة 2001 ف 9 .
40- فلاح كاظم المحنة – العولمة والجدل الدائر حولها – ط1 (عمان مؤسسة الوراق للنشر – سنة 2003 ف) .
41- فليح حسن خلف – التنمية الاقتصادية – بـ ط (بغداد – الجامعة المستنصرية للطباعة والنشر – سنة 1986 ف) .
42- فليح حسن خلف – اقتصاديات الوطن العربي – بـ ط (ـــــ الجامعة المفتوحة للنشر – سنة 1994 ف) .
43- فؤاد مرسي – التحدي العربي للأزمة الاقتصادية العالمية – ط2 (بيروت – دار الشباب للنشر – سنة 1986 ف) .

44- كمال الدين عبد الغني المرسي – الخروج من فخ العولمة – ط 1 (الإسكندرية – المكتب الجامعي الحديث – سنة 2002 ف) .
45- محسن أحمد الخضيري – مقدمة في فكر اقتصاد وإدارة عصر اللادولة – ط1 (القاهرة – مجموعة النيل العربية للنشر – سنة 2000 ف) .
46- محمد دويدار – مبادئ الاقتصاد النقدي – بـ ط (الإسكندرية – دار الجامعة الجديدة – سنة 2003 ف) .
47- محمد زكي الشافعي – التنمية الاقتصادية – بـ ط (مصر – دار النهضة العربية – سنة 1968 ف) .
48- محمد عبد الجليل بوسنينة – الموارد الزراعية والحيوانية - بـ ط (ليبيا - الهيئة القومية للبحث العلمي – سنة 1993 ف) .
49- محمد عبد العزيز عجمية – فصول في الاقتصاد العربي – بـ ط (بيروت – دار النهضة العربية – سنة 1986 ف) .
50- محمد عبد العزيز عجمية ، وإيمان عطية ناصف – التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية – بـ ط (مصر – قسم الاقتصاد جامعة الإسكندرية للنشر – سنة 2000 ف) .
51- محمد عبد عجمية – وإيمان عطية ناصف – التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية – بـ ط (مصر – قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية – سنة 2003 ف) .
52- محمد عبد العزيز عجمية ، ومحمد علي الليثي – التنمية الاقتصادية – مفهومها . نظرياتها ، سياساتها – بـ ط (الإسكندرية – الدار الجامعية للنشر – سنة 2003 ف) .
53- محمد علي إبراهيم – الجات ، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات – بـ ط (الإسكندرية – الدار الجامعية للنشر – سنة 2002 ف) .
54- محمد عمر حماد أبودوح - منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية – بـ ط (الإسكندرية – الدار الجامعية للنشر – سنة 2003 ف) .
55- محمد عمر الجاجي – ظاهرة العولمة الاقتصادية – ط1 (دمشق – دار المكتبي للنشر – سنة 2001 ف) .
56- محمد محروس إسماعيل - ، ومحمد سيد عامر – قضايا اقتصادية معاصرة – بـ ط (الإسكندرية – الدار الجامعية للنشر – بـ س) .
57- محمد محمود الإمام – القروض الأجنبية والتنمية الاقتصادية طويلة الأجل – ط1 (مصر – مطبوعات معهد التخطيط القومي – سنة 1976 ف) .
58- مدحت كاظم القريشي – الحماية والنمو الصناعي في العراق ، دراسة نظرية تطبيقية للفترة 1960 – 1976م – ط1 (بيروت – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – سنة 1978 ف) .
59- مدحت كاظم القريشي – الاقتصاد الصناعي – ط1 (عمان – دار وائل للنشر – سنة 2000 ف) .

60- مصطفى عمر التير – التنمية والتحديث ، نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي – ط1 (بنغازي – معهد الإنماء العربي – سنة 1980 ف) .
61- ممدوح محمود منصور – العولمة ، دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد – بـ ط (الإسكندرية – دار الجامعة الجديدة – سنة 2003 ف) .

62- موسى سعيد مطر - ، وآخرون – المالية الدولية – ط1 (عمان – دار الصفاء للنشر – سنة 2003 ف) .
63- ميثم صاحب عجام ، وعلي محمد سعود – التمويل الدولي – بت ط (الأردن – دار الكندي للنشر – سنة 2002 ف) .
64- مهدي علي الوحيد ، وآخرون – مقدمة في التنمية والتخطيط – بـ ط (بغداد – مطبعة التعليم العالي – سنة 1988 ف) .
65- نبيل راغب – أقنعة العولمة السبعة – بـ ط (القاهرة – دار غريب للطباعة والنشر – سنة 2001 ف) .
66- هانسن بيتر مرتين ، وهارلد شومان – فخ العولمة – ترجمة د/ عدنان علي – بـ ط (الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب للنشر – سنة 1998 ف) .
67- يوسف عبد الله صايغ – الاقتصاد العربي – انجازات الماضي واحتمالات المستقبل – بـ ط (بيروت – دار الطليعة للطباعة والنشر – سنة 1983 ف) .

رابعاً :الدوريات والمجلات وما في حكمها:-

أ- المجلات :
1- إدوارد غابريل – العولمة شئ والأمركة شئ آخر- (جريدة العرب – العدد24 – بيروت- 7 أبريل – سنة 2000 ف) .
2- الشاذلي العياري – الوطن العربي وظاهرة العولمة ، الوهم والحقيقة – (مجلة منتدى الفكر العربي – عمان – العدد 140 – أيار سنة 1997 ف) .
3- برهان غليون – العرب وتحديات العولمة الثقافية ، مقدمات في عصر التشردم الروحي – (المجلة الثقافية – ابوظبي – 10 إبريل – سنة 1997ف)
4- جمال الدين البيومي – أثر التغيرات الاقتصادية على مستقبل الصناعة في العالم العربي – (مجلة الوحدة الاقتصادية العربية – العدد- 16- مصر – أبريل 1998 ف) .
5- حازم الببلاوي – الاوبك ومحولات الدول النامية – إصلاح النظام النقدي الدولي – (مجلة النفط والتعاون العربي - الكويت – مجلد 5 – العدد 3 – سنة 1979ف) .
6- زيد محمد الرماني – البعد الاقتصادى للعولمة – (مجلة البيان – لندن- العدد 138- بـ ت) .
7- ـــــ صندوق النقد الدولي – (مجلة التمويل والتنمية – بـ عدد - مارس – سنة 1984 ف) .

8- عبد الجليل كاظم الوالي – جدلية العولمة بين الاختيار والرفض – (مجلة المستقبل العربي – العدد 275- سنة 2002 ف) .
9- عبد الله فواد – قضايا العولمة بين القبول والرفض – (مجلة المستقبل العربي – العدد 256- سنة 2000 ف) .
10- عيسى حمد الفارسي – الخصخصة والتنمية الاقتصادية في ليبيا الصعوبات والاثار الاقتصادية المتوقعة – (مجلة البحوث الاقتصادية – المجلد 14 – العدد 1 – بنغازي – مركز بحوث العلوم الاقتصادية – سنة 2003 ف) .
11- محمد عابد الجابري – العولمة والهوية الثقافية – (مجلة المستقبل العربي – بيروت- العدد 228- سنة 1998 ف) .
12- محمد رسلان – أيديولوجية الحضارة – (مجلة الشاهد – العدد 146- نوفمبر- سنة 1997 ف) .
13- محمد خليل فياض ، وصالح رجب عبيدة – الآثار الاقتصادية المحتملة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية – (مجلة البحوث الاقتصادية – العدد 2 – المجلد 14 بنغازي – مركز بحوث العلوم الاقتصادية – سنة 2003 ف) .
14- محمد مراد – العولمة ومستقبل النظام الاقليمي العربي – (مجلة الشاهد – العدد206- سنة 2002 ف) .
15- نايف علي عبيد – العولمة والعرب – (مجلة المستقبل العربي – العدد 221- التمور – سنة 1997 ف) .

ب- الندوات العلمية :

1- إسماعيل صبري عبد الله – العرب والعولمة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – ط3 (مصر – مركز الدراسات الوحدة العربية – سنة 2000 ف) .
2- سعيد النجار – التنمية الاقتصادية العربية – (ندوة حول مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي المشترك بعد حرب الخليج الثانية والتطورات الإقليمية والعالمية المتلاحقة – القاهرة – المعهد العربي للتخطيط والجمعية للبحوث الاقتصادية – يوم 6- 12- 1992 ف).
3- عبد الفتاح عبد السلام ابوحبيل – الموارد النفطية والتنمية المستديمة – (ندوة بعنوان " الاقتصاد الليبي وتجنيب إيرادات النفط – رؤية مستقبلية "- جامعة التحدي – سرت خلال الفترة 29- 30 الطير سنة 2003 ف) .
4- علي أحمد عتيقة – وضع الشركات والمؤسسات العربية في ظل العولمة الاقتصادية – أين التحدي والاستجابة – (ندوة بعنوان " عولمة الاقتصاد والإدارة العربية " – مصر –جامعة الدول العربية للنشر – سنة 1997 ف) .
5- محمود الداغر – إمكانيات التجنيب وضرورات التنويع في الاقتصاد الليبي – (ندوة بعنوان " الاقتصاد الليبي وتجنيب إيرادات النفط – رؤية مستقبلية " جامعة التحدي – سرت – خلال الفترة 29- 30 – الطير – سنة 2003 ف).

ج- التقارير العلمية :
1- أمانة التخطيط – خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1981- 1985ف – الجزء الثاني .
2- اللجنة الشعبية العامة لتخطيط – الإطار الكلي لخطة التنمية 2001- 2002 ف مقترح أولي – الكانون – 1999ف .
3-اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – الملامح الرئيسية لخطة التنمية القادمة – الحرث – 1998ف .
4- وزارة التخطيط - التقرير الاقتصادي العربي الموحد- 17 إبريل – ابوضبي – سنة 1989ف- 274
5- وزارة التخطيط – الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنة 1973- 1975ف.
6- وزارة التخطيط – خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1976- 1980ف - طرابلس.

خامساً : الرسائل العلمية :

1- صالح رجب عبيدة – الآثار المتوقعة لقيام منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي – (رسالة ماجستير غير منشورة – معهد البحوث والدراسات العربية - سنة 1999ف) .
2- محمد امحمد الساعدي – العولمة والنظام الجماهيري – (رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة مصراته- سنة 2002 ف) .

الفهرس

المقدمة : ..... 4 -1

الفصل الأول:
مفاهيم أساسية 5

المبحث الأول :
مفهوم العولمة 6
تمهيد: ..... 8 -7
أولاً: العولمة لغة واصطلاحاً ..... 17 -8
ثانياً: النشأة التاريخية لظاهرة العولمة ..... 22 -17
ثالثاً: أهداف العولمة ..... 26 -22
المبحث الثاني :
مفهوم التنمية الاقتصادية 27
تمهيد :..... 29 -28
أولاً:مفهوم التخلف ..... 34 -29
ثانياً: مفهوم التنمية ..... 40 -35
المبحث الثالث:
علاقة العولمة بالتنمية الاقتصادية 41
علاقة العولمة بالتنمية الاقتصادية..... 47 -42
المبحث الرابع:
التطورات الاقتصادية والتنموية في الوطن العربي 48
تمهيد :..... 50 -49
أولاً:قطاع النفط ..... 53 -50
ثانياً: القطاع الزراعي ..... 57 -53
ثالثاً: القطاع الصناعي ..... 64 -57
رابعاً: التجارة الخارجية العربية..... 66 -64

الفصل الثاني:
مؤسسات العولمة وأثرها على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي..... 67

المبحث الأول:
صندوق النقد الدولي وأثرة على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي..... 68
تمهيد:..... 69- 70
أولاً: نشأة صندوق النقد الدولي 70- 71
ثانياً: أهداف صندوق النقد الدولي 72- 73
ثالثاً : تطور الموارد المالية لصندوق النقد الدولي 73- 85
رابعاً: أثار صندوق النقد الدولي 85- 88
المبحث الثاني :
البنك الدولي وأثرة على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي..... 89
تمهيد:..... 90
أولاً نشأة البنك الدولي 90- 92
ثانياً: المؤسسات التابعة للبنك الدولي..... 92- 99
ثالثاً: قروض البنك الدولي وأثرها في عملية التنمية الاقتصادية 99- 109
المبحث الثالث:
منظمة التجارة العالمية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي..... 110
تمهد : 111
أولاً : نشأة منظمة التجارة العالمية 111- 115
ثانياً : مبادئ منظمة التجارة العالمية 115- 116
ثالثاً: أهداف منظمة التجارة العالمية 117
رابعاً: وظائف منظمة التجارة العالمية 117
خامساً: مجلات منظمة التجارة العالمية 117- 118
سادساً: الهيكل التنظيمي وطبيعة عمل منظمة التجارة العالمية 118- 119
سابعاً: آليات منظمة التجارة العالمية 119- 122
ثامناً: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية 122- 124
تاسعاً: أثار منظمة التجارة العالمية 124- 132

الفصل الثالث:
انعكاسات ظاهرة العولمة على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي..... 133

المبحث الأول : الانعكاسات الإيجابية لظاهرة العولمة على قضية التنمية في الوطن العربي..... 134

الانعكاسات الإيجابية لظاهرة العولمة على قضية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي :.....135- 143
المبحث الثاني: الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة على قضية التنمية في الوطن العربي:..... 144
الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة على قضية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي :.....145- 153
المبحث الثالث: انعكاسات ظاهرة العولمة على قضية التنمية في ليبيا:.....154
انعكاسات ظاهرة العولمة على قضية التنمية في ليبيا: 155- 167

الخاتمة: 169- 176
المصادر والمراجع: 178- 184